



دار آريثريا للنشر والتوزيع  
Arrythria for Publishing and Distribution

# مجلة القلم لدراسات التوثيقية

ISSN: 1858 - 9790

علمية دورية دولية محكمة

## في هذا العدد :

- المؤرخ صلاح الدين السوري حياته ونشأته العلمية والمهنية (1936 - 2020م)  
د. الزرقاء سالم محمد
- محطات في حياة المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري  
أ.د. آمال محمد المحجوب
- البيئة التعليمية بمدينة الزاوية خلال فترة تلقي الدكتور صلاح الدين حسن السوري بدايات تعليمه  
أ. علي عمر الهازل
- دور وإسهامات المؤرخ صلاح الدين حسن السوري في تطوير مؤسسة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية  
د. سعاد محمد الجفال - أ. ربيعة الغدامسي
- سياقات توظيف الوثائق الأرشيفية في أبحاث صلاح الدين السوري  
أ.د. أسمهان ميلود معاطي
- نماذج من بحوث وكتابات المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري مجلتي الشهيد والبحوث التاريخية (أموذجاً)  
أ. مفتاح ناجي أبو الأجراس - أ. خليفة محمد الدويبي



العدد الخامس - رمضان 1443هـ - أبريل 2022م



مجلة القلم العلمية للدراسات التوثيقية دورية دولية محكمة - العدد الخامس - رمضان 1443هـ أبريل 2022م

ISSN: 1858 -9790 ردمك



دار آريثريا للنشر والتوزيع  
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان  
مجلة القلزم: Al QulzumScientific DocumentaryJournal  
الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2022  
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع السودان  
ردمك: 1858-9790 الخرطوم- السودان

# مجلة القلزم للدراسات الوثائقية

## الهيئة العلمية والاستشارية

- أ.د. بركات موسى الحواتي - جامعة بحري - السودان .  
أ.د. عز الدين عمر موسى - مركز العز بن عبد السلام - السودان.  
أ.د. دلال بنت محمد سليمان السعيد - جامعة جدة - المملكة العربية السعودية.  
أ.د. كمال محمد جاهد الله الخضر - جامعة إفريقيا العالمية - السودان.  
أ.د. إيمان علي مهران عثمان - المعهد العالي للفنون الشعبية - جمهورية مصر العربية.  
د. صديق عمر الصديق - جامعة الخرطوم - السودان.  
د. عبد الباقي يونس إسماعيل - جامعة النيلين - السودان .  
د. أبو القاسم السنوسي قنه محمد - مركز دراسات الصحراء - ليبيا.  
د. فتح العليم عبد الله محمد - جامعة أم درمان الأهلية - السودان.  
د. محمد الفاتح أحمد - جامعة براندنبورج - ألمانيا.  
د. عفاف عبد الحافظ عبد الحفيظ محمد رحمه - جامعة الخرطوم - السودان.  
د. نزار محمد غانم - جامعة الأحفاد للبنات - اليمن.  
د. هالة أبي زيد بسلطان - جامعة أم درمان الأهلية - السودان.  
د. جعفر علي فضل إبراهيم - جامعة نيالا - السودان.  
د. سليمان محمد سليمان - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان.  
د. محمد أحمد محمد عبد العزيز - جامعة الفاشر - السودان .  
د. صلاح محمد إبراهيم أحمد - جامعة النيل الأبيض - السودان.  
د. إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب - جامعة كسلا - السودان.  
د. لمياء دفع الله مصطفى - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

## رئيس هيئة التحرير

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد

## رئيس التحرير

أ. عوض أحمد حسين شبا

## سكرتير التحرير

أ. خالد بابكر محمد إبراهيم

## التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

## الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

## التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر (السودان)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية عبر العنوان التالي

هاتف: +249121566207 - +249910785855

بريد إلكتروني : [rsbcsc@gmail.com](mailto:rsbcsc@gmail.com)

السودان - الخرطوم - السوق العربي عمارة جي تاون الطابق الثالث

## موجهات النشر

### تعريف المجلة:

مجلة (الْقُلْزَم) للدراسات التوثيقية مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع دار أثريريا للنشر والتوزيع- السودان. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التوثيقية والمواضيع ذات الصلة.

### موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
  2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين (.) .
  3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً بالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
  4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
  5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R.).
  6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
  7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
  8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
  9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.



## كلمة التحرير

نحمد الله تعالى حمداً طيباً مباركاً فيه، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

### القارئ الكريم:

فى إطار خطة مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان فى تفعيل وتنشيط البحث والنشر العلمى، وذلك بتسهيل وتوسيع مواعين النشر الرصين، رأت وحدة البحوث والنشر بالمركز بعد التشاور مع الهيئتين العلمىة والاستشارىة إصدار مجلة علمىة جديده تضاف لسلسلة مجلات القلزم العلمىة الدولىة المحكّمة المتخصصة، تعنى بالتوثيق للشخصيات الرائدة والرموز فى مختلف المجالات العلمىة، الاجتماعىة والدينىة والاقتصادىة، السياسىة، الفنىة، والرياضىة وغيرها، فى السودان ودول حوض البحر الأحمر والعالم؛ وكذلك التوثيق للمؤسسات البارزة التى أسهمت فى الحىة الاجتماعىة والثقافىة والاقتصادىة الخ...

تعتبر مجلة القلزم العلمىة للدراسات التوثيقىة التى تصدر بالشراكة مع دار آرثيريا للنشر والتوزيع من المجالات المتخصصة المتفرده، ولعلها الأولى فى السودان والوطن العربى، التى اهتمت بهذا الجانب، وانتهجت فى طريقتة تحريرها نهجاً جديداً يعتمد على تكوين مجموعات بحثىة ذات صلة ومعرفة بموضوع العدد، تحت إشراف أحد العلماء فى المجال المعنى.

### القارئ الكريم:

هذا العدد هو الخامس من مجلة القلزم العلمىة للدراسات التوثيقىة يخرج إليكم فى ثوب قشيب تحت إشراف الدكتور ه /سعاد محمد الجفال للتوثيق للاستاذ الدكتور /صلاح الدين حسن السورى أحد الرموز اللببىة والعربىة فى مجال التوثيق والدراسات التاريخىة، تناول العدد جوانب مختلفه من حىاته العلمىة والفكرىة، وبإذن الله تعالى سوف تتوالى الأعداد التوثيقىة لتسهم فى التعريف بالرموز والشخصيات والتوثيق لها بصورة علمىة رصينة.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد للجميع؛؛؛

هىة التحرير



## كلمة مشرف العدد

### السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نقدم هذا العدد من مجلة القلزم للدراسات التوثيقية العلمية الدولية المحكمة ، بادئ ذي بدء نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلي مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، علي تقديم الفرصة لنا كباحثين وأكاديميين للبحث والكتابة العلمية الأكاديمية ضمن هذه المجلة وغيرها من سلسلة المجلات العلمية المحكمة الصادرة عنه بالتعاون مع دار آريثريا للنشر والتوزيع . ويأتي هذا العدد في إطار المشروع المبتكر الذي تبناه المركز وهو مشروع يفتح المجال للتوثيق لكل الشخصيات والرموز الليبية والتي كان لها دوراً رائداً في مختلف المجالات في ليبيا والتي كان لها أيضاً تأثيراً في مجتمعتها وتأثيراً.

ما يميز هذا العمل البحثي هو كونه شراكة عربية-عربية ( ليبية-سودانية ) والتي تكنسي أيضاً بُعداً عربياً ودولياً، كذلك ما يميز هذا المشروع أنه لا يقتصر علي النخب الأكاديمية فقط بل يضم في صفوفه كل من بذل جهداً في مجتمعه الصغير والكبير.

مما تجدر الإشارة إليه والتأكيد عليه أن فكرة المشروع جاءت من مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وإشراكهم لنا فيه هو عمل كبير، ونحن من خلاله نشكل رابطة علمية تضم باحثين وأكاديميين هدفهم إنتاج علمي موثق يكون رافداً مهماً للمكتبة العربية ومرجعاً للدارسين والباحثين.

يتناول هذا العدد من المجلة شخصية المؤرخ الليبي البروفسور الدكتور صلاح الدين حسن السوري والذي من خلال التعرض لسيرته الذاتية نجد أنه بدأ دراسته في ليبيا مابين مدينة الزاوية مسقط رأسه والعاصمة طرابلس ومن ثم انتقل إلي ثاني مدينة في البلاد ألا وهي بنغازي، إثر ذلك سافر إلي الولايات المتحدة الأمريكية حيث نال شهادتي الماجستير والدكتوراه فيها.

يعد صلاح الدين حسن السوري من الشخصيات الأكاديمية المرجعية للباحثين كما أن دوره الكبير في مؤسسته ( المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سابقاً) التي كرس لها جهده ووقته وخبرته وواضح أثره، كما ساهم في تطويرها مساهمة فعالة، علاوة علي أبحاثه وكتاباتهِ ومطبه في التحليل العلمي القيم يحظي بأهمية بالغة لدي الجامعات والمختصين بنفس مجاله، خاصة إستخدامه للوثائق وتحليلها وإستخدام المصادر الأصلية، إضافة إلي قيامه بترجمة العديد من الكتب الهامة لتاريخ ليبيا عن اللغتين الإنجليزية والإيطالية. إضافة إلي ما ذكر آنفاً كان للمحطات الهامة في حياة صلاح الدين السوري أثرها في المجتمع خاصة نشاطه علي مواقع التواصل الإجتماعي في أواخر أيامه ( علي الفيس بوك) حيث أثار بأرائه وتحليلاته التاريخية والسياسية بصفة خاصة الكثير من الجدل حوله، وفتح آفاقاً جديدة لإبداء الآراء وتقديم معالم معرفية مبتكرة.

في الختام أود أن أوجه الشكر مجدداً لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، وأوجه الشكر الجزيل إلي الفريق البحثي الذي شارك معي في كتابة وإنجاز هذا العدد علي هذه الصورة متمنة أن نقدم من خلاله معلومات جديدة ومفيدة وبداية الطريق لإبراز الشخصيات والرموز الليبية.

## المحتويات

المؤرخ صلاح الدين السوري حياته ونشأته العلمية والمهنية (1936 - 2020م).....(9-18)

د. الزرقاء سام محمد

محطات في حياة المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري.....(19-30)

أ.د. آمال محمد المحجوب

البيئة التعليمية بمدينة الزاوية خلال فترة تلقي الدكتور صلاح الدين حسن السوري

بدايات تعليمه.....(19-30)

أ . علي عمر الهازل

دور وإسهامات المؤرخ صلاح الدين حسن السوري في تطوير مؤسسة المركز الليبي

للمحفوظات والدراسات التاريخية.....(31-52)

د. سعاد محمد الجفال -أ. ربيعة الغدامسي

سياقات توظيف الوثائق الأرشيفية في أبحاث صلاح الدين السوري.....(53-68)

أ.د. أسمهان ميلود معاطي

نماذج من بحوث وكتابات المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري مجلتي الشهيد

والبحوث التاريخية (أمودجاً).....(69-118)

أ. مفتاح ناجي أبو الأجراس - أ. خليفة محمد الدويبي



# المؤرخ صلاح الدين السوري حياته ونشأته العلمية والمهنية (1936 - 2020م)

قسم التاريخ - جامعة سرت - ليبيا

د. الزرقاء سالم محمد

## المستخلص:

يعتبر المؤرخ والأستاذ الجامعي صلاح الدين السوري أحد أبرز المؤرخين في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، فقد كان له باع طويل واسهامات لا تحصى في كتابة التاريخ الليبي الأمر الذي أثرى المكتبة التاريخية والساحة الثقافية الليبية، فقد جمع بين العلم والثقافة والموضوعية في الرأي والاستنتاج والرؤية للأحداث لأنه عاصر العديد من الحقب التاريخية والسياسية المختلفة التي مرت بها ليبيا، ومثّل ليبيا في المحافل الدولية الى جانب الداخل، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح سيرة المؤرخ صلاح الدين السوري ودوره في كتابة التاريخ المحلي الليبي.

## Abstract:

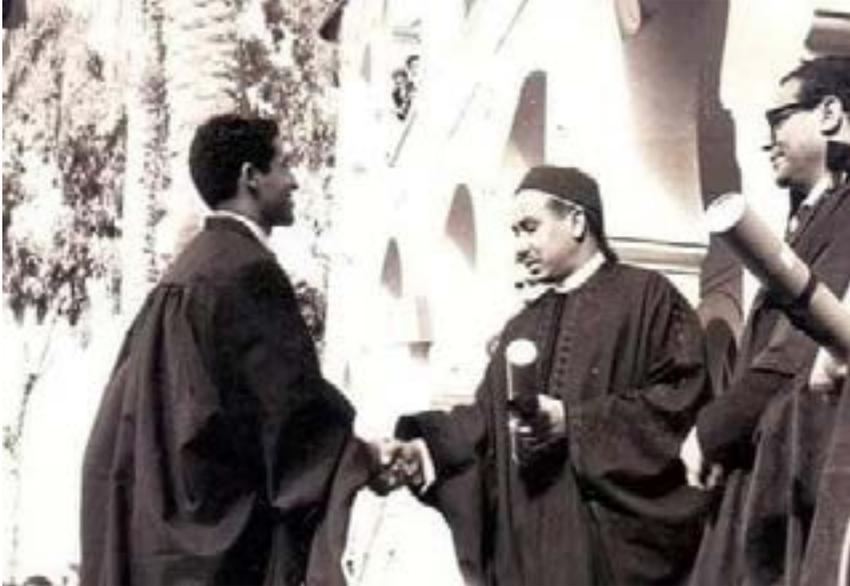
The historian and university professor Salah al-Din al-Suri is considered one of the most prominent historians in modern and contemporary Libyan history. He had a long history and countless contributions in writing Libyan history, which enriched the historical library and the Libyan cultural scene. Many different historical and political eras that Libya passed through, and represented Libya in international forums besides the inside, and this study aims to clarify the biography of the historian Salah al-Din al-Suri and his role in writing the Libyan local historical

## حياته ونشأته:

ولد صلاح الدين السوري بمنطقة شارع الصريم بمدينة طرابلس يوم 15 سبتمبر 1936، ويعود نسبه إلى قبيلة السورى وهى فرع من فروع قبيلة أولاد بوحميرة بالزاوية، والده حسن إبراهيم السوري واشتهر باسم (حسن بوحميره)، وذلك نسبة إلى القبيلة التي ينسب إليها، كما كان يلقب أيضا «بحسن أفندى»، ذلك لأن لقب أفندى كان يطلق في العهد العثماني على من كان متعلما

ويجيد القراءة والكتابة، فقد كان والده يجيد إلى جانب لغته العربية اللغتين الإيطالية والإنجليزية قراءة وكتابة، إضافة إلى إلمامه باللغة الفرنسية ومبادئ اللغة اللاتينية.

قضى صلاح الدين السوري عدة سنوات من طفولته الأولى بطرابلس بسبب ظروف عمل والده فيها وبعد ذلك عاد إلى مدينة الزاوية وبدأ تعليمه ودرس في المدرسة الابتدائية بالزاوية سنة 1943 وكان نظام الدراسة الابتدائية 5 سنوات حسب نظام التعليم في ليبيا آنذاك، ولا يدرس الطالب في مرحلة الإعدادية بل ينتقل مباشرة إلى المرحلة الثانوية، وهكذا التحق سنة 1950 بمدرسة النهضة الثانوية بالزاوية وكانت سنوات الدراسة الثانوية أيضا 5 سنوات، وتحصل منها على شهادة ( الشهادة الثقافية ) سنة 1954، لينتقل إلى طرابلس لتكملت ما تبقى من دراسته الثانوية بثانوية طرابلس وليتحصل على الشهادة الثانوية أو كما كانت تسمى « التوجيهية » سنة 1955، وليصل بذلك إلى المرحلة الجامعية<sup>1</sup> ومع تأسيس أول جامعة بليبيا وهي الجامعة الليبية انتقل السوري إلى مدينة بنغازي سنة 1956 ليلتحق بالدراسة بكلية الآداب والتربية وكانت أول كلية تتكون منها الجامعة آنذاك، ليتخرج منها ويكون واحدا من خريجي الدفعة الأولى لهذه الكلية عام 1960 وتحصل على ليسانس في اللغة العربية، وتم تعيينه بعد تخرجه معيدا بكلية الآداب والتربية بالجامعة لتدريس مادة التاريخ.



صورة توضح الأمير حسن الرضا يسلم الدكتور صلاح الدين السوري شهادة تخرجه من أول دفعة من خريجي الجامعة الليبية

وفي سنة 1961 تم إيفاده في بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال دراسته العليا الماجستير تحصل على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والإسلامي سنة 1963 من جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس، عاد بعدها إلى الجامعة الليبية - بنغازي وكلية الآداب بصفة أستاذ محاضر في مادة التاريخ قبل أن يتم إرساله في بعثة دراسية أخرى إلى جامعة « جورج واشنطن » لنيل شهادة الدكتوراه في « التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية » والتي تحصل عليها سنة 1973، وكان قبل درجة الدكتوراه قد تحصل على شهادة ماجستير ثانية في العلاقات الدولية والفلسفة سنة 1970 من جامعة جورج واشنطن.<sup>2</sup>

## مسيرته المهنية:

### 1 -التدريس بالجامعات.

بعد حصول صلاح الدين السوري على شهادة الدكتوراه وعودته للوطن، عاد السوري إلى مدينة بنغازي ودرس بجامعة بنغازي، إلى أن أسست بمدينة طرابلس جامعة عرفت بجامعة طرابلس، وكان تخصصه العام في التاريخ الحديث والمعاصر والإسلامي والحضارة الإسلامية، في حين كان تخصصه الدقيق « التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وكانت مسيرة السوري المهنية كالتالي:

1. عمل بالتدريس بكلية الآداب بنغازي على فترتين الأولى كانت بعد عودته الأولى من الولايات المتحدة من عام 1963 - 1967، وعمل فيها استاذاً للتدريس الجامعي بكلية الآداب، وبعد عودته الأخيرة من الولايات المتحدة وحصوله على الدكتوراه عمل أستاذاً بالتدريس الجامعي إلى جانب دوره في الدراسات العليا من الفترة 1977-1978.
2. التدريس بكلية التربية جامعة طرابلس لفترتين ، الفترة الأولى امتدت من عام 1977 إلى 1989، وكان يقوم بالتدريس بصفته محاضر بمادة التاريخ إضافة إلى متابعة طلبة الدراسات العليا، والفترة الثانية كانت عام 1992 حتى تقاعده عام 1998.

وخلال فترة عمله كأستاذ محاضر تولى الدكتور صلاح الدين السوري

الإشراف على عدد من رسائل الدكتوراه منها:

- أول رسالة دكتوراه تناقش بالجامعة الليبية بينغازي
- أول رسالة دكتوراه تناقش بجمعية الدعوة الإسلامية
- أول رسالة دكتوراه تناقش بجامعة طرابلس

- كما شهد مناقشة أول رسالة دكتوراه و« بصفة مناقش » بجامعة الزاوية.
- 3. كلية الدعوة الاسلامية قام بالتدريس بهذه الكلية بالفترة ما بين 1982 وحتى 1989. أما الفترة ما بين 1989-1990 فعمل فيها في التدريس والإشراف على الدراسات العليا بنفس الكلية .

## 2- جامعة ناصر التي درس فيها ما بين 1989 - 1992.<sup>3</sup>

### مسيرته المهنية:

أما مهنيًا وخارج نطاق الأكاديميات والجامعات فقد تولى الدكتور صلاح الدين السوري العديد من المناصب والوظائف ومنها:

1- رئاسة مصلحة الآثار من الفترة - 1974 - 1979 ووكيل وزارة، وخلال فترة إدارته لمصلحة الآثار قام بالعديد من المشاريع أهمها التواصل مع جامعات عالمية إيطالية وإنجليزية وفرنسية وأميركية في مجال الآثار والاستفادة من تجاربها في ترميم الآثار وصيانتها، وعند إقرار رئاسة مجلس الوزراء إنشاء متحف داخل السرايا الحمراء أصر الدكتور صلاح الدين على ضرورة اشتراك منظمة التربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» التابعة للأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ المتحف، وأسهم أيضا بوضع الأسس الإدارية والمادية الأولى لهذا المشروع، ووضع أيضا الميزانية التي رصدت له تحت حسابات هذه المنظمة في الثمانينات القرن الماضي.<sup>4</sup>

2- كان السوري أيضا عضو بارز في العديد من المنظمات والاتحادات منها:

- عضو اتحاد المؤرخين العرب .
- عضو الفرع الإقليمي العربي للمركز الدولي للوثائق .
- عضو اللجنة الليبية للموسوعة الافريقية.
- عضو اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف التابعة للمنظمة الدولية -اليونسكو .
- عضو بالمجلس الدولي للمتاحف .
- عضو اللجنة الاستشارية للثقافة العربية التابعة لمنظمة اليونسكو .
- عضو مجلس إدارة الفرع الإقليمي للمركز الدولي لصيانة الممتلكات الثقافية.
- عضو لجنة إعادة كتابة التاريخ العربي.<sup>5</sup>

في أغسطس 1977 عندما تم تأسيس المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية تحت اسم « مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي »، والذي تغير لاحقا إلى ( مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية )، حيث كان الدكتور صلاح الدين السوري آنذاك من ضمن لجنة التأسيس والتي كانت برئاسة الدكتور محمد الطاهر الحراري، وقدم حينها بإسهامات عديدة من دورات تدريبية في مجال البحث التاريخي، الأمر الذي أسهم في تزويد المركز بكوادر وأطقم شابة لها خلفية علمية بحثية.

كما كان عضوا باللجنة الاستشارية بالمركز، إضافة لعضويته بمجلس الإدارة والكتابة في إصدارات المركز والمساهمة في تحريرها مراجعتها واحيانا أخرى المساهمة في أعمال الترجمة .

كما كان للدكتور صلاح الدين السوري عطاء واسع في مجال التأليف والترجمة والأبحاث التي أثرت الحياة الثقافية الليبية، وله أيضا العديد من المشاركات بالمحاضرات والكتابات والمراجعة لإصدارات المركز، ومن أهم مؤلفاته « فلسطين وحق تقرير المصير، منشورات دار الفكر، طرابلس 1968.<sup>6</sup>

أما البحوث العلمية فقد كانت سيرة السوري البحثية عامرة بالعديد من البحوث نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

- التحديث عند مصطفى اتاتورك ، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة ، العدد الثاني، 1982.<sup>7</sup>
- دراسات في الدبلوماسية الصهيونية 1917-1920 ، مجلة كلية التربية، العدد 17 ، 1980
- المواجهة الليبية الاميركية 1801-1806، مجلة كلية التربية، العدد 18، 1981-1982.
- تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية، مجلة البحوث التاريخية ، السنة 5 ، العدد الثاني، 1983.
- مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب والموقف الليبي، مجلة البحوث التاريخية، السنة الخامسة ، العدد الاولي 1983.
- الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية ، بحث منشور

- بمركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1985 .
- الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني، 1984.<sup>8</sup>
- بالإضافة إلى عدد من المحاضرات العلمية بالمواسم الثقافية منها:
- محاضرة « العالم الإسلامي والحياة المعاصرة » عرضت بالملتقى الثاني لخريجي كلية الدعوة الإسلامية 1988.
- محاضرة « مرتكزات الحضارة الإسلامية » المؤتمر الأول لخريجي كلية الدعوة الإسلامية منشورة بمجلة الكلية سنة 1980.
- كما قام الدكتور صلاح الدين السوري بترجمة عدد من الكتب سواء من الإنجليزية أو الإيطالية ومنها:
- نظرة الغرب إلى الإسلام في العصور الوسطى ، تأليف « سوزن » مترجم من الانجليزية ، ونشرت الترجمة عام 1966 عن دار الفكر بطرابلس.
- كما شارك بمراجعة عدد من الكتب المترجمة ومنها « رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا » ، تأليف صادق مؤيد العظم والذى ترجمه عن العثمانية الدكتور عبد الكريم ابو شويرب، وهو من منشورات مركز جهاد الليبيين ضمن سلسلة الدراسات التاريخية -1998
- كما كان السوري عضوا بعدد من المجلات العلمية ومنها:
- عضو هيئة تحرير المجلة التاريخية المغربية .
- عضو هيئة تحرير مجلة المتاحف الدولية .
- عضو هيئة تحرير مجلة كلية التربية - طرابلس .
- عضو هيئة تحرير مجلة البحوث التاريخية ،مركز جهاد الليبيين.
- وبسبب أعماله المترجمة من الإيطالية إلى العربية وتم ترشيحه عام 2012 لجائزة سبتييموس سيفيروس الدولية ومقرها روما.<sup>9</sup>
- وشارك الدكتور السوري في العديد من المؤتمرات العلمية والثقافية المحلية والدولية منها أهمها:
- 1. المؤتمر العام لليونيسكو، الدورة الثامنة عشر، باريس، أكتوبر- نوفمبر 1974.



- صورة توضح حضور الدكتور صلاح الدين السوري لمؤتمر اليونسكو في دورته الثامنة عشر.<sup>10</sup>
2. المؤتمر العام للأثار في البلاد العربية ، الدورة السابعة، أبوظبي، ديسمبر 1974.
  3. المؤتمر العام للفرع الاقليمي الدولي للوثائق، الدورة الثانية، طرابلس، اكتوبر 1975.
  4. المؤتمر العام للمجلس الدولي للوثائق، واشنطن، يونيو 1976.
  5. المؤتمر العام لليونسكو، الدورة العشرون، باريس، اكتوبر، نوفمبر 1978.
  6. مؤتمر المؤرخين العرب، بنغازي، ابريل 1979.
  7. مؤتمر ليبيا تاريخ وثرة، روما، يناير 1981.
  8. المؤتمر الثاني للعلاقات الليبية التركية، طرابلس، ديسمبر 1982.
- هكذا ترك لنا المؤرخ صلاح الدين السوري إرث ثقافي تزخر به المكتبة التاريخية الليبية، وأسهم في تدوين وكتابة التاريخ الليبي بإيادي ليبية

وما قدمه من مؤلفات علمية خير شاهد على ذلك، وانتقل إلى رحمة الله في 5 يونيو سنة 2020 جزاه الله خير الجزاء عن كل ما قدمه للوطن في مجال التدوين والكتابات التاريخية.

## الهوامش:

- (1) مقابلة شفوية مع تهاني السوري ( بنت المرحوم صلاح الدين السوري)، يوم 26 سبتمبر 2021، حول مولد والدها ونشأته، طرابلس.
- (2) علي الهازل، الندوة العلمية حول دراسات وبحوث الاستاذ صلاح الدين السوري، الاربعاء 6-3-2006، المركز الوطني للمحفوظات الدراسات التاريخية، طرابلس، ص 7.
- (3) علي الهازل، المرجع السابق، ص 9.
- (4) مقابلة شفوية مع تهاني السوري، يوم 26 سبتمبر 2021، طرابلس، حول تولي والدها رئاسة مصلحة الآثار.
- (5) علي الهازل، المرجع السابق، ص 10.
- (6) علي الهازل، المرجع نفسه، ص 11.
- (7) صلاح الدين السوري، التحديث عند مصطفى اتاتورك، مجلة البحوث التاريخية، س 4، ع 2، المركز الوطني للدراسات والمحفوظات التاريخية، طرابلس، 1982.
- (8) علي الهازل، المرجع السابق، ص 12.
- (9) علي الهازل، المرجع نفسه، ص ص 14-15.
- (10) مقابلة شفوية مع تهاني السوري، 26 سبتمبر 2021، طرابلس، حول حضور والدها لمؤتمر اليونسكو الثامن عشر.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر:

### الرواية الشفوية:

- (1) مقابلة شفوية مع تهاني السوري ( بنت المرحوم صلاح الدين السوري)، يوم 62 سبتمبر 1202، حول مولد والدها ونشأته، طرابلس.
- (2) مقابلة شفوية مع تهاني السوري ( بنت المرحوم صلاح الدين السوري)، يوم 62 سبتمبر 1202، طرابلس، حول تولى والدها رئاسة مصلحة الآثار.
- (3) مقابلة شفوية مع تهاني السوري ( بنت المرحوم صلاح الدين السوري)، 62 سبتمبر 1202، طرابلس، حول حضور والدها لمؤتمر اليونسكو الثامن عشر.

### ثانياً: المراجع:

- (1) علي الهازل، الندوة العلمية حول دراسات وبحوث الاستاذ صلاح الدين السوري، الاربعاء 6-3-6002، المركز الوطني للمحفوظات الدراسات التاريخية، طرابلس.
- (2) صلاح الدين السوري، التحديث عند مصطفى اتاتورك، مجلة البحوث التاريخية، س 4، ع 2، المركز الوطني للدراسات والمحفوظات التاريخية ، طرابلس، 2891.

# محطات في حياة المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري

كلية الآداب- جامعة طرابلس- ليبيا

أ.د. آمال محمد المحجوب

## مستخلص:

كانت حياة صلاح الدين السوري مليئة بمحطات العلم والمعرفة، ومن خلال البحث في تلك المحطات نجد لها زخرة بالعباء. ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول التركيز وتناول أهم محطاته التي كان لها التأثير علي شخصيته وكذلك تأثيره من خلالها علي المجتمع الذي كان يعيش فيه، حيث كانت الانطلاقة لصلاح السوري من مسقط رأسه مدينة الزاوية الواقعة غرب العاصمة طرابلس، بدأها بمراحل دراسته الأولى وصولاً إلي المرحلة الثانوية، ثم جاءت المحطة الثانية بإنتقال إلي العاصمة مدينة طرابلس والتي واصل فيها دراسته ثم انتقل إلي بنغازي والتي التحق فيها بالجامعة حتي حصوله علي ليسانس الآداب من جامعتها، وتستمر بعدها محطات حياته المتوالية خارج ليبيا ويقصد بها سفره إلي الولايات المتحدة الأمريكية لإستكمال دراسته والتي عاد منها حاملاً شهادتي الماجستير والدكتوراه، لينخرط في سلك التعليم، وتركز هذه الدراسة أيضاً علي المناصب التي شغلها حيث تقلد العديد من المناصب المرتبطة بتخصصه الأكاديمي، وتأتي محطاته علي منصة التواصل الاجتماعي ما يعرف باسم ( الفيس بوك ) لتكون خاتمة لمحطات صلاح الدين السوري والتي قدم من خلالها آرائه الفلسفية والسياسية علاوة علي نظرياته وخلصاً تجاربه التاريخية .

## Abstract:

Dr. Sallaheddin al-Sury devoted his life to stages of science and intellect. In searching of these stages, we find that it was prosperously productive. This study concentrates on the most significant stages which influenced his personality and his community. He began his first stages of studying until the secondary stage in his birthplace

in the city of al-Zawya, which is west of the capital city of Tripoli. The second stage started when he moved to Tripoli, where he continued his education before he moved to Benghazi from whose university he got Bachelor of Arts. He continued his stages of education abroad. He traveled to the USA from whose universities he maintained both degrees of Master and Doctorate. After his return, he started his career in teaching. This study also focuses on his positions which were related to his academic specialization. The last stage, which culminated all the stages of his life, was on the platforms of the social media Facebook on which he presented his philosophical and political opinions in addition to the essence of his historical experiences.

## مقدمة:

كانت حياة صلاح الدين السوري مليئة بالعديد من المحطات الفكرية والمعرفية التي تعد رافداً للبحث والدراسة. لقد كانت ومازالت هذه المحطات مصدراً ومعيناً للكثير من الباحثين عن العلم والمعرفة، وأصبحت مع مرور الوقت تزيد أهميتها وفيما يلي رصد لأبرز المحطات في حياة الأستاذ المؤرخ صلاح الدين السوري:

## المحطة الأولى:

كانت أولى محطاته في مسقط رأسه «مدينة الزاوية» والتي شهدت بداية شغفه بالعلم والمعرفة. فقد أرتاد في صغره مسجد «الأغواج» وهو مسجد يقع في جنوب مركز مدينة الزاوية، وتتلذذ هناك على يد الشيخ مرتضى الأخضر الذي لم يطل أمد دراسة صلاح السوري معه بسبب انتقاله إلى مدينة طرابلس لدراسة ما عُرف بـ «علم الفروض» في جامع ميزران<sup>(1)</sup> ثم انتقل صلاح الدين السوري إلى جامع الحاج محمد وكان شيخه آنذاك أحمد الرمشاني الذي رحل هو الآخر إلى مدينة طرابلس وتحديداً لجامع المغاربة.

تأتي بعد ذلك مرحلة إلتحاقه بالمدرسة الابتدائية في نفس العام الذي رحل فيها شيخه الأخير، وهي مدرسة فتحت حديثاً، ويعتبر صلاح الدين السوري من أوائل روادها، واستمر في دراسته فيها إلى أن تحصل على الشهادة

الابتدائية ثم شهادة الثقافة. وشهادة الثقافة هذه هي المرحلة التي يدرس فيها الطالب لمدة أربعة سنوات يتحصل بعدها على شهادة تخوله للعمل الحكومي مدرساً أو موظفاً. ولكن طموح صلاح السوري لم يقف عند مرحلة الثقافة بل تعداه وانطلق إلى المرحلة الثانوية التي كانت آنذاك لا تتجاوز السنة الواحدة، وبعدها أخذ تصريحاً بها لدخول بوابة الدراسة العليا؛ فكانت محطته المهمة وهي التحاقه بجامعة بنغازي وتحديداً كلية الآداب والتربية عام 1959م، وهي كانت جامعة حديثة العهد، ولم يمض على إنشائها عند التحاقه بها السنة الواحدة، كان عدد الطلبة آنذاك حوالى واحد وثلاثين طالباً، اجتاز صلاح الدين السوري السنة الأولى بنجاح وتخصص في السنة الثانية في قسم اللغة العربية، وكان معه أربعة طلاب فقط.<sup>(2)</sup>

لقد تتلمذ صلاح الدين السوري على يد أساتذة جامعيين يأتي في مقدمتهم طه الهاجري، إبراهيم مصطفى، ومحمود الصهراء، وجميل سعيد، وإبراهيم اللبان، وناصر سعد الدين الأسد، وعبد الهادي أبو ريده، وسعد زغلول عبد الحميد، ومصطفى بعيو. وكانت كلية الآداب هي نواة الجامعة الليبية آنذاك قد استقطبت خيرة الأساتذة في جميع التخصصات من الجامعات المصرية وغيرها، وثم تعيين أول دفعة من المعيدين في مختلف التخصصات، وكان صلاح الدين من بين عشر معيدين أوفدوا للدراسة العليا في فبراير 1961م، إلى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>

كان صلاح الدين السوري شاباً يافعاً يملؤه الطموح الكبير والبعيد، وعلي ما يبدو أنه كان له شغف بالنظام العسكري مما دفعه للانضمام للكليات العسكرية وتم توجيهه بعد حصوله على الليسانس إلى إيطاليا. كان ذلك عام 1961م حيث إلتحق هناك بالكلية العسكرية واستمر في دراسته لمدة عام تقريباً، لكنه ترك الدراسة فيها واتجه إلى تركيا، وعلي ما يبدو أنه لم يجد ضالته في كلتا الكليتين اتجه إلى أمريكا.<sup>(4)</sup>

## محطة الولايات المتحدة الأمريكية :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية محطة مهمة في حياة هذا المؤرخ الذي لم يكن لطموحه حدود، وأختار موضوع فلسطين عنواناً لرسالة الماجستير في تاريخ العرب الحديث بعنوان «القضية الفلسطينية» وقد تحصل عليها من جامعة كاليفورنيا عام 1963م.

## محطة العودة الأولى:

أنهى صلاح الدين السوري دراسته وعاد إلى بلده، وبعد أن حقق جزءاً مما يطمح إليه، انضم في البداية إلى « قسم اللغة العربية» وعمل به لمدة سنة ثم في السنة التالية التحق بقسم التاريخ حتى يتمكن من تدريس تخصصه الدقيق «تاريخ العرب الحديث». وممرت السنوات وهو لا يزال أستاذاً في قسم التاريخ، إلى أن تم إيفاده للمرة الثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة جورج واشنطن عام 1973م. والجدير بالذكر أنه اختار فترة دقيقة وحاسمة من تاريخ ليبيا امتدت ما بين عامي 1952-1969م.

## محطة العودة الثانية:

عاد صلاح الدين السوري إلى بلده يحمل في رأسه فكراً وعلماً ومعرفة، وكان طموحه الجديد هو النهوض بياحثي بلاده، وتقديم كل ما توصل إليه من علم ومعرفة فيها، ومحاولة تقديم تجربته لطالبي العلم للدفع بهم إلى الرقي ومجارة الدول المتقدمة.

## صلاح الدين السوري رئيساً لمصلحة الآثار:

استمر عمل صلاح الدين حسن السوري في سلك التعليم العالي حتى عرض عليه عام 1973-1974م منصبين في ذات الوقت: المنصب الأول أمين اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، والثاني رئيس مصلحة الآثار الذي أصبح شاغراً بعد حادثة إسقاط الطائرة الليبية فوق سيناء من قبل سلاح الجو الإسرائيلي<sup>(5)</sup>. كان صلاح الدين السوري ميالاً إلى المنصب الأخير؛ نظراً لميوله البحثية وعلاقة المنصب بتخصصه الذي نال فيه شهادته وهو التاريخ والأهم من ذلك تواجد دارٍ للمحفوظات التاريخية والتي تحوي وثائق ومحفوظات تختص بالتاريخ الليبي الحديث والمعاصر. وفي مصلحة الآثار شجع المؤرخ صلاح الدين السوري الشباب الليبيين والخبرات المحلية، فلم يسجل عليه أي استعانة بأي عنصر أجنبي، بل اعتمد على موظفيها بالدرجة الأولى.

## أهم أعماله وإنجازاته في مصلحة الآثار :

1- بذل مجهودات كبيرة في الحفاظ على المواقع الأثرية، منها علي سبيل المثال لا الحصر أنه بمجهوداته تمكن من أن يحول مسار الطريق المزمع إنشاؤه، والذي كان سيشوّه أثر المقابر التي تعود إلى العصر الأيوبي، وهي

مقابر في قورينا «شحات»، وكان هذا الطريق المفروض من المفترض شقه مابين قورينا «شحات» ومدينة سوسة «أبولونيا» وتمكّن البروفسور صلاح الدين السوري من تغيير مسار الطريق حتي يضمن الحفاظ علي الآثار التاريخية وتاريخ البلاد.

## 2- إنشاء المتحف الجماهيري:

اقتضت الحاجة إلى ضرورة إنشاء متحفٍ شاملٍ في طرابلس، أسوةً بغيرها من المدن المختلفة، يعرض فيه نتاج الحضارات المتعاقبة على ليبيا، تبدأ من عصور ما قبل التاريخ، إلى الحضارة الليبية القديمة، وكذلك الحضارة الفينيقية والحضارة الإغريقية ثم البيزنطية، وصولاً إلى الحضارة الإسلامية. ولكي يرى هذا المشروع العظيم النور، أبرم د. صلاح الدين السوري اتفاقية مع المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» لمشاركة مصلحة الآثار الليبية إنجاز هذا المشروع الحضاري الضخم، وتم اختيار مكان المتحف داخل قلعة طرابلس «السراي الحمراء»، وليكون المتحف رمزاً يشهد على التراث الحضاري. كما وقّع د. صلاح الدين السوري مع «يونسكو» اتفاقية تقضي بأن تقوم الأخيرة بالإشراف على إنجاز المسح ودراسة الأودية الليبية. ولقد نفذ العمل من طرف بعثتين أثريتين: كانت إحداها بريطانية، وقد نشرت دراستها في مجلدين بعنوان: «زراعة الصحراء» احتوت على مسح للأودية الغربية، وخلصت في أن المناخ منذ الفترة الرومانية وحتى الآن لم يطرأ عليه تغيير كبير.

3- ظلت الآثار الكلاسيكية بارزة المعالم طيلة فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ويعود ذلك إلى تركيز الإيطاليين على هذا التراث لإظهار الآثار الرومانية وخاصة في مدينة لبدّة وصبراتة ومدينة طرابلس، وقد حاولت إخفاء أي أثر للحضارة الإسلامية في تلك المنطقة. ولكن هذا المخطط لم يدم طويلاً، فبمجرد أن تولى د. صلاح الدين السوري مهام رئيس الآثار لاحظ عدم التوازن بين الفترة الكلاسيكية والفترة العربية الإسلامية، فوضع سياسة جديدة تستهدف التراث الثقافي لخدمة قضايا القومية. وفي عهده أصبحت الحفريات تشمل جميع الأزمنة والحضارات كالحضارات الليبية القديمة وكذلك التراث الإسلامي. وفي ذات السياق شجع د. صلاح الدين السوري البعثات الأثرية، وخاصة في مجال الحفريات الإسلامية، فكانت حفريات مدينة سرت الحديثة بنحو 55 كم.

محطة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية: (مركز  
جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سابقاً)

كانت فكرة إنشاء مركز للدراسات التاريخية فكرة جديدة وسديدة من أجل إرساء فضاء للعلم والمعرفة وفتح فضاء لدراسة الوثائق الأصلية والإطلاع على الكتب والمجلات والجرائد في مكانها وضمن إطارها، وبالتالي تشجيع ومساعدة الطلبة سواء كانوا من الليبيين أو من خارج البلاد على التعرف على عوالم الثقافة والمعرفة، وتكون مرشداً لهم لتحقيق مطالبهم العلمية، فكانت هذه الخطوة في إنشاء مركز مختص يكون أداة للطلاب والباحثين والمختصين، وبالفعل تم تأسيس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية عام 1977 م، وكان الأستاذ المؤرخ صلاح الدين السوري من ضمن العشرة المؤسسين له، والذين كان من بينهم: د. نجاح القابس، د. علي فهمي خشيم، د. خليفة التليسي، د. محمد الحراري<sup>(6)</sup> والجدير بالذكر هنا أن الفضل يعود للدكتور صلاح الدين السوري في الدفع بفكرة إنشاء المركز إلى الأمام عن طريق كتابة التقارير المفصلة ومتابعة كل الخطوات اللازمة لإنشائه. ونظراً للخبرة التي يتمتع بها والقيمة العلمية التي هو عليها أسندت إليه إدارة مركز جهاد مهمة مراجعة كثير من الموضوعات البحثية، وخاصة تلك الكتب التي اختصت بدراسة التاريخ الليبي، فكان لديه تخويل بالمراجعة وإعطاء الإذن بالنشر، لأنه كان ذا منهجية حيادية ويتبع أسلوب أكاديمي علمي في الكتابة والنشر، وكانت رسائل الماجستير والدكتوراه وغيرها من الأبحاث تخضع لتقييمه العلمي ومن ثم تحول للطباعة والنشر. ومما تجدر الإشارة إليه في هذه المحطة من حياته أنها كانت تتضمن محطات جزئية في داخلها يمكن الإشارة إليها بالقول أنها محطات ذات تأثير بالغ اقتصادي واجتماعي، فهو الباحث والمستشار الوحيد التي أثار مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب والموقف الليبي منه، وتحديدًا في مجلة البحوث التاريخية الصادرة في يناير 1983 م، واستطاع طرح إشكاليته في هذا الموضوع بطريقة سلسلة وموجزة بأفكار عميقة تتعلق بمسألة التعويض عن أضرار الحروب والمبادئ والتطورات القانونية التي ارتكزت عليها، كذلك المتغيرات والمستجدات التي طرأت على أسسها القانونية والتي صارت أمراً معترفاً به في العلاقات الدولية، وقد وظف من خلال ذلك موضوع أحقية ليبيا في التعويض عما لحق بها من أضرار مادية ومعنوية نتيجة للحروب الاستعمارية التي دارت على أرضها. وكانت أهم محطات أثناء بحثه وتنقيبه

على كل ما هو غامض، خاصة في بحثه عن مسألة التغلغل والتأثير الإيطالي في ليبيا عن طريق طرحه لسؤال في بحثه الذي كتبه ضمن كتاب (بحوث ودراسات في التاريخ الليبي)، وهو إلى أي مدى تمكن الإيطاليون من تحقيق سياسة الاحتواء والاستيعاب والتغلغل الثقافي في المجتمع الليبي بعد أن وظفوا مختلف الوسائل والأساليب الصريحة والمعلنة والمتخفية والمستترة من أجل الوصول إلى ذلك الهدف؟ وبطرحه لهذا السؤال أثار د. صلاح الدين السوري مسألة في غاية الأهمية ووضع يده على قضية جوهرية تتعلق بالتجربة الاستعمارية في ليبيا وتأثيراتها في المجتمع.

لأن ما طرحه د. صلاح الدين بصعوبة تقدير المدى الذي حققته سياسة التغلغل الثقافي الإيطالي فإنه دعا كل الباحثين الجادين والمؤسسات العلمية ذات الاختصاص لدراسة هذه المسألة الصعبة، بل حمل مسؤولية معالجتها والبحث فيها إلى الجيل الحاضر والأجيال القادمة على حد السواء. وقد استطاع د. صلاح الدين السوري من خلال طرحه لموضوعات جوهرية أن يدرك حقيقة متغيرات مجتمعه السياسية وتداخل علاقاته وتركيباته الاجتماعية وسمات مؤسساته وإرثه الحضاري والثقافي.<sup>(7)</sup>

## محطته عبر مواقع التواصل الاجتماعي ( الفيس بوك ):

كان شعاره في منصة التواصل الاجتماعي ( الفيس بوك ) يعكس شخصيته الخلوقة المثقفة الراضية لأي ابتذال أو تنمر أو بُعد عن الحيادية لا يليق بأعين متابعيه. فكان يتبع نمط الشعار، وكذلك مالا يتمشى مع دماثة أخلاقه وحديثه الأنيق. كانت محطة أفكاره الأخيرة هو ذاك المنبر الذي أطل عبر نافذته على مجتمعه وطلابه وزملائه وأصدقائه. ومما هو جدير بالإشارة إليه هنا هو تفسير كلمة الشعار المشار إليها آنفاً، الشعار: لا شتم، لا سباب، لا تجريح، لا تخوين. الألفاظ البذيئة غير مقبولة.<sup>(8)</sup>

لقد حركت ثورة 17 فبراير التي شهدتها ليبيا سنة 2011 علي غرار ما حدث في الدول المجاورة لها ممثلة في تونس ومصر الكثير من الأفكار والمعتقدات لدي المؤرخ والبروفسور صلاح الدين السوري حول ما حدث وما اكبها من أحداث سواء كانت إيجابية أم سلبية ، فكتب عنها وأعطى الكثير

من الأعدار لسلبياتها واستفزاز في وصف معالمها، وكانت آرائه تلك تأتي إلينا عبر نافذته علي الفيسبوك فقال - مبرراً كثرة اللغط التي أفرزته ثورة فبراير - « الثورات تتشابه في أشياء كثيرة.. وحتى السلمية منها تنجر إلى العنف وإلى المقاومة المسلحة إضطراراً وليس اختياراً جميعها تتعرض بعد رفقة الطريق إلى الخلافات بسبب تعدد المواقف، جميعها تدخل في دوامة الصراع السياسي بأنواعه، من ثم هناك معالجات في المصالحات وفي العدالة الانتقالية، ولكنها رغم كل ذلك فإن الثورات لا تتعلم من سابقتها فلكل ثورة ظروفها الخاصة بها». لقد استطاع الأستاذ والمؤرخ صلاح الدين السوري عبر صفحته أن يحصر المشاكل التي تعيق الثورة وتقف حجر عثر أمام تحقيق أهدافها، كانت أولها على حد قوله: الأجندات، والتطلعات، والطموحات، وبرامج العمل، ونمط الحياة، كذلك التوجس والخوف وعدم الثقة، وهي أمور عادية من طبيعة النظام الديمقراطي التعاطي معها واستبعادها في إطار الرأي والرأي الآخر والتبادل السلمي على السلطة عبر صناديق الاقتراع، ولكن هناك تحركات متمثلة في العودة للنظام الملكي أو تحركات دعاة الانفصال ومؤيدي النظام السابق، وكذلك الإنقلابيون الجدد «الكرامة». وفي نظر البروفسور والمؤرخ صلاح الدين السوري كل تلك الأمور والملابسات ما هي إلا معول هدم لأهداف ثور 17 فبراير، ناهيك عن التداخلات الأجنبية التي رأى فيها حجر عثرة أمام من يسعى ليبنى ويشيد فرأى أمامه عواقب وعثرات وصعاب جمة، وأشار أن ليبيا تقع تحت وطأة أجندات أجنبية داخلية وخارجية عربية أو أجنبية ولم تكن هذه الأسباب بالنسبة للدكتور صلاح الدين السوري بالشئ الهين لأنه ذا تأثير خطير علي سير الأحداث وتشكيلها في ليبيا.<sup>(9)</sup>

## محطة الحرب وال كورونا:

كانت محطتا: الحرب وال كورونا من ضمن المحطات المهمة التي أرقت المؤرخ صلاح الدين السوري، فقد أخذت مساحة واسعة من منشوراته عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، وقد جمع بين آثارها المرعبة على البلاد والعباد على حد سواء من ضمن ما قاله في هذا الشأن: «... بدلاً من أن تتوقف الحرب لتتصدى لهذا العدو اللدود - يقصد به وباء كورونا- الذي

لم يكن للإنسانية سابقة في الإصابة به، .. والتقليل من ضرره، والتخفيف من شره، والعمل على تحييده، وبالتالي التخلص منه حاضراً ومستقبلاً، بدل من ذلك نجد حرباً أخرى موازية يشنها علينا عدو الداخل، لتكون أشد قسوة وأقوى عنفاً من أي وقت مضى».

لقد كان مدينة طرابلس مكانة في نفسه، فهو يصفها تارة بالمدينة الصامدة، وتارة أخرى بعاصمة الأقاليم، المدينة الحضرية، فكان البعد الإنساني لديه لا ينفك عن مواساة الأهالي في نقد أبنائهم والدعاء للشهداء، فهو الذي يقول: «أقف إجلالاً لأولئك الأبطال الصامدين في المحاور وفي الجبهات، الذي واجهوا هذا العدو المعتدي الأثيم بصدورهم في هذه الحرب المشؤومة... أتقدم بالتعازي الحارة لأهالي القتلى من عسكريين ومدنيين، داعياً لمن توفوا بالرحمة والمغفرة، جنة الرضوان، ولذويهم وأحبائهم بالصبر والسلوان...»<sup>(10)</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه أن محطته السياسية كانت الأهم والتي أفرغ لها صفحات عبر قنواته الفيسبوكية خاصة مؤازرته وإيمانه بثورة 17 فبراير. في ثنائية العرض بين آرائه السياسية وبين مساندته لأفكار الثورة في صفحته وعبر كتابته المختلفة، نرى الاندماج والتجانس والفكر في تناغم منقطع النظر.

### دراسة مجتمعه:

على الرغم من إهتماماته المتعددة والمتشابكة إلا أن تكوينه كمؤرخ وباحث كان سمة غالبية عليه لذلك نراه كثيراً ما كانت أفكاره الحضرية تبرز للعيان وخلال محطاته المختلفة كان لا يتوانى عن عرض الفروق بين التركيبة القبلية وما يقابلها في مناطق حضرية في ليبيا في إطار اهتمامه بالتركيبة الاجتماعية داخل ليبيا، خاصة مع التطور الكبير والخطير للأحداث في ليبيا، فنراه يكتب ويحلل ومع ذلك فهو لم يقلل من شأن أي من التركيبة الحضرية أو القبلية بل كان إبان عرضه لأفكاره يقدم آرائه في إطار بحثي علمي يعرض لأهم الفروقات بينها، فقد قال في هذا السياق: «إقليم برقة- استثنائي بنغازي- يتكون من مجتمع قبلي، قوته من قوة القبيلة والقبيلة، بناء هرمي من القاعدة إلى القمة، ولها مجلس يديرها... المسؤولية فيها جماعية، يحكم بالعرف القبلي ويتولى حل جميع المشاكل الداخلية وكذلك بين القبيلة والقبائل الأخرى... في إقليم

طرابلس الغرب التركيبية الاجتماعية تختلف تماماً.. فطرابلس عاصمة الإقليم، مدينة حضرية تتمتع بتنوع الأعراق التي ترجع أصولها إلى مختلف مناطق الإقليم وكلمة قبيلة وحتى عهد قريب لم تكن معروفة في معناها ومدلولها». وطرابلس مكونة أساساً من مجموعة من المدن والقرى التي ترتبط بنظم إدارية وبقوانين وبضوابط وبعلاقات محددة بين سكانها ومكوناتها الاجتماعية، ومبنية على توازنات محكمة.

واستمر المؤرخ صلاح الدين السوري علي نفس النسق حتي وفاته ، وقد نعاه زملائه ومرافقوه بكثير من الأسي ، ففي نعيه يقول عنه الأديب أمين مازن: « غيب الموت العالم التاريخي الأستاذ الكبير المعطاء الأستاذ الدكتور صلاح الدين السوري...فقدت البلاد بموته علماً من أعلامها ورمزاً من رموزها النادرين الذي شرف الوطن في أي محفل».

نعزي أنفسنا ونعزي الوطن على فقدان هذه القامة التي كانت وستصبح مثلاً يحتذى بها الأجيال، رحمك الله أستاذنا وجمعنا بك في الجنة. (11)

وقد شهد له الأديب أمين مازن بأنه كان سباقاً في تلبية أي دعوة توجه إليه بكل نبل وجدية وعفة.

## الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة بحث وتقديم أهم المحطات في حياة المؤرخ والاستاذ والبروفسور صلاح الدين حسن السوري، هذه المحطات التي أثرت في شخصية هذا المؤرخ تأثيراً كان واضحاً في شخصيته وعلمه وأفكاره وفي الوقت نفسه جعلته مؤثراً في مجتمعه ومحيطه العلمي والأكاديمي والمجتمعي سواء الكبير أو الصغير.

محطات في حياته قدم من خلالها نظرياته وأفكاره مفيداً وداعماً بها طلاب العلم والباحثين علي حد سواء، خدم من خلالها بلاده عندما تبوأ بعض المناصب القيادية والإدارية والتي عمل من خلالها علي الرفع من المستوي الأكاديمي للطلاب ومن ثم رفع القيمة العلمية لبلاده. ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن المؤرخ الكبير صلاح الدين السوري

واصل عطائه حتي بعد دخوله في مرحلة التقاعد وظل مواكباً لكل ما يحدث في بلاده وما اتخذته لمنصة التواصل الاجتماعي منبراً حراً للدفع بأرائه إلا مؤشراً حقيقياً علي تأكيده علي نمطه الذي انتهجه منذ البداية ألا وهو تقديم خبرته ونظرياته للباحثين والمتعلمين في كل الظروف سواء كانت أوقات حرب أو زمن السلم.

## المصادر والمراجع:

- (1) علي الهازل، الحياة العامة بمدينة الزاوية ودراسته بها.
- (2) محمد فرج الدغيم، د. صلاح الدين السوري الزميل، الصديق والباحث، ( بحث لم ينشر بعد )
- (3) علي الهازل، الندوة العلمية حول دراسات وبحوث الاستاذ صلاح الدين السوري، الاربعاء 6-3-2006، المركز الوطني للمحفوظات الدراسات التاريخية، طرابلس، ص 7.
- (4) علي الهازل، المرجع السابق.
- (5) سعيد حامد، الجانب الإداري في مسيرة د. صلاح الدين حسن. ( بحث لم ينشر بعد )
- (6) علي الهازل، المرجع السابق.
- (7) عبد الله إبراهيم، دراسات حول مؤلفات د. صلاح الدين السوري ومنهجيته. ( بحث لم ينشر بعد )
- (8) منشوراته عبر صفحته الفيس بوك.
- (9) منشوراته عبر صفحته الفيس بوك.
- (10) أحد مقالاته عبر صفحته الفيس بوك.
- (11) أمين مازن، منشور في صفحة د. صلاح الدين السوري.

# البيئة التعليمية بمدينة الزاوية خلال فترة تلقي الدكتور صلاح الدين حسن السوري بدايات تعليمه

المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية-ليبيا

أ. علي عمر الهازل

## المستخلص:

تناولت هذه الورقة في البداية نبذة عن منطقة الزاوية وحدودها الإدارية ثم تطرقت إلى التعليم الديني حيث حفظ الدكتور صلاح الدين السوري أجزاء من القرآن الكريم في اثنين من الكتاتيب هما جامع الاعواج وجامع الحاج محمد بن عصمان . ثم حاولت إعطاء صورة عن التعليم الحديث المتعارف عليه اليوم حيث اشارت إلى أن دكتور صلاح الدين السوري انخرط في هذا التعليم منذ سنة 1943 وتحديد بمدرسة الزاوية الابتدائية ثم انتقل إلى المرحلة التالية وهي ما يعرف بالثقافة حتى وصل الشهادة الثانوية ومنها إلى المرحلة الجامعية. كما حاولت إعطاء صورة عن وضع التعليم في مدينة الزاوية قبيل التحاق الدكتور صلاح الدين السوري بالتعليم الرسمي والحديث حيث شملت تلك الصورة اعداد التلاميذ والمدرسين ومدراء المدرسة . مدينة الزاوية تقع إلى الغرب من طرابلس الغرب عاصمة ليبيا وتبعد عنها حوالي ثلاثة واربعون كيلومتر ، وهي مدينة تشكل في الغرب الليبي نقطة هامة إذ أنها تعتبر المركز الرئيسي الأهم في النظام الإداري المعمول به في ليبيا اثناء عهد المملكة الليبية 1951 - 1969م ، حيث كانت مقرا لما يعرف بمحافظة الزاوية ، والتي تبدأ من الكيلومتر تسعة من طرابلس في اتجاه الغرب وحتى رأس اجدير على الحدود التونسية وتتجه جنوباً حتى الحدود الإدارية لمحافظة غريان . هذه الرقعة الجغرافية تضم مدن وقرى ونواحي لعل أهمها : جنزور - صياد - الماية - جود دائم - الحرشة - الصابرية - المطرد - أبو عيسى - صرمان - صبراته - العجيلات - الجميل - رقدالين - زوارة - زلطن - رأس جدير - الزهراء - المعمورة - الطويبية - وقرقوزه ، أما جنوبا يوجد أو يتبع لها مناطق بن شعيب و بئر الغنم ووادي الحي والرابطة وبدر وشكشوك وتيجي .

## Abstract:

This paper initially dealt with an overview of the Zawia area and its administrative boundaries, then it touched on religious education, where Dr. Salah al-Din al-Suri memorized parts of the Holy Qur'an in two of the books: Jami' al-Awaj and Jami' al-Hajj Muhammad ibn Osman. Then she tried to give a picture of the modern education that is common today, as she indicated that Dr. Salah Al-Din Al-Suri has been involved in this education since 1943, specifically at Al-Zawiya Primary School, then moved to the next stage, which is what is known as culture until he reached the secondary certificate and from there to the university stage. It also tried to give a picture of the state of education in the city of Al-Zawiya before the enrollment of Dr. Salah Al-Din Al-Suri in formal and modern education, as this picture included the preparation of students, teachers and principals The school . The city of Al-Zawiya is located to the west of Tripoli, west of the capital of Libya, about forty-three kilometers away from it. It is a city that constitutes in the Libyan west an important point as it is considered the most important center in the administrative system in force in Libya during the era of the Kingdom of Libya 1951-1969 AD, where it was the headquarters of the It is known as Al-Zawiya Governorate, which starts from the nine kilometers from Tripoli in the west direction to Ras Ajdir on the Tunisian border and heads south until the administrative borders of Gharyan Governorate. This geographical area includes cities, villages and areas, perhaps the most important of which are: Janzour - Sayad - Al Maya - Permanent Joud - Al Harsha - Al Sabriya - Al Matarud - Abu Issa - Sorman - Sabratha - Al Ajeilat - Al Jamil - Raqdalín - Zuwara - Zaltan - Ras Jedir - Al Zahraa - Al Mamoura - Al Tuwaybiyah - and Qarquzah . Shoaib and the sheep well and the neighborhood valley and the association and Badr and Shakshuk and Tigi.

نحاول في هذه الورقة طرح إشكالية التعليم في مدينة الزاوية التي تلقى الدكتور صلاح الدين السوري تعليمه الأول بها ونهدف إلى معرفة البيئة التعليمية بها سواء أكان تعليم ديني أو حديث أي المدارس كل ذلك من خلال المصادر المتاحة حول هذا الموضوع ، وسوف تعتمد على منهج السرد التاريخي. تشكل مدينة الزاوية في فترة طفولة الدكتور صلاح مركز حضارياً إذ كانت تحثوي على عديد المنشآت التي تعمل على النهوض بالمجتمع بها ، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أنها وغيرها من المدن كانت في طور التكوين بعد حقبتين استعماريتين الإيطالي من سنة 1911 - 1943م ، وعهد الإدارة البريطانية الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية العهد الملكي سنة 1951م .

إذا ما نظرنا إلى مدينة الزاوية في تلك الفترة نجد أنها تكاد تكون في طور الانشاء هذا لا يعني أنها كانت خالية تماماً من الملامح الإدارية والثقافية والتعليمية . والحديث هنا يقودنا إلى محاولة استعراض وبشكل موجز عن البيئة التعليمية بمدينة الزاوية . وتكون البداية بمظاهر الحياة الثقافية بها .

1 - إذا نظرنا إلى المظاهر الثقافية والتعليمية بالزاوية فإن الحديث عن هذه النقطة يعود بنا إلى أواخر العهد العثماني الثاني وتحديدًا لسنة 1907م ، ففي هذه السنة تم إنشاء أول مدرسة تعليمية بها منذ دخول العثمانيين للبيبا 1551م ، عرفت بالمدرسة العثمانية وكانت تقع في الجانب الشمالي من وسط مدينة الزاوية بحوالي ربع كيلومتر أو أقل وقد أشار إليها الشيخ الطاهر أحمد الزاوي في أثناء حديثه عن أحمد رفيف المهدوي - المعروف بشاعر الوطن - بأنه قد درس بتلك المدرسة وتحصل منها على الشهادة الابتدائية لأن والده كان يعمل مدرساً بها وبقيام إيطاليا بغزو البلاد الليبية سنة 1911م ، أقفلت تلك المدرسة أبوابها<sup>(1)</sup> .

## 2 - التعليم الديني .

كان يوجد في مدينة الزاوية التعليم الديني وكان المنقذ الوحيد لتعليم السكان طوال العهد العثماني - الأول والثاني - وحتى سنة 1907م هذا النمط من التعليم كان يركز على الزوايا والكتاتيب ، وشكلت زويتا ابن شعيب المعروفة أيضاً بزاوية الأباشات ، وزاوية أولاد جربوع ، أهم أماكن ذلك التعليم ، وتعريفًا بهذتين الزاويتين نعرض بعض المعلومات عنهما على النحو الآتي :

## أ. زاوية بن شعيب (الابشات) :

تقع زاوية بن شعيب في شمال مدينة الزاوية ، وتبعد عن وسط المدينة بحوالي اثنين كيلومتر، وهي تقع في وسط قرية قبيلة الابشات ، وتعرف في الأواسط الشعبية باسم زاوية الابشات أسسها الحاج محمد بن شعيب سنة 1215هـ الموافق سنة 1800م ، وفي سنة 1233هـ / الموافق 1818م أسس بها مسجداً تقام أوقات الصلاة وأيضاً صلاة الجمعة . عليه قبة كبيرة يقول عنها الشيخ الطاهر أحمد الزاوي ما نصه : « يقال لها زاوية الابشات لأنها أسست في قرية الابشات، وهي من أشهر الزوايا الموجودة في طرابلس ، ومن أشهر من تولى فيها تحفيظ القرآن لأبناء المسلمين الشيخ عبدالرحمن بن عزالدين في أوائل القرن الرابع عشر الهجري ، وكان يدرس فيها العلم إلى جانب تحفيظ القرآن وكان لها السبق في أيام الشيخ عبدالرحمن في تحفيظ القرآن والمحافظة عليه في مدينة الزاوية ، كما كان لها السبق في تعليم العلم في زمن الحاج محمد بن عبدالرزاق ... » .<sup>(2)</sup>

ومنذ ذلك التاريخ المشار إليه أنفأ بدأت الزاوية في أداء مهمة التعليم بشكل عام ، والديني بشكل خاص ، وقد تخرج منها العديد من الأجيال منهم الذي لعب دوراً كبيراً في الحياة العامة في البلاد الليبية ، وساهم بعضهم في بناء الثقافة فكان منهم القاضي ، والكاتب ، والمفتي ، والسياسي ، والطبيب ، ويشير الدكتور أبو القاسم اخماج - أستاذ علم النفس بجامعة الزاوية - إلى العلوم التي كانت تدرس في زاوية بن شعيب وهي تنقسم إلى قسمين :

### القسم الأول :

قسم العلوم الدينية ويشمل تدريس وتحفيظ القرآن الكريم ، والتجويد، والتفسير ، ودراسة الحديث النبوي ، والفقه وأصوله ، والأخلاق الدينية .

### القسم الثاني :

يشمل تدريس علوم اللغة العربية ، والذي تحتوي على النحو، والصرف، والمعاني ، والخط ، والاملاء ، والانشاء ، والمطالعة.<sup>(3)</sup>

## ب.زاوية أولاد يربوع (جربوع) :

تعرف هذه الزاوية بعدة أسماء زاوية الكريمات ، وزاوية سيدي قاسم نسبة إلى ولي صالح دفين الزاوية ، ويوجد في محيط الزاوية مسجد يعرف باسمه

حتى اليوم تقع هذه الزاوية في الشمال الشرقي لمدينة الزاوية ، ويعرف مكانها باسم سانية جبيزة ، وتبعد عن وسط المدينة بثلاثة كيلومترات على وجه التقريب ، تم بناء هذه الزاوية حوالي سنة 1271هـ / الموافق سنة 1854م ، وكان الانشاء أو البناء بالمجهود الذاتي لأفراد قبيلة أولاد جربوع . كانت الزاوية تقوم بتعليم وتحفيظ القرآن الكريم إلى جانب دراسة السنة النبوية الشريفة، إضافة إلى تعليم اللغة العربية.<sup>(4)</sup> في حقيقة الأمر والواقع يغيب عن الباحث أو البحث في تاريخ هذه الزاوية الكثير من المعلومات التاريخية ، عن شيوخها الذين كانوا يقومون بالتدريس بها ، خصوصاً فترة الإنشاء ، وهذا راجع إلى قلة المصادر المكتوبة التي تتناول هذه الزاوية إذ لا يوجد إلى حد الآن حسب اطلاعي وبحثي أية وثائق أو كتب مطبوعة ، عدا كتابي الشيخ الطاهر أحمد الزاوي ، معجم البلدان الليبية ، وأعلام ليبيا - والباحث عن تاريخ هذه الزاوية ليس أمامه سوى الرواية الشفوية بكل ملابساتها ومناقضتها .

### ج. الكتاتيب :

يمكن القول إن التعليم في البلاد الليبية كان منتشرًا وقائماً منذ زمن طويل على ما يعرف باسم الكتاتيب والبعض يطلق عليه اسم الكُتَّاب، ويعتبر هذا النوع من التعليم هو أول درجة في السلم التعليم الديني ، وكان يوجد في مدينة الزاوية العديد من الكتاتيب ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- جامع بن سباع.
- جامع الشرفاء.
- جامع الاعواج .
- جامع الحاج محمد بن عصمان .
- جامع الشيخ إبراهيم أبو حميرة .
- جامع الحاج ميلاد .
- خلوة البشت .<sup>(5)</sup>

إن ما يعنى هذا البحث هو كُتَّاب جامع الأعواج وجامع الحاج محمد بن عصمان ، الأول الاعواج يقع إلى الجنوب من وسط مدينة الزاوية ، ويبعد عنها حوالي كيلومتر ونصف التحق به الدكتور صلاح الدين السوري كأول درجة في سلم تعليمه الديني والحديث - أي التعليم المدرس - وكان يقوم

بالتدريس في هذا الجامع الشيخ المرتضى محمد الأخضر في الفترة ما بين 1941م - 1942م ، ولم يستمر في الدراسة بهذا الجامع طويلا بسبب انتقال الشيخ المرتضى إلى طرابلس وبالتحديد إلى زاوية ميزران لغرض تعلم ودراسة علم الفرائض ، أما الجامع الثاني فهو جامع الحاج محمد بن عصمان ، وهو يقع في الجنوب الشرقي لمدينة الزاوية ، ويبعد عن وسطها حوالي ثلاثة كيلومترات ، التحق به بعد مغادرة الشيخ مرتضى ، وكان يقوم بالتدريس في هذا الجامع الشيخ محمد الرمشاني ، وأيضا لم يستمر فيه طويلا إذا انتقل الشيخ محمد الرمشاني هو الآخر إلى طرابلس وقيامه بالتدريس بجامع المغاربة<sup>(6)</sup>

### 3 - تعليمه :

قبل الدخول في تفاصيل تعليم أو المراحل التعليمية التي مر بها الدكتور صلاح السوري، لابد لنا من إعطاء نبذة مختصرة عن أسرته ، فهو ينتمي إلى قبيلة أولاد أبو حميرة وينحدر من فرع السوري ، والذي ينقسم إلى قسمين هما :

أ. فرع الزاوية وهو مستقر بمدينة الزاوية بمنطقة أسبان الواقعة في شمال مدينة الزاوية وتبعد عن وسط المدينة حوالي خمسة كيلومترات على وجه التقريب .

ب. فرع مدينة الحرشة ويستقر هذا الفرع بنفس المدينة التي تقع على بعد سبعة كيلومترات غرب مدينة الزاوية .

ولد الدكتور صلاح السوري سنة 1936 في أسرة تتكون من سبعة أولاد هم صلاح ومحمد وعلي وإبراهيم ومصطفى وشكري ، وثلاث بنات هن مريم وراضية وخيرية ، مع الوالد حسن إبراهيم السوري والوالدة زهرة الغرياني .

### 4 - المباني التعليمية بالزاوية :

أشرت في بداية البحث أنه كان يوجد مدرسة عثمانية واحدة ، وانتهاء دورها مع بداية الغزو الإيطالي للبلاد والليبية ، وبعد فترة صراع مريز وصادم قوي بين القوات الإيطالية والمجاهدين الليبيين ، سيطرت إيطاليا على مدينة الزاوية بعد معركة الرأس الأحمر التي جرت بتاريخ 14 - 24 أبريل سنة 1922م ، ومنذ تلك السنة قامت السلطات الإيطالية بمصادرة الأراضي بغرض إنشاء العديدة من المباني الإدارية والعسكرية ، ومن بين تلك المباني كانت التعليمية ، حيث باشرت في إنشاء مدرستين هما :

- مدرسة خاصة بالعرب ، وتقع هذه المدرسة في بداية شارع الحارة وعلى مقربة من وسط الميدان ، وكانت مكونة من ثلاثة حجرات ، حجرة لمدير المدرسة ، والثانية للعاملين بالمدرسة ، والحجرة الثالثة خصصت كفصل مكون من ثلاثة صفوف الأول خاص بطلبة الصف الأول الابتدائي ، والثاني خاص بالصف الثاني ، والثالث خاص بالصف الثالث ، والجميع في حجرة واحدة بحيث الحصة الأولى لطلبة الصف الأول ، والحصة الثانية للصف الثانية ، والحصة الثالثة للصف الثالث ، وهكذا كانت العملية التعليمية في هذه المدرسة ، وكان الصف الثالث هو آخر الفصول لتعليم أو بمعنى آخر لا يوجد بهذه المدرسة صف رابع أو خامس ، وقد درس بهذه المدرس كل من المهدي التريكي - كان يعمل مترجم للغة الإيطالية بالمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية - والشيخ محمد الجالي هويصة - كان قاضي ومستشاراً بالمحكمة العليا - وعمر الزويك وغيرهم ، وكان يشغل مديراً لهذه المدرسة الشيخ عبدالغني البشتي.<sup>(7)</sup>
- مدرسة خاصة بالإيطاليين : كانت هذه المدرسة تعرف باسم المدرسة الشمالية ، ولا تبعد كثيراً عن وسط الميدان ، ومازالت قائمة حتى اليوم ، وتعرف الآن باسم عيادة المعلمين كانت في بداية الإنشاء تتكون من طابق أرضي ، ولكن بعد تدمير السكان من العملية الخاصة بهم ، اضطرت السلطات الإيطالية إلى إضافة طابق جديد ، وذلك لغرض استيعاب الطلبة العرب بها .
- نتيجة لكثرة الطلبة العرب والإيطاليين ، بدأت السلطات الإيطالية في بناء مدرسة أكبر وأوسع ، لكنها لم تستكمل بناءها بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ، وقام الأهالي باستكمال البناء بالمجهود الذاتي ، وتم البناء في سنة 1943 م ، باشرت في العملية التعليمية في العام الدراسي 43 - 1944 م ، وتعرف هذه المدرسة باسم مدرسة الزاوية الابتدائية ، ومازالت قائمة حتى اليوم ، وتقوم بنفس الدور ، وتقع هذه المدرسة بشارع النهضة ثاني أهم الشوارع بمدينة الزاوية ، وبأكثر تحديداً خلف الكنيسة الإيطالية من الناحية الجنوبية ، والكنيسة ما زالت قائمة هي الأخرى حتى اليوم . وفي نفس هذا الإطار لا بأس من الإشارة إلى الوضع التعليمي بمدينة الزاوية في الفترة التي سبقت دخول الدكتور

صلاح مراحل التعليم ، وقد تحصلت على هذه المعلومات من الأستاذ أحمد العاقل الذي يعمل على استخلاص وتجميع وترجمة تلك المعلومات من مخطوط يحمل عنوان : « تطور التعليم في ليبيا ما بين الفترة 1925 - 1950م ، فشكراً له على ذلك.

يذكر الأستاذ أحمد العاقل - باحث بالمركز الليبي - في تقييد خطى عن التعليم في مدينة الزاوية ما يلي :

- العام الدراسي 1927/26 م ، عدد الفصول 2 وعدد التلاميذ 92 المعلمون هم : كاسترو سافيريو - المدير - الشيخ عبدالرحمن بن عبد الحميد بن عبدالحميد بن عبدالرزاق البشتي .
- العام الدراسي 1930 / 29 ، عدد الفصول 3 ، عدد التلاميذ 76 ، المعلم الشيخ عبد الرحمن بن عبد الحميد البشتي .
- العام الدراسي 1932/31 م ، عدد الفصول 3 ، عدد التلاميذ 80 ، المعلم عبدالغنى بن عبدالرحمن البشتي .
- العام الدراسي 1943 / 33 م ، المدرسة الابتدائية المختلطة بالزاوية ، عدد الفصول 5 ، عدد التلاميذ 103 .
- العام الدراسي 1935 / 34 ، مدرسة الزاوية للبنين ، عدد الفصول 3 ، عدد التلاميذ 91، المعلمون براتزالي ميثوريو - المدير - عبد الغني بن عبدالرحمن البشتي. (8)

بدء الدكتور صلاح في التعليم الرسمي الابتدائي منذ افتتاح مدرسة الزاوية الابتدائية في العام الدراسي 43 - 1944م وأنخرط بطبيعة الحال بالصف الأول ، واستمر في الدراسة بها حتى نال الشهادة الابتدائية ، ثم انتقل إلى مدرسة النهضة الثانوية (\*) لكي يدرس فيها ، استمر بها حتى تحصل على الشهادة الثقافية ، وهنا يجب علينا الإشارة إلى ما المقصود من شهادة الثقافة ؟

كانت الدراسة أو النظام التعليمي في فترة الأربعينيات والخمسينيات وحتى منتصف الستينيات القرن الماضي يبدأ بالتعليم الابتدائي لمدة ستة سنوات ، ثم التعليم الثقافي لمدة أربعة سنوات ، ثم التعليم الثانوي لمدة سنة واحدة ، يمكن للطالب بعد الحصول على شهادة الثقافة أن يخرج لميدان العمل في دوائر الدولة أو غيرها .

يذكر الدكتور صلاح السوري، بعض زملاءه ، والمدرسين حيث كان يدرس معه في السنة الأولى الدكتور خيرى الصغير أبو لقمة يرحمه الله

- كان رئيس جامعة طرابلس - الفاتح سابقا - والأستاذ الصادق الصغير أبو لقمة - كان آخر وكيل لوزارة الزراعة في العهد الملكي - والعقيد خيرى الدوبالي - كان يعمل في مدير الأمن بالزاوية - وكان يدرس معه في السنة الثالثة الدكتور الهادي مصطفى أبو لقمة يرحمه الله - كان رئيس جامعة بنغازي - قاريونس سابقا - ودرس معه في السنة الرابعة الأستاذ محمد العوج ومحمد أحمد الفيتوري ورمضان الشيباني سويسي ، أما المدرسين فإنه يذكر منهم الأستاذ محمد نجومة ، والأستاذ محمد قويدر ، والشيخ عبدا لغنى البشتى ، ويشير إلى الأستاذ حسن الشغوي أنه كان يدرس بالمدرسة الابتدائية ولكنه لم يدرسه ، هذا عن المرحلة الابتدائية ، أما في مرحلة الثقافة فيذكر أن أول مدير بهذه المدرسة كان الأستاذ محمود البشتي - وهو خريج دار العلوم بالقاهرة - وقد كان أو قام بتدريسه في هذه المرحلة كل من الشيخ مختار هويسة والأستاذ السنوسي النجار ، والأستاذ رمزي المصري من مصر ، والأستاذ مفيد أبو حجلة ، وقد عاصر المدراء مصطفى بعيو ، وسلطان الخطابي ، والأمين الحافي .

## 5 - مدينة الزاوية خلال فترة دراسة الدكتور صلاح السوري :

يصف الدكتور صلاح مدينة الزاوية بالاتي : « .... فزاوية الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات ، التي جرى عنها الحديث غير الزاوية اليوم ، كانت واحة جميلة خضراء تحيط بمركزها البساتين السواني الجميلة ، وكانت طوابي الهندي - التين الشوكي - وأشجار النخيل والزيتون بخضرتها الدائمة تميزها بطابع خاص ، لم تكن منطقة بدوية ، بل كانت منطقة ريفية يسكن أهلها البيوت المبنية لكل سانية بيتها ، فهي منطقة استقرار يعيش أهلها على الزراعة بالأسلوب البدائي المعروف ، وعلى التجارة بإمكاناتها الضعيفة ، وكان مركز المدينة ، أو ما كان يطلق عليه السوق ، فهو صغير في حجمه ، ولكنه منسق ومنظم ، وله منظرا جميل وجذاب ، وبه يوجد قلعة عثمانية تقع جنوبي السوق ، ولها باب ضخم كبير مقوس من أعلى ، وعلى النمط الشرقي ، استخدمت حتى وقت قريب مركز للشرطة وسجنا وعلى مقربة منها ، وبطريقة منسقة يوجد مبنى جميل من طابقين ، كان الأهالي يطلقون عليه اسم القصر ، وهو الاسم الذي كان يطلقه العثمانيون على المبنى الإداري الذي يقيم فيه الحاكم المحلي وبه يعمل القائمقام والمدير والمتصرف ومساعدوهم

وأعوانهم ، وأمام القصر حديقة جميلة منظمة ومنسقة يتوسطها حوض ماء جميل ونظيف ، كانت تربي فيه أسماك الزينة ، ويعرف بجابية الحوت ، وتحيط بالسوق من الجهة الجنوبية مجموعة من الدكاكين والمرافق الأخرى ، من ورش، ومخابز، ومقاهي ، أما من الناحية الغربية فكان هناك فناء واسع رحب يسمى الرحية وكان يقام فيه سوق عام في يومي الاثنين والخميس تعرض فيه البضائع بنسق معين ، وتحت إشراف البلدية ويحتوي أيضا على فندق للحيوانات وهو يخضع لإشراف البلدية وتديره أيضا ، كما كان بها مستوصف يقع في المدخل الشمالي للسوق ، ودار عرض - سينما - تقع في المدخل الجنوبي منه ، وعلى مقربة من وسط المدينة هناك المعسكرات التي استخدمها الجيش الإيطالي والانجليزي أخيراً ، وكان يوجد جالية يهودية أقيم في منطقة الحارة - التي تقع على بعد كيلومتر شمالي السوق - وكان أغلبها من اليهود الفقراء الذين يعيشوا على البقالة البسيطة وبعض الحرف البدائية ... » (9)

## الهوامش :

- (1) الطاهر أحمد الزاوي ، أعلام ليبيا ، ط 2 ، مؤسسة الفرجاني ، طرابلس - ليبيا ، 1971م ، ص 76 .
- (2) الطاهر أحمد الزاوي ، معجم البلدان الليبية ، مكتبة النور ، طرابلس - ليبيا ، 1968م ، ص 150 ، ولزيد من المعلومات عن زاوية بن شعيب يمكن الرجوع إلى علي عمر الهائل زاوية بن شعيب (( التاريخ والنشاط منذ النشأة وحتى نهاية الاحتلال الإيطالي )) مقال في كتاب الكتاتيب والزوايا وأعلام تحفيظ القرآن الكريم « تحرير الفرجاني سالم الشريف ، ط 1 ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس - ليبيا 2009م ، ص 407 - 434
- (3) الدكتور أبو القاسم أحماج ، محاضرة عن التعليم في ليبيا ، القيت ضمن الموسم الثقافي لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، الأسبوع الثاني من شهر رمضان المبارك سنة 1993م ، غير مفرغة وغير مفهومة .
- (4) الطاهر أحمد الزاوي ، معجم البلدان الليبية ، مصدر سابق ، ص 151 .
- (5) الدكتور الطيب علي الشريف ، الكتاتيب ودوره في تعليم النشء (كُتَّاب القرية ) مقال في كتاب ، الكتاتيب والزوايا وأعلام تحفيظ القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص 435 - 441 .
- (6) مقابلة شفوية مسجلة مع الدكتور صلاح حسن السوري اجريتها معه في مكتبة بالمركز الليبي بتاريخ 13/4/2005م بحوزتي .
- (7) نفس المصدر السابق .
- (8) تقيد خطى مقدم من الأستاذ أحمد العاقل وهو مترجم لكتاب تاريخ التعليم في إقليم طرابلس منذ الاحتلال العثماني حتى السنة الخامسة للإدارة العسكرية البريطانية للإقليم ، تأليف ، أ. ج ، ستيل جريتيج ، غير منشور .

(\*) . تم افتتاح هذه المدرسة في شهر يناير سنة 1949م ، وفي الأصل كانت مقراً للإدارة القائد العسكري الإيطالي لمعسكرات الجيش الإيطالي بالزاوية ، تم إضافة بعض التطوير للمبنى ليصبح مدرسة ، وذلك بجهود أهالي مدينة الزاوية وكذلك الشركة العربية من خلال فرعها بالزاوية والذي كان يرأسه الحاج المنير العروسي، وقد تغير اسمها فيما بعد إلى مدرسة الزاوية الثانوية ومازالت قائمة حتى اليوم .

(9) تقييد خطى من إعداد الدكتور صلاح الدين حسن السوري يتناول فيه السيرة الذاتية لوالده حسن إبراهيم السوري .

# دور وإسهامات المؤرخ صلاح الدين حسن السوري في تطوير مؤسسة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سابقا )

كلية الآداب- جامعة طرابلس - ليبيا

د. سعاد محمد الجفال

محاضر - جامعة طرابلس - ليبيا

أ. ربيعة الغدامسي

## المستخلص:

يسلط هذا البحث الضوء على أحد أهم الشخصيات الثقافية الليبية، هو المؤرخ الليبي (صلاح الدين حسن السوري) من مواليد طرابلس عام 1936م، نشأ في مدينة الزاوية، ودرس في كلية الآداب في بنغازي، وكلية التربية في طرابلس في الفترة التي إمتدت من الستينات إلى تسعينيات القرن الماضي. وقد عمل بالمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية منذ تأسيسه عام 1977م، بصفة مستشار علمي، فكانت له إسهامات كبيرة جدا، حيث قدم دورات تدريبية في مجال البحث التاريخي، التي زودت المركز بأطقم شبابية ذات خلفية علمية بحثية، كما أشرف على قسم الترجمة بالمركز آنذاك والذي أصدر مجموعة من الكتب الوثائقية، ومساهمته في الأبحاث، وكذلك مشاركته في الندوات، والإصدارات للمركز، والمساهمة في تحريرها ومراجعة ما يصدر عن المركز بالإضافة إلى عضويته في مجلس الإدارة وعضويته في اللجنة الاستشارية. كما تولى عضوية مجموعة من الهيئات والمجالس واللجان الثقافية

وهي:-

- عضوية الجمعية الأفريقية للنصب والمواقع الأثرية عام 1976م.
- عضوية الفرع الإقليمي للمركز الدولي للأرشيف (1976 - 1980م).
- عضوية المجلس الدولي للمتاحف (1976 - 1980م).
- عضوية اللجنة الاستشارية للثقافة العربية (اليونسكو) (1977 - 1980م).
- عضو الفرع الإقليمي للمركز الدولي لصيانة الممتلكات الثقافية 1980م.

- عضو في مجموعة من الدوريات العلمية : المتاحف الدولية ، البحوث التاريخية الليبية ، المجلة المغربية التونسية ، مجلة كلية التربية الليبية.

إن هدف الدراسة هو مناقشة دور المؤرخ وإسهاماته في تطوير مؤسسته من خلال الإطلاع وقراءة جهوده العلمية والبحثية والثقافية ، والتي جاءت في صيغة مشروعات إستراتيجية ، يتم عرضها وفق مستويين هما:

### المستوى الأول :

وهو المستوى المحلي والذي يختص بالمشروعات البحثية داخل المركز.

### المستوى الثاني :

وهو المستوى الدولي من خلال الربط العلمي بين المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية والمؤسسات العلمية المناظرة في الخارج. ولعل الإشكالية التي تطرح في هذا البحث تتمحور في التساؤلات الآتية : كيف ساعد تولى أساتذة مختصين وبخلفية أكاديمية على تطوير مؤسساتهم ؟

كيف وفق للربط العلمي مع المؤسسات العلمية المناظرة في الخارج؟ وبما أن البحث يتناول شخصية ثقافية ودورها منذ التأسيس المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ؛ فإن المنهج المتبع في البحث سوف يكون المنهج (الوصفي التاريخي) . ولدراسة وإعداد هذا البحث تم الاعتماد على بعض الوثائق المتصلة بموضوع البحث ، إلى جانب الكتب ومقالات في بعض الدوريات .

### Abstract:

This research highlights on one of the most important Libyan cultural figures, namely, the Libyan historian (Sallaheddin Hassan al-Sury, born in Tripoli in 1936 AD, who grew up in the city of Al-Zawiya.He studied at the Faculty of Arts in Benghazi, and the Faculty of Education in Tripoli in the period that extended from the sixties to the nineties of the last century. He has worked at the Libyan Center for Archives and Historical Studies since its founding in 1977, as a scientific advisor, he had very great contributions, also

provided training courses in the field of historical research, which equipped the center with youth teams with a scientific research background, he also supervised the translation department at the center at the time, which issued a number of documentary books, and contributed to research, as well as his participation in courses and publications at the center, contributing to its editing and review of what is issued by the center in addition to its membership in the Board of Directors and its membership in the Advisory Committee.

He also held membership in a number of cultural bodies, councils and committees, namely:

- Membership of the African Society for Monuments and Archaeological Sites in 1976.
- Membership of the regional branch of the International Center for Archives (1976 - 1980).
- Membership of the International Council of Museums (1976 - 1980).
- Membership of the Advisory Committee for Arab Culture (UNESCO) (1977 - 1980).
- Member of the regional branch of the International Center for the Preservation of Cultural Property in 1980.
- Member of a group of scientific periodicals: International Museums, Libyan Historical Research, Moroccan-Tunisian Journal, and Journal of the Libyan College of Education.
- The aim of the study is to discuss the historian's role and contributions to the development of his institution through reading his scientific, research and cultural efforts, which came in the form of strategic projects, presented according to two levels: **The first level:** It is the local level, which is concerned with research projects within the center.
- **The second level:** The international level through the

scientific link between the Libyan Center for Archives and Historical Studies and the corresponding scientific institutions abroad. Perhaps the problem that arises in this research revolves around the following questions:

How has the appointment of specialized professors with an academic background helped develop their institutions?

How is the scientific link with the corresponding scientific institutions abroad?

Since the research deals with a cultural personality and its role since the founding of the Libyan Center for Archives and Historical Studies; The method used in the research will be the (historical descriptive) method.

In order to study and prepare this research, some documents related to the research topic were relied upon, in addition to books and articles in some periodicals.

## مقدمة:

إن المتتبع لسيرة الباحث والمؤرخ صلاح الدين حسن السوري يجدها قد بدأت بباكورة عمله العلمي رسالته للماجستير عن جانب من القضية الفلسطينية عام 1963م. أما رسالته للدكتوراه فكانت عن فترة دقيقة من تاريخ ليبيا (1952-1969م). وعقب استكمال دراسته العليا التحق بالتدريس الجامعي واستمر به لمدة ستة وثلاثين عاماً، كما عمل أيضاً بالتأليف باللغة العربية والإنجليزية إلى جانب الإيطالية والفرنسية والتركية والاسبانية التي كان يُتقنها للأغراض البحثية. وقد شارك في عدة ندوات ومؤتمرات داخل ليبيا وخارجها وكتب وقدم لعدد من البحوث المتعلقة بتاريخ ليبيا الحديث، نشرت ضمن أعمال ووقائع تلك المؤتمرات إلى جوار محاضراته ومقالاته المتخصصة. وبصفته المستشار العلمي للمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، موضوع هذه الدراسة كان من أعضاء اللجنة العلمية التي اقترحت تأسيس المركز عام 1977م، الذي يُعد من المؤسسات الثقافية التي تأسست وفقاً لخطة علمية وضعتها مجموعة من الأساتذة بعد أكثر من اجتماع خلال

عام 1977م، واستهدفت تكوين مركز علمي يهتم ولحد كبير بجمع مصادر التاريخ الليبي ودراستها بموضوعية ومنهجية أكاديمية .  
وقد كان من أوائل الليبيين المؤهلين أكاديمياً في مجال التاريخ، ومن أعضاء اللجنة العلمية المؤسسة للمركز ومن القلائل ممن عمل بالمركز بعد التقاعد من التدريس .

## المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية سابقاً) :

المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية هو مؤسسة بحثية تأسس عام 1977 م وفق القرار الصادر من اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) بتاريخ 17 أغسطس 1977 م ، وتوجب المادتين الرابعة والخامسة على المركز تكثيف الجهود لجمع الوثائق والمحفوظات الليبية المتعلقة بالتاريخ الليبي على مر العصور كما حددتها المواد (1-3) من نفس القرار ، وتكرر التأكيد على جمع الوثائق والمحفوظات في المادة الرابعة الفقرة (أ) والفقرة (ب) من المادة الخامسة من قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (933) بتاريخ 07 أكتوبر 1990 م ، والقاضي بتحديد وظائف المركز وتغيير إسمه. (1)  
أما إسم المركز فقد مر بعدة مسميات عبر فترات زمنية كان أولها إسم مركز الدراسات الليبية الذي اقترحه اللجنة العلمية المؤسسة للمركز فغيرته اللجنة الشعبية العامة في قرار التأسيس عام 1977م ، إلى مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، وبموجب قرار اللجنة الشعبية العامة تحت رقم (202 \ 1981م) ومناداة الباحثين المستمرة لتسمية المركز بمسمى يتناسب مع وظائفه ومكانته الأكاديمية. (2) وبعد عدة محاولات ومراسلات تمت إعادة الاسم إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة 1990م. (3) وهذه التسمية هي الأكثر شمولاً ، وأدق تعبيراً عن المهام التي يضطلع بها عادة مثل هذا المركز الوطني للدراسات التاريخية . وقد تضمن الاسم عبارة جهاد الليبيين ، تنويهاً بهذه المرحلة الجيدة في تاريخ الليبيين الحديث. (4) وطوال هذه السلسلة من المسميات، ظل المركز محافظاً على خطته العلمية ومنهجه العلمي الأكاديمي الذي رسمه لنفسه منذ تأسيسه والمركّز على جمع مصادر التاريخ الليبي ودراسته بموضوعية وأكاديمية عن طريق متعاونين معه من الجامعات المختلفة وأطر بحثية عمل على تكوينها. (5)

## الهيكل الإدارى للمركز الليبى للمحفوظات والدراسات التاريخية:

يتكون الهيكل التنظيمى للمركز من لجنة إدارية ورئيس مجلس الإدارة ومديرو إدارات واللجنة العلمية الاستشارية، بالإضافة إلى عدة شعب علمية وأقسام فنية ومكاتب إدارية خدمية تعمل منذ تأسيس المركز على تحقيق ما أوكل لها من مهام فى إطار الأهداف العامة للمركز. (6) وقد كان صلاح الدين السورى ضمن هذا الهيكل الإدارى.

سار المركز منذ البداية على نسق العمل الجماعى فكراً وتطبيقاً، ومن خلال هيكله التنظيمى وشعبه العلمية التى تم إنشاؤها، وفقاً لمتطلبات البحث والتوثيق التى يضطلع بها المركز، نحو تحقيق الأهداف المرجوة منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. جمع الوثائق والمحفوظات التاريخية التى قام المركز بجمعها وتوثيقها وتحقيقها.
  2. الاستبيانات والروايات الشفوية التى قام المركز بإجرائها، فى إطار توثيق المعلومات حول تاريخ الجهاد ومقاومة الاحتلال.
  3. فى مجال تأسيس مكتبة علمية تاريخية متخصصة فى مجال اهتمامات المركز، أو ما يخص نشر الكتب والدوريات فى إطار نشر حصيلة أبحاثه ودراساته.
  4. فى مجال الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية العلمية التى أقامها المركز أو شارك فيها فى الداخل والخارج. (7)
- والمركز وفق قرارات إعادة تنظيمه المشار إليه، يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ومقره مدينة طرابلس، ويجوز له أن ينشأ له فروع بأية جهة فى ليبيا، ويهدف إلى النهوض بالدراسات التاريخية والبحوث السياسية والإستراتيجية ذات الصلة بالثقافة والمثقة والمتصلة بأهداف المجتمع من خلال منهج علمى يهدف إلى إعادة كتابة التاريخ الليبى والعربى. (8)
- ويهدف المركز الى:

1. تأصيل التأريخ للجهاد العربى الليبى، وربط حلقاته بعضها ببعض على مر العصور.
2. دراسة التطور التاريخى للتراث العربى الليبى.

3. تجميع الوثائق والمخطوطات والمؤلفات المتعلقة بأغراض المركز.
  4. إجراء الدراسات الوثائقية.<sup>(9)</sup>
- ومجمل القول أن المركز يهتم بإجراء البحوث والدراسات حول القضايا التي تهم البلاد، وفقاً للآتي
1. تجميع وتوثيق ودراسة تاريخ الجهاد العربي الليبي ، وإعادة كتابته وتحريره من التشويه والتحريف ، وربط حلقاته بعضها ببعض في إطار التاريخ العربي الإسلامي.
  2. إجراء الدراسات والبحوث المعاصرة المتعلقة بالمجالات السياسية والإستراتيجية والأمن القومي.
  3. تشجيع الأبحاث المتعلقة بتاريخ الوطن العربي والعالم الإسلامي وأفريقيا خاصة والتاريخ العالمي عامة.
  4. التعريف بالتراث العربي والإسلامي في كافة مراحلهِ وصورهِ وأشكالهِ وجمعه والعمل على إحيائه والحفاظ عليه ، والاستفادة منه كمصدر للتأصيل والعمل على جمع الوثائق والمخطوطات المتعلقة بها ودراستها وتحققها ونشرها.<sup>(10)</sup>
- والجدير بالذكر أن المركز عمل على إنجاز العديد من المشاريع العلمية والأكاديمية البحثية كان الغرض منها القيام بما يأتي
- جمع كل الروايات الشفوية والوثائق والكتب المتعلقة بالجهاد العربي الليبي أو غيرها من المراحل التاريخية.
  - إجراء كافة الدراسات التاريخية ، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتاريخ العربي والإسلامي والأفريقي والإشراف عليها والتكليف بها.
  - واستقطاب الخبرات العلمية ، وتأهيل وتنمية الإطار المتخصصة ضمن مجالات اهتمام المركز.
  - تأليف وترجمة ونشر الأبحاث والكتب والموسوعات العلمية ، وإنتاج الأشرطة الوثائقية.
  - إصدار دوريات علمية مختلفة التخصص .<sup>(11)</sup>
  - ربط الصلة العلمية بالمؤسسات المناظرة في الوطن العربي وفي الدول الأخرى في مجال البحث التاريخي والدراسات المعاصرة.
  - إنشاء مكتبة متخصصة ، جامعة لكل الكتب والدوريات والأشرطة المرئية وصور فوتوغرافية وغيرها.

- تجميع وحفظ وترجمة ودراسة وتحقيق ونشر الوثائق العربية وغير العربية المتعلقة بالتاريخ العربي الليبي وتاريخ الوطن العربي عموماً.
  - التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث داخل وخارج ليبيا وإبرام الاتفاقيات المنظمة للتعاون معها في إطار اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي الموقعة بين ليبيا والدول التي تتبعها هذه الجامعات والمراكز.<sup>(12)</sup>
  - تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية وعقد الحلقات الدراسية. أو المشاركة فيها.
  - إنشاء دور للمجاهدين في المدن والقرى بالبلديات ، وتنظيم المعارض المتعلقة بحركة الجهاد في الداخل والخارج.
  - جمع ودراسة البيانات والإحصائيات المتعلقة بأضرار الحروب الاستعمارية ومخلفاتها على الأراضي الليبية وإجراء البحوث والدراسات المقارنة حولها.
- وبناء على ما تقدم يتضح أن المركز يعد مركزاً بحثياً واسع الصلاحيات في مجال البحث التاريخي، والقضايا المعاصرة ممّا فرض عليه مهام جديدة . وهذه المهام تستلزم الى جانب توفير المادة العلمية، إعداد العناصر الاختصاصية المعدة إعداداً علمياً وفقاً للرؤية المنهجية الجديدة.<sup>(13)</sup>
- يلتف حول المركز ثلّة من أفضل المؤهلين أكاديمياً في مجال التاريخ يتقدمهم صلاح الدين حسن السورّي شيخ المؤرخين الليبيين وأستاذهم، ومن أعضاء اللجنة العلمية المؤسسة للمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، ومن الذين تفرغوا للعمل بالمركز بعد التقاعد من مهنة التدريس عام 1998 م، ويشغل منصب المستشار بدرجة الشرف الأولى، ويُشرف على المركز وحركته التاريخية التي اشتهرت لها المنهجية والموضوعية في كل ما ينشر ويُصدر عن المركز.<sup>(14)</sup> بموجب القرار رقم 35 بتاريخ 2010م سُكّلت اللجنة العلمية بالمركز من مدير المركز وعضوية كل من المستشار العلمي بالمركز، والمُشرف على فرع المركز في بنغازي، وبموجب القرار رقم (115) بتاريخ 2012م كُلف المستشار صلاح الدين حسن السورّي بمهمة رئاسة المشاريع العلمية التابعة للمركز ويقع في إطارها سلسلة المشاريع .

## صلاح الدين السوري رئيساً للمشاريع التوثيقية: أولاً- المشاريع العلمية :

نظراً لأن صلاح الدين السوري هو الخبير والمستشار بالمركز فقد أوكلت إليه هذه المهمة والتي يتركز عملها علي إعداد الموسوعات وأعمال التوثيق والدراسات الميدانية وتمثلها المشاريع التالية:-

- موسوعة معارك الجهاد وتتلخص في تسجيل معارك الجهاد ضد الاحتلال الإيطالي، وما يتعلق بتلك المعارك من أحداث استناداً على الرواية الشفوية والوثائق والمستندات والمذكرات والكتب الوثائقية والأعمال الصحفية والصور<sup>(15)</sup>
- حصر أضرار المعتقلات وأعمال السخرة، وهذا المشروع يتعلق بجمع المعلومات عن المعتقلات التي أقامتها الحكومة الإيطالية الفاشستية في الشرق الليبي، من أجل القضاء على المقاومة وكذلك لإثبات ما تعرض له السكان من أعمال اعتقال وملاحقة وسخرة ، ويستخدم إضافة إلى المصادر والمراجع المكتوبة ما يمكن جمعه عن طريق الرواية وأيضا ما يمكن الحصول عليه من معلومات عن طريق الاستبيانات والرواية الشفوية.

- توثيق المرحلة الملكية في ليبيا وما قبلها من خلال لجنتين :-  
أ-لجنة بنغازي.  
ب-لجنة طرابلس.

ومن ضمن برنامجهما تجميع المعلومات الخاصة عن الفترة المذكورة، بأسلوب علمي منهجي عن طريق المطبوعات والوثائق والرواية الشفوية والاستبيانات وعقد الندوات وحلقات الحوار.<sup>(16)</sup>

- مشروع دراسة ما بعد المرحلة الملكية ، وقد بدأ بالتوثيق للجزور التاريخية لأول سبتمبر 1969م ، وسيستمر العمل فيما بعد ذلك وتجميع المادة الوثائقية الأرشيفية وأيضا المطبوعات الرسمية والعامه والدراسات المتعلقة بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع.
- مشروع توثيق تجارة القوافل وهذا المشروع يتتبع تجارة القوافل عبر الصحراء وهو بالاشتراك مع جامعة فرايبورغ الألمانية، ويستهدف إعداد دراسة علمية حول هذا الموضوع وأيضا أطلساً

- جغرافياً يوضح نتائج تلك الدراسة من خلال الخرائط.
- موسوعة الشخصيات الليبية في الموسوعة الأفريقية ويتلخص هذا الموضوع في إعداد جزء عن ليبيا يتم التعريف فيه بما يقارب من مائة شخصية ليبية في مختلف العصور التاريخية وينشر هذا الجزء ضمن أعمال الموسوعة الشاملة للدول الأفريقية.
- تاريخ ليبيا الاقتصادي والاجتماعي وهو مشروع متعدد المواضيع يهدف دراسة تاريخ ليبيا من الجوانب التربوية والاقتصادية والاجتماعية. (17)
- توثيق 17 فبراير وقد بدأ العمل فيه وعقدت الاجتماعات وأعدت الاستبيانات المتعلقة بهذا الموضوع وتمت مراجعتها وروعي فيها تغطية جميع ما يتعلق بها من الجرحى والمفقودين والمتبرعين وغيرهم. (18)
- الليبيون في مصر وهو مشروع يُركز على أهمية الليبيين في مصر ومواقع إقاماتهم وأعمالهم ودورهم في المراحل المختلفة منذ بدايات القرن الماضي وحتى قيام الدولة الليبية. وهو مشروع علمي وثائقي سيتبع فيه جميع الأساليب العلمية المنهجية للحصول على المعلومات الهامة والموثوق بها في مثل هذا النوع من الدراسات.
- موسوعة الأعلام الليبية وهو مشروع بدأ بمبادرات ذاتية خارج المركز ثم تم ضمه الى المركز بناءً على طلب لجنته المشرفة وبتوافق مكتوب بحيث يصبح ضمن مشروعات المركز وتنطبق عليه النظم المعمول بها في المركز.
- المعارضة الليبية في الخارج ويتتبع نشاطات حركة المعارضة خارج ليبيا وعملها. وهو من المشاريع الجديدة الذي بدأ الإعداد له. (19)

## ثانياً - الكتب:

- أ. تدخل ضمن أعمال المركز العلمية نشر مجموعة مختارة من الكتب والدراسات والبحوث شريطة أن تكون ضمن المواصفات المطلوبة والمنصوص عليها في لائحة النشر الداخلية.
- ب. جزء من هذه الكتب كان ترجمة عن بعض الكتب التاريخية وغيرها والتي تمثل أهمية ورافداً للمكتبة.
- ثالثاً - أعمال علمية أخرى (خارج المشاريع العلمية) ، تدخل ضمن

## أعمال المركز العلمية:

- أ. المؤتمرات والندوات التي تقام داخل ليبيا وخارجها بالاشتراك مع الجامعات في الداخل والخارج حول المواضيع ذات العلاقة بتاريخ ليبيا وبعض المواضيع الأخرى التي تدخل ضمن اهتمامات المركز.
- ب. إقامة المعارض التاريخية في الداخل والخارج التي لها علاقة مباشرة بتاريخ ليبيا وتطوراتها السياسية.<sup>(20)</sup>

كُلفت اللجنة العلمية بالمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بمهام هي:

1. الإشراف على المشاريع العلمية التي تنفذ عن طريق المركز.
  2. اقتراح المشاريع العملية المستقبلية.
  3. التوجيه والإشراف على إدارة البحوث والدراسات.
  4. تقييم البحوث والدراسات المقدمة للنشر.<sup>(21)</sup>
  5. تقديم النصح والمشورة لإدارة المركز.
  6. اقتراح عقد الندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج.<sup>(22)</sup>
  7. التواصل مع اللجان الدائمة للوثائق بالوزارات وغيرها.
  8. التعرف على أماكن حفظ الوثائق بالوزارات والهيئات العامة.
  9. تقييم المحفوظات الواردة وتحديد أهميتها.
  10. تقرير ضم الوثائق للمركز.
  11. وضع الضوابط لعملية لفرز الوثائق وتحديد ما يُمكن الاستغناء عنه منها.
  12. وضع برامج للتعريف بأهمية الوثائق وجمعها ورفع مستوى الأداء.
  13. تحديد مدة حفظ المحفوظات بالوزارات والمؤسسات.<sup>(23)</sup>
- المؤرخ والأستاذ صلاح الدين السوري يقوم بمراجعة وتقييم للبحوث والدراسات المقدمة للنشر، إلى جانب تقديمه للمشورة العلمية حول مشروعات الخطط البحثية للمركز، باعتباره خبيراً ومستشاراً علمياً للمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية.<sup>(24)</sup> وتمثلت كذلك جهوده في النواحي العلمية والثقافية بالمركز والتي جاءت في صيغة مشروعات إستراتيجية لخطط بحثية كانت علي نسقين كالآتي:

## المستوى الأول:

وهو المحلي والذي يختص بالمشروعات البحثية داخل المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية: وفي إطار تنفيذ سلسلة من الدراسات الإستراتيجية يسعى المركز، إلى استكمال تنفيذ سلسلة من الدراسات العلمية المعمقة كمشاريع وطنية إستراتيجية،<sup>(25)</sup> من ذلك: مشروع موسوعة معارك الجهاد

كان صلاح الدين السوري رئيساً ومنسقاً لهذا المشروع ويهدف إلى إعداد موسوعة متكاملة بكل المعارك الحربية، التي خاضها المجاهدون الليبيون ضد قوات الاحتلال الإيطالي خلال المرحلة الاستعمارية منذ سنة 1911، وتعتمد هذه الدراسات على ما توفر من معلومات في المصادر الأصلية، سواء الموجودة في ليبيا أو تلك المتوفرة في الأرشيف الإيطالي والموسوعات العسكرية الإيطالية.<sup>(26)</sup> ولكي يتسنى إخراج العمل إلى حيز التنفيذ، شُكلت لجنة ضمت كلا من:

|                            |                         |
|----------------------------|-------------------------|
| أ.د. صلاح الدين حسن السوري | عضواً ومنسقاً           |
| أ.د. محمد الطاهر الجرابي   | عضواً                   |
| أ.د. حبيب وداعة الحسناوي   | عضواً                   |
| أ.د. عبد الله علي ابراهيم  | عضواً                   |
| أ. علي عمر الهازل          | عضواً                   |
| أ. خليفة محمد              | مساعداً                 |
| أ. محمد امحمد الطوير       | مساعداً <sup>(27)</sup> |

وقد عقدت لجنة موسوعة معارك الجهاد إجتماعها بكامل أعضائها في 2006م، تم فيه مناقشة كل ما يتعلق بانجاز المشروع بما في ذلك من رسائل بعض الباحثين يقترحون بعض الموضوعات التي تدخل ضمن إستعدادهم للكتابة بموسوعة معارك الجهاد، وكان رأي اللجنة في ذلك مُلخصاً فيما يلي: إعداد نموذج لرسالة بالموافقة على مقترحات الباحثين على أن تتضمن الرسالة الموافقة على البدء في الكتابة وإرسال المقالات بالسرعة الممكنة، وترفق الرسالة والضوابط والمواصفات المطلوبة في مقالات الموسوعة على أن يتضمن نموذج الرسالة ما يفيد بأنه في حالة تكرار الكتابة في الموضوع الواحد من أكثر من باحث فإن اللجنة ستجري المفاضلة بين البحوث لتختار الأفضل من بينهم مستندة في ذلك على الناحية العلمية والتوثيقية وكذلك من حيث الألتزام بمواصفات الموسوعة.<sup>(28)</sup>

الإسراع في ذلك في أقرب وقت ممكن مرفقة بنموذج رسالة تحتوي الشكر لهم على مساهماتهم وتهيب بهم الإسراع بإجراء التعديلات المطلوبة ومراجعة أبحاثهم في ضوء ماجد من مصادر ومراجع والاستفادة بوجه خاص من الرواية الشفوية.<sup>(29)</sup> ناقشت اللجنة موضوعات أخرى تتعلق بأصول وأساليب إعداد الموسوعة، وكان فرارها في ذلك أن تكون البداية بتصنيف المعارك الموجودة لديها حسب الحروف الهجائية، ثم الانتقال الى مكونات الموسوعة من أحداث وشخصيات، وتصنيفها بالكيفية نفسها ليكون ترتيبا هجائيا في نفس السياق مع المعارك. وانتهى محضر الاجتماع بتأكيد اللجنة على ضرورة البدء في تحديد أهم الشخصيات التي أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في سير أحداث الجهاد ولها الدور البارز فيها، وكذلك حصر وتحديد أهم الاحداث والوقائع المتصلة بتلك المرحلة.<sup>(30)</sup>

ثم جاءت المرحلة الثانية من مشروع موسوعة معارك الجهاد، وهي مرحلة الكتابة في موضوعات هذا المشروع العلمي الكبير. وفي اجتماع لجنة موسوعة معارك الجهاد المنعقد 2009م.

## مشروع التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الليبي:

من المشروعات الطموحة والتي تقع ضمن المشروعات الاستراتيجية البحثية للمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، كان مشروع التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لليبييا خلال الفترة 1550 - 1950 م، حيث يهدف الى كتابة التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد، وتحليل أنماط الأنشطة والمتغيرات الثقافية والإقتصادية وإنعكاساتها على التركيبة السكانية وفئاتها المختلفة وطبيعة العلاقات الاجتماعية في البلاد، التي شهدت خلال القرن الأخير تعرضها للتأثيرات الأوربية، وبروز الأطماع الاستعمارية.<sup>(31)</sup> تم تشكيل لجنة خاصة بالمشروع والتي بدورها باعداد حوالي مائتي نسخة من الورقة العلمية الموحدة التي خرجت بها بعد اجتماعات مكثفة، حيث وُزعت على الأساتذة المتخصصين في المجالات التي يتناولها المشروع في مختلف المؤسسات العلمية والثقافية، وفي مقدمتها الجامعات. كما تواصل اللجنة متابعة الردود لتنقيح الاستبيان وفقا للملاحظات الواردة من تلك الجهات، وتعد هذه المرحلة الثانية من أعمال اللجنة والتي على ضوءها

تحدد المضامين النهائية لجوانب المشروع بشكل متكامل. وبدأت الخطوة الأولى لتنفيذ المشروع بإعداد أربعة كراسات استبيان كل واحدة منها تخص جانبا من جوانب المشروع، الكراسة رقم (1) تخص الجانب الاجتماعي، الكراسة رقم (2) تخص الجانب الثقافي، والكراسة رقم (3) تخص الجانب الاقتصادي، والكراسة رقم (4) تخص الجانب السياسي. وتضم كل كراسة عشرة أسئلة التي تغطي نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتي خضعت قبل طبعتها في صورتها النهائية للعديد من التعديلات غلى ضوء الردود والتعليقات التي تلقتها اللجنة من الأساتذة والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث من الاختصاصيين قى العلوم الاجتماعية والاحصائية، والاقتصادية، واللغوية والأدبية.<sup>(32)</sup>

ثم جاءت مرحلة العمل الفعلي أي مرحلة التحليل والاستنتاج والتركيب، أي مرحلة الكتابة المعمقة في موضوعات المشروع، ويتم فيها دعوة عدد من الأساتذة المتخصصين والباحثين الجادين للمساهمة في تحديد خطة البحث، وعناوين الفصول المراد تغطيتها في مشروع الدراسة المقترح وعدد المجلدات المفترضة.<sup>(33)</sup> وتجدر الإشارة هنا الى أن مشاريع المركز العلمية هي أعمال مرحلية كما صنفها المؤرخ صلاح الدين السوري ولكنها تستغرق سنوات<sup>(34)</sup> والجدير بالذكر هنا أنه باستعراض بعض المشاريع التي ساهم فيها صلاح الدين السوري يمكن القول أنها مشاريع علمية ضخمة، ومن خلالها يكون المركز قد اتخذ خطوات ايجابية نحو جمع وحصر نراث ومصادر تاريخ ليبيا، وهياها تهيئة علمية، يمكن الاستفادة منه.<sup>(35)</sup>

### إشرافه علي أعمال مترجمة:

أشرف صلاح الدين السوري على قسم الترجمة بالمركز منذ تأسيسه، وتُرجمت تحت إشرافه مجموعة من الكتب الوثائقية التي تُصدر ضمن الدراسات المترجمة من اللغات الأجنبية حول التاريخ العربي الليبي، والشخصيات المهمة في مجالات السياسة والفكر والأدب، وقد صدر منها 40 مجلدا. وعلي سبيل المثال لا الحصر سوف تتم الإشارة إلي أحد الكتب الهامة لتاريخ ليبيا والتي قدم لها وراجعها هو كتاب جوستاف ناختيجال الذي حمل عنوان (الصحراء وبلاد السودان)، المجلد الأول ضم كتابين، الأول

(طرابلس فزان)، والثاني (تبستياوتو)، ترجمه عن الأصل الألماني إلى الانجليزية (ألن . ج . ب. فيشر وهمفري فيشر)، ترجمة د. عبد القادر مصطفى المحيشي، راجعه على الأصل الألماني ووضع فهارسه د. عماد الدين غانم. (36)

## المستوى الثاني:

وهو المستوى الدولي والذي يختص بالربط العلمي بين المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، والمؤسسات العلمية المناظرة في الخارج. في هذا السياق ونظراً لأن صلاح الدين السوري هو المستشار للمركز ورئيس لمشاريع عدة كان له دوراً برزاً في التأسيس لأن يرتبط المركز بعدة معاهدات تعاون ومشاريع بحثية مع أكثر من مؤسسة ومعهد وجامعة من جميع قارات العالم. وفي نفس السياق خصص جزءاً من محاضرات الموسم الثقافي لباحثين من خارج المركز خاصة من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية التي يرتبط المركز معها ببرامج تعاون. (37) وتتشعب اهتمامات الموسم الثقافي، فعلاوة على تركيزه على الجانب التاريخي، يُعنى أيضاً بالمجالات الأدبية والفلسفية، والاجتماعية، ويستمر هذا النشاط لمدة ستة أشهر متواصلة، بمعدل محاضرة واحدة في الاسبوع. (38) والجدير بالذكر أن المركز له علاقات علمية مع أكثر من ستين مؤسسة علمية وثقافية عربية منها علي سبيل المثال:

جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، واتحاد المؤرخين العرب، بالإضافة إلى دور الكتب والمكتبات الوطنية، (39) والمراكز التاريخية والعديد من الجامعات في كل من (المغرب، الجزائر، تونس، سوريا، الكويت، الاردن، العراق، السودان، السعودية، مصر، الامارات، اليمن وغيرها). أما علي الصعيد الدولي فهناك برامج بحثية واتفاقيات تعاون مع أكثر من خمس وثلاثون مؤسسة وجامعة أجنبية منها:

- مركز بحوث ودراسات مجتمعات البحر المتوسط (CRESM) بفرنسا.
- المعهد الايطالي لأفريقيا والشرق (S.I.A.O) ايطاليا.
- معهد الدراسات الأفريقية التابع لأكاديمية العلوم روسيا.
- مركز البحوث والدراسات حول العالم العربي والاسلامي (IREMAM) بفرنسا.
- جامعة تشاد.
- مركز أحمد بابا للتوثيق، جمهورية مالي.
- مكتبة الأسكوريال، اسبانيا. (40)

وقام المركز بالاتصال بالأرشيف الإيطالي الرسمي والأرشيف الفرنسي الذي تعاقب بخصوصه مع الاستاذة سوريو عام 1980م، لتصوير كل ما له علاقة بتاريخ ليبيا، أما الأرشيف فقد أرسل المركز وفداً علمياً مؤلفاً من عشرة أساتذة أقاموا مدة بالأرشيف العثماني وحصروا ما له علاقة بليبيا في الأرشيف العثماني.<sup>(41)</sup>

## دور صلاح الدين حسن السوري في تمثيل المركز دولياً:

لقد كان لجهود صلاح الدين السوري الأثر الكبير في عقد الاتفاقيات وإقامة المشاريع المشتركة وفي هذا السياق عقدت هذه الاتفاقية بجهود وبتنسيق محكم مع الأستاذ صلاح الدين حسن السوري المستشار العلمي للمركز، و حبيب وداعة الحسناوي الأمين العام المساعد للمركز، و محمود أحمد الديك مُنسق العلاقات الثقافية بالمركز آنذاك.<sup>(42)</sup> تشير هذه الدراسة إلى الربط العلمي بين مؤسسة المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية وجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (مخبر البحث في الدراسات الأدبية والانسانية بالجزائر)، ووضع الأرضية الصلبة للاتفاقية العلمية بين المؤسستين، والذي تحقق بانعقاد الندوة العلمية الأولى بموضوع (آليات الاستعمار الاستيطاني الأوربي في الجزائر وليبيا)،<sup>(43)</sup> .

حملت الندوة عنوان (الآليات الاستعمارية الاستيطانية الأوربية في الجزائر وليبيا) وإنطوت المداخلات على التنوع المعرفي حول حقيقة الاحتلال الأوربي في كل من الجزائر وليبيا. وقد كان دور صلاح الدين السوري في هذه الندوة كبيراً فعلاوة على أنه هو الذي لعب دوراً في عقد هذه الندوة، فقد كانت له مشاركة فاعلة أيضاً في جلساتها وقدم فيها بحثاً موسوماً بعنوان الهوية الليبية وتأثير الاحتلال الإيطالي فيها، حيث تبين كيف تبلورت هذه الهوية، وأهم مشكلاتها مع مقارنة بين ما جرى في الجزائر وليبيا. وفي نفس السياق الدولي وفي إطار مشاركة المؤرخ صلاح الدين السوري في حضور الندوات الدولية وعلي سبيل المثال لا الحصر تشير الدراسة إلى مشاركته في الندوة الدولية المنعقدة في برلين في 8 - 9 يونيو 2012 والتي نظمها معهد الدراسات الشرقية الحديث حول ليبيا حيث كانت الندوة تحت عنوان:

Libya History and Historiography at a Time of Historical Transition /

June 2012 / Leibniz-Zentrum Moderner Orient- Berlin

وقد كان مرجعاً مهماً لكل المشاركين حول تاريخ ليبيا، وكان وجوده مفيداً للباحثين من حيث النقاش الذي دار حول المصادر الأولية والوثائق الأصيلة الموجودة بالمركز الوطني للمحفوظات، علاوة على التحليل الذي قدمه عن كيفية وجوب استخدام هذه المصادر في كتابة علمية أكاديمية محايدة، كما كان محور إهتمام الباحثين الألمان والأوروبيين الذين قدموا أسئلتهم واستفساراتهم عن تاريخ ليبيا وحقيقته، وكانت بادرة لفتح المجال لعقد ندوات ومؤتمرات دولية تهتم بتاريخ ليبيا بشكل خاص ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وقد جاء إنعقاد الندوة في مرحلة معقدة نسبياً بسبب الأوضاع التي كانت تمر بها ليبيا آنذاك.<sup>(44)</sup> وفيما يخص الندوات والمؤتمرات العلمية بشكل عام نجد أنها تُعالج مواضيع وقضايا متنوعة وهي تمثل النشاط الثقافي والبحثي وذات أبعاد متعددة واستطاع المركز أن يفتح آفاقاً جديدة بجهود هذا المؤرخ والهيكل الإداري الذي يعمل معه للتعريف بتاريخ ليبيا والتطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها ليبيا ممّا اتاح فرصة التوسع في دراسة تاريخ ليبيا وتطوره عبر العصور وقد كان المركز ولا زال حريصاً على حضور الندوات والمؤتمرات العلمية في الداخل والخارج سيّما التي تقع محاورها في إطار إهتمام المركز.<sup>(45)</sup> وقد عقد المركز ما يقرب من خمسين مؤتمراً وندوة مع أعرق الجامعات العلمية العالمية منها التركية والإيطالية والألمانية والفرنسية والأمريكية، وفي سنة 1978م عُقد أول مؤتمر عربي تركي حاجي تبي بأنقرة، وشهد حضوراً كبيراً من وفود علمية من معظم البلاد العربية، وفي سنة 1982م عقد المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية بالمركز بطرابلس، وفي حين عقد المؤتمر الثالث في الأردن، وهكذا تتابع عقد المؤتمرات.<sup>(46)</sup>

## المعارض:

كانت ولا زالت برامج المركز الليبي وأعماله ونشاطاته مُدعمة عادة بالمعارض التي تضم العديد من الصور والوثائق المهمة ذات العلاقة بالموضوعات المطروحة للبحث والنقاش.<sup>(47)</sup> ومن خلال منصبه كمستشار وعضو في الهيكل الإداري للمركز الوطني للمحفوظات فقد حرص علي تشجيع إقامة المركز للمعارض المتعددة، وذلك لما لها من دور ثقافي مهم وقيمة بصرية مميزة، فهي تأكيد عملي للمساهمة في التعريف بالواقع والكشف بالحقائق، وتلخيص

أحداثه لكل الرواد والباحثين، ومن هنا جاء الحرص على إقامة المعارض للصور والوثائق التاريخية في مختلف المناسبات ذات العلاقة بالتاريخ؛ من أجل إبراز الحقائق بالصور المعبرة والبيان المنظم الأرقام المحددة، بالإضافة إلى معارض الكتب، ومعارض الصور التاريخية وهي إحدى الأساليب التي يركز المركز على إقامتها والمشاركة في إقامتها في الداخل والخارج.<sup>(48)</sup> وبخصوص المعارض شارك المركز في الندوة الثانية عشر لمعرض الكتاب الذي أقيم بقصر المعارض بجهة الكرم بجمهورية تونس في 1993.<sup>(49)</sup> وأقام المركز عدة معارض في الخارج حيث أقيمت في كل من سوريا، إيطاليا، ألمانيا، جنيف، طوكيو، باريس، موسكو، الولايات المتحدة، كوريا، بالإضافة إلى معارض الكتب التي أقيمت في مصر، تونس، الجزائر، السعودية، الكويت وغيرها من الدول الأخرى.<sup>(50)</sup> ومجمل القول أن دور المؤرخ والبرفسور صلاح الدين حسن السوري وتأثيره كبير في مؤسسته مما أدى إلى إدخال العديد من الأفكار المبتكرة قصد تطويره وإثراء الحركة العلمية والكتابة التاريخية. لقد دعم وجوده في المركز العملية البحثية ودفع بها خطوات كبيرة نحو الأمام وكان للخبرة المحلية والدولية التي يمتلكها أثرها في توجيه الباحثين والمؤسسات الثقافية الكفاءات العلمية ذات الطابع الأكاديمي، لكونها أثبت قدرتها الفعلية على الإضافة والتأثير بل تجاوزها إلى التطوير مما جعل تلك المؤسسات تستوعب التطورات والمهام الجديدة لتكون في مستوي المرحلة.

## الهوامش:

- (1) محمد الطاهر الجراري، الفرجاني الشريف، نادية البلعزي، (جمع وتحرير)، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، وفقاً للقانون 24\2012م ولوائحه المنظمة للأرشيف الليبي والمحفوظات والدراسات والادارة، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2014م، ص14.
- (2) المرجع نفسه، ص14.
- (3) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- (4) صلاح الدين حسن السوري، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس معلومات عامة)، أعمال الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، قسنطينة، 2009، ص24.
- (5) محمد الطاهر الجراري، وآخرون، المرجع السابق، ص14.
- (6) صلاح الدين حسن السوري المرجع السابق، ص24.
- (7) حبيب وداعة الحسناوي، 25 عاما من العمل المتواصل: كتاب تذكاري بمناسبة العيد الفضي لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (1978 - 2003م)، سلسلة الدراسات العامة، طرابلس، 2003، ص17.
- (8) صلاح الدين حسن السوري، المرجع السابق، ص28.
- (9) نفس المرجع نفسه، ص28.
- (10) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق، ص28.
- (11) صلاح الدين حسن السوري، المرجع السابق، ص26.
- (12) صلاح الدين حسن السوري، المرجع السابق، ص26.
- (13) المرجع نفسه، ص27.
- (14) محمد الطاهر الجراري وآخرون، المرجع السابق، ص134.
- (15) صلاح الدين السوري، أعمال المركز العلمية، قسم البحوث والدراسات العلمية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2014، ص1.
- (16) المصدر نفسه، ص2.
- (17) المصدر نفسه.
- (18) المصدر نفسه، ص1.
- (19) المصدر نفسه، ص2.
- (20) المصدر نفسه.
- (21) محمد الطاهر الجراري وآخرون، المرجع السابق، ص96.
- (22) المرجع نفسه.
- (23) المرجع نفسه، ص90.
- (24) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق، ص56.
- (25) صلاح الدين حسن السوري، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس معلومات عامة)، المرجع السابق، ص29.

- (26) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ، ص 184.
- (27) محمد الطاهر الجارري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 122.
- (28) م.أ.ل. م. ج ، بتاريخ 6\5\2006م ( مشروع موسوعة معجم المعارك ، ملف لجنة المتابعة بالمركز) ، ص1.
- (29) المصدر نفسه.
- (30) المصدر نفسه.
- (31) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ، ص 168.
- (32) المرجع نفسه، ص 172.
- (33) المرجع نفسه، ص 174.
- (34) صلاح الدين حسن السوي، المصدر السابق، ص 2.
- (35) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ، ص 172.
- (36) جوستاف ناختيجال ، الصحراء وبلاد السودان ، مج1، ترجمة وتقديم د. عبد القادر مصطفى المحيشي مراجعة صلاح الدين حسن السوي ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2007 ، ص1.
- (37) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ، ص 198.
- (38) فتحيّة حمدو ، ( نشاطات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية )، الكناشة ، العدد 2، 2004، ص5.
- (39) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ، ص 199.
- (40) المرجع نفسه.
- (41) محمد الطاهر الجارري وآخرون ، مرجع سابق ، ص103.
- (42) عمير اوياحميدة ،(افتتاحية الندوة) ، الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، قسطنطينة ، الجزائر ، مايو 2008، ص7.
- (43) عبد الله أبو خلخال، (افتتاحية الندوة) ، الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسطنطينة، الجزائر، مايو 2008، ص1.
- (44) مقابلة مع د. سعاد الجفال، باحثة في العلاقات الدولية، جامعة طرابلس - ليبيا، طرابلس، نوفمبر، 2021.
- (45) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ص 215.
- (46) محمد الطاهر الحراري، واخرون ، المرجع السابق ص117.
- (47) فتحيّة حمدو، (نشاطات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية) العدد2، 2004 المصدر السابق، ص5 .
- (48) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق ، ص 219 .
- (49) فتحيّة حمدو،(نشاطات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية)، العددان3 و4، ديسمبر 1993م ، ص 10.
- (50) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق، ص221 .

## المصادر والمراجع:

### أولاً: - المصادر

#### -المصادر الغير منشورة :

1. محضر اجتماع لجنة مركز الجهاد بتاريخ 6-5-2006م (مشروع موسوعة مُعجم المعارك :لجنة المتابعة بالمركز).
2. محضر اجتماع لجنة مركز الجهاد بتاريخ 9-6-2009م .(مشروع موسوعة مُعجم المعارك :لجنة المتابعة بالمركز).
3. محضر اجتماع لجنة مركز الجهاد بتاريخ 9-6-2010م (مشروع موسوعة مُعجم المعارك :لجنة المتابعة بالمركز). 4-صلاح الدين حسن السوري ,اعمال المركز العلمية ,قسم البحوث والدراسات العلمية,المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية . 2014م .
4. مقابلة مع د. سعاد الجفال، باحثة في العلاقات الدولية، جامعة طرابلس - ليبيا، طرابلس، نوفمبر، 2021.

### ثانياً- المراجع الغير منشورة

1. حمدو، فتحية الخير .(نشرة علمية تعني برصد نشاطات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية )، السنة الرابعة، العدد الثاني الكُنْاشة ، 2003-2004م .
2. حمدو، فتحية الخير .(نشرة علمية تعني برصد نشاطات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ) ، السنة الاولى، العدد الثاني الكُنْاشة 1992م .
3. حمدو، فتحية الخير،( نشاطات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية )، السنة الثانية، العددان 3-4 ، الكُنْاشة، 1993م .

### ثالثاً- المصادر والمراجع المنشورة:

1. الجراري، محمد الطاهر والشريف ، سالم الفرجاني والبلعزي، مصطفى نادية، ( جمع وتطوير ) ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية وفقاً للقانون 24/2012م ولوائحه المنظمة للأرشيف الليبي والمخطوطات والدراسات والإدارة، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2014م
- 2-الحسناوي، حبيب وداعة، (إشراف )، 25 عاماً من العمل المتواصل : كتاب تذكاري بمناسبة العيد الفضي لمركز جهاد الليبيين للدراسات

- التاريخية 1978-2003م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات العامة، 2003م .
3. ناختيجال، جوستاف، الصحراء وبلاد السودان، مج 1 ، ترجمة وتقديم : عبد القادر المحيثي ، مراجعة : صلاح الدين حسن السوري، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2007.
4. عبد الله أبو خخال، (افتتاحية الندوة) ، الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، الجزائر ، مايو 2008.
5. عمير اوياحميده ، (افتتاحية الندوة) ، الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ، الجزائر، مايو 2008.

# سياقات توظيف الوثائق الأرشيفية في أبحاث صلاح الدين السوري

قسم التاريخ — جامعة الزاوية- ليبيا

أ.د. أسهان ميلود معاطي

## المستخلص:

تعد الأصول الوثائقية أحد الروافد الأساسية في بناء النص التاريخي والوصول للحقيقة التاريخية، فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة لا يمكن كتابة التاريخ. وعلى خطى هذه القاعدة المنهجية اشتغل مؤرخنا صلاح الدين السوري بحثاً وتنقيباً وتأليفاً في عدة موضوعات معرفية من التاريخ الليبي، فشكّلت أبحاثه ودراساته مصدراً مهماً لصياغة الفهم التاريخي عن عدة مسائل في التاريخ الوطني، حيث أنتج معرفة تاريخية تأسيسية وإشكالية في التاريخ السياسي والاجتماعي، وأعني بالإشكالية أنها تثير نقاشاً، وتطرح أسئلة من التساؤلات يستدعي استكمالاً في عملية تراكمية للمؤرخين الأكاديميين المعاصرين. ويتمثل الإنجاز الأهم عند السوري في مقدرته كيف يستخرج من الوثائق الأولية مادة تاريخية غنية جداً، وعرف كيف يعيد بناءها في أبنية من التاريخ الاجتماعي والسياسي ليرسم مسارات مهمة من التحولات الاجتماعية في التاريخ الوطني. وكان لابد من أن يأتي التفسير والفهم والتحليل بمنهجه المستند على الوثائق الأولية فتتسم شواهد بالآراء والتحليلات بهدف الوصول للوقائع التاريخية التي تفسر حركية المجتمع، وتعامل فئاته مع السلطة المركزية وتأثيراتها في الواقع الراهن، فنقل بذلك الخبر التاريخي من حيز السرد الحدّثي والوصفي إلى حيز التحليل السياسي للمؤسسات وتطورها، وأحياناً إلى تحليل الظواهر الاجتماعية. غير أن كتابات السوري حول موضوعاته المتعلقة بالحقبة العثمانية وعلى الرغم من تقديمه جهداً ملحوظاً في التنقيب عن الوثائق، وتقنية جيدة في استخدامها، واستخراج المعلومات المفردة منها كان ينبغي أن تركز على معطيات العلوم الإنسانية المتداخلة والمساعدة كالاقتصاد السياسي والاثنولوجيا وعلم الاجتماع؛ وذلك لمزيد من فهم آليات التطور وديناميته في مجتمعنا الليبي المعاصر.

## Abstract:

Documentary assets are one of the main tributaries in building the historical text and reaching the historical truth. Without documents and their various forms, history cannot be written. Following in the footsteps of this methodological base, our historian SalaheddinSury has engaged in research, excavation and authorship on several knowledge topics from Libyan history. It raises a discussion, and raises a horizon of questions that requires a cumulative process for contemporary academic historians. The most important achievement of Sury is his ability to extract from primary documents a very rich historical material, and he knew how to rebuild it in buildings from social and political history to chart important paths of social transformations in national history. It was necessary for the interpretation, understanding and analysis to come with its approach based on primary documents, so that its evidence is characterized by opinions and analyzes in order to reach the historical facts that explain the movement of society, and the dealing of its groups with the central authority and its effects in the current reality. and development, and sometimes to the analysis of social phenomena. However, Sury writings on his topics related to the Ottoman era, despite his efforts in excavating documents, and a good technique in using them, and extracting single information from them, should have been based on the data of the interrelated and auxiliary human sciences such as political economy, ethnology and sociology ;In order to further understand the mechanisms and dynamics of development in our contemporary Libyan society.

## مقدمة:

إن الوثائق التاريخية تعد بمثابة المادة الأولية لصناعة المؤرخ يستحضر منها وقائع الماضي، ويبني تصورات وقراءات لأحداث لم يعايشها، فالوثيقة كانت ولا زالت تمثل حجر الزاوية في الكتابة التاريخية؛ كونها غنية بالمعلومات

والحقائق التاريخية التي يُعتمد عليها في الأبحاث والدراسات. وتكمن أهميتها كونها مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه، فلا يمكن قراءة التاريخ قراءة مرجعية دون الرجوع إلى المستندات الموثقة لأحداثه ومساراته ومحطاته فهي أداة حاسمة وفريدة للعثور على حقائق تجلي صورة الماضي، وفي قضايا قد تكون محط خلاف ونزاع في الحاضر وربما المستقبل. فالوثائق تبدل بصورة جذرية فهم التاريخ وكتابته لأنها تتظافر فيها مجموعة من المعطيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن دور الدين في تفسير علاقة السلطة بالفئات المجتمعية والنظام الضريبي وتطور الأسعار والغلاء وحركات الرفض والاحتجاج، ثم الانتقال وفق تيار التحديث من المؤسسات التقليدية إلى الحديثة لتعزيز سلطة الدولة بين مواطنيها. وقد شكل التاريخ الليبي بأحداثه المتباينة هاجسا معرفيا لدى المؤرخ صلاح الدين السوري فعكف على الوثائق الورقية يستنطقها ويستفتيها لتحليل الأحداث، وإعادة بناء المشهد التاريخي، وليؤسس لرؤى جديدة في كتابة التاريخ الوطني تتباين وتتقاطع عما هو متواتر في الأدبيات الغربية التي وظفت التاريخ الليبي خدمة لأغراضها الاستعمارية.

من هنا تكمن أهمية هذه الورقة في محاولة الوقوف على سياقات الممارسة التاريخية عند السوري من خلال مصادره الوثائقية الثرية في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الليبية؛ فأبحاثه تشكل مرجعية وطنية تمكننا من فهم طبيعة التوترات الجدلية في الواقع الوطني الراهن، وذلك لأجل التقاطع الحاصل بين الأقاليم الليبية حول بناء الدولة ومؤسساتها، وأشكال الحكم فيها واستراتيجيات التنفد للقوى المحلية والدولية، فالحديث عن الخصوصيات والتفاوتات ذات الطابع التاريخي أهدى إلى تحديد أبعاد التنسيق والتوافق الوطني لتحقيق الاندماج، وبناء كيان الدولة في إطار التنوع والتعددية. وتطرح الدراسة جملة من الاستفهامات عن كيفية التوظيف الوثائقي وسياقاته المعرفية في كتابة التاريخ الوطني، مما يعكس الاتجاهات البحثية التي انتهجها مؤرخنا في أبحاثه العلمية في محاولة تأسيس رؤية وطنية للكتابة التاريخية.

## الوثيقة التاريخية — المفاهيم والأهمية :

تشير كلمة وثيقة في اللغة العربية إلى معان الائتمان والمصادقية والأحكام والعهد فيقال وثق به يتق وثاقا وثقة أي ائتمنه ويقال فلان ثقة أي ذي

مصداقية عالية والوثاق والوثيق أي مايشد به بقوة وأحكام، أما الموثق والميثاق والمواثقة فهو العهد الذي قد ينعت كذلك زيادة في الأحكام بالعهد الوثيق. ومنه جاءت كلمة وثيقة للدلالة على الحامل الذي تكتب عليه العهود والمواثيق في البيع والشراء والدين ومعاهدات السلم وغيرها<sup>(1)</sup>. ويقابلها في الإنجليزية والفرنسية (Document) التي تحيلنا إلى السجلات الرسمية للدولة والمتضمنة للمراسيم والقوانين والمعاهدات والمراسلات الدبلوماسية وغيرها من كنانيش الجبابة والمحاصيل والمخازن<sup>(2)</sup>. ومفهوم الوثيقة واسع متجدد ومتعدد بتعدد زوايا وأوجه النظر إليه كما أشار الى ذلك المفكر المغربي العرووي في سياق حديثه عن التنوع الذي يطبع مفهوم الوثيقة أو الشاهدة كما يفضل أن يسميها» لو سألنا باحثاً في متحف أثري عن ماهية الوثيقة لقال: على الفور هي بقايا حجرية — حيوانية أو نباتية، لو سألنا باحثاً على عتبة مكتبة وطنية لقال: هي المخطوطات والرسائل والكناشات، لو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي لقال: هي التقارير القنصلية والصور الشمسية والنقود، لو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن العشرين لقال: هي الخطب المسجلة والأفلام الوثائقية والاستجابات والأشعار والأغاني»<sup>(3)</sup>. فالوثيقة تحمل ثنائية المعنى فهي تمثل من جهة بقايا من إنجازات الماضي لكنها من جهة ثانية تمثل شهادات عن وقائع. واعتبرت المدرسة المنهجية الوثيقة مركزية في عمل المؤرخ، فهي المادة الخام التي يسعى المؤلف من خلالها إلى استعادة ما صدر من الناس في الماضي من أقوال وأفعال، واسترجاع ما ولى عبر اقتفاء أثر ما خلفوه من آثار. وظل مفهوم الوثيقة محدد لدى المنهجيين فاقترص عندهم على المصادر والارشيفات المكتوبة وتعاملت هذه المدرسة معها بَعدها الأداة المركزية في عمل المؤرخ، والوسيلة التي تطلعه على الماضي، والحجة على أن التاريخ علم، فالكشف عن الوثائق يعني معرفة الحقائق التاريخية، فالتاريخ يصنع من وثائق فحيث لا وثائق لا تاريخ<sup>(4)</sup>.

على أن مراكز القوى والسلطة في كل عصر تلعب دوراً أساسياً في كتابة الوثائق الرسمية، وبعبارة أدق أن القوى المسيطرة والمتنفذة قد كتبت تلك الوثائق بما يتلاءم ومصالحها وتوجهاتها إذا أنها تحتوي على كثير من الحقائق، لكن من المؤكد أن تلك القوى لا تكتب ما يتعارض مع مصالحها وهو ما يمكن تسميته بالمسكوت في التاريخ. ورغم أنها مصدر لمعلومات ومعطيات مفردة إلا أن الوثائق ليست صامتة أو محايدة، وبما أنها صادرة عن سلطة

ذات مشروعية فلا بد من وضعها موضع التحليل النقدي، وعلى المؤرخ أن يقف منها موقف الحذر والاحتراز عند استخدامها مهما كانت نوعيتها ومصدر تأليفها وينبغي عليه إلا يتقيد بنصيتها.

فالوثائق إذا تحمل الوقائع التاريخية وعمل المؤرخ استدلالياً ينطلق من معطى الوثيقة ليصل إلى حقيقة الواقعة، فالوثيقة هي نقطة الابتداء والواقعة الماضية هي نقطة الوصول وبين نقطة الابتداء والوصول ينبغي المرور بسلسلة مركبة من الاستدلالات المرتبطة بعضها بعضاً ليصل إلى مرحلة البناء التاريخي وهي عملية تركيبية تقوم على ربط الوقائع التاريخية المفردة والمشتتة بتصور ذهني عام وفق منهجية محددة<sup>(5)</sup>.

وانطلاقاً من أهمية الوثائق الأرشيفية سوف نتناول في عرضنا مسألة تعامل مؤرخنا السوري مع هذه الوثائق من حيث المنهجية المتوخاة في استغلالها، والأساليب المتبعة في الاستفادة من مضمونها التاريخي في دراساته وأبحاثه.

## المضامين المعرفية للأبحاث

هناك عدة قضايا مركزية متكاملة ومتداخلة تشكل عصب أبحاث مؤرخنا ومرتكز بناء الفكر في العهد العثماني والتي اتخذتها الدراسة منطلقاً تأسيساً لتوضيح سياقات التوظيف وأهمها ما يلي:

- النفي إلى ولاية طرابلس الغرب — الظاهرة وأبعادها —
- الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني — مشاكل الضغط والتوتر —
- الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني.
- تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب 1835 — 1911.

المواضيع في مجملها تشدد على طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف الولاء لدار الإسلام من جهة وفق أيديولوجية دينية، والانتفاض والتمرد عليها مطالبه بالحقوق الطبيعية لرعايا السلطان العثماني؛ مما أحاله لدراسة التصور العثماني للقوى المحلية الفاعلة وضمن أي استراتيجية تعاملت وتفاعلت معهم. وماهي ردود الأفعال للقبائل والفئات المجتمعية على سياسة السلطة المركزية؟ لقد شدد السوري في أبحاثه على مساءلة الدولة العثمانية على سياستها الجبائية التعسفية والريعية دون النظر لواقع الاقتصاد المعيشي الهش لكنه من

ناحية أخرى تمن سياستها التحديثية والنتائج التي أفضت إليها، فالمجالات البحثية التي اشتغل عليها اهتمت بدراسة التاريخ العلائقي بين ليبيا والدولة العثمانية في تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن التركيز في أبحاثه المعاصرة على العهد العثماني كونه يمثل مرحلة تأسيسية في بناء الكيان، فقد شكل دخول العثمانيين لليبيا حدثا جوهريا، وإن مثلت حقبة حكمهم ومدى مضاعفات نفوذهم على مسيرة تطور المجتمع أو تخلفه موضوع جدل غير محسوم بين المؤرخين.

فالمؤرخ صانع فعاليات التاريخ تتشكل عدته في صناعة البناء التاريخي من الوثيقة التي يعلو بها صرح هذا البناء، فالبحث التاريخي ينمو في إطار اهتماماته الخاصة، كما أن وسائله تكمن في جانبين متداخلين لافكك فيما بينهما: فهناك المواد الوثائقية وهناك النشاط الفكري (إشكالية ونقد) الذي يبحث عن تلك المواد ويحققها ويستثمرها، وبالتالي فهي تشكل من دون شك مجالا خصبا بالنسبة لمهنة المؤرخ وللممارسة التاريخية.

وتشكل كل مجموعة من الوثائق التي اعتمد عليها وحدة قائمة بذاتها صادرة من سلطة لها تقاليد ومصطلحاتها ومصالحها فهي وحدة مرجعية تتكامل معطياتها، فالوثائق تعد خطابا يعكس حدود السلطة والاختصاص والمجال الذي تشمله.

فتحت الوثائق الأرشيفية أمام السوري أفقا رحبة مكنته من تجديد نظرتة وفهمه لمعطيات الحياة اليومية، وتحديد حكمه على التطورات المجتمعية التي تميز بها التاريخ المحلي للأقاليم الليبية. هذا التوجه في الدراسة المبنية على الوثائق تطلب من السوري الإلمام بمختلف القضايا ليتمكن من استنتاج وثائقه وفك رموزها ومنها:

- ضرورة الإلمام بالفترة التاريخية المراد دراستها أي رصيد من المعلومات يساعده على رصد الحقائق ومعالجتها معالجة نزيهة موضوعية، ويتحقق ذلك من خلال القراءة المستفيضة للمادة التاريخية فكان على دراية واسعة ببنية المجتمع المحلي من حيث تنظيماته الخاصة وطبيعة علاقته بالسلطة الحاكمة وفئاته ومكوناته وتنوعها، والنشاط الاقتصادي من حيث نمو وتراجع وانكماش الاقتصاد المحلي ومقوماته المحدودة، ومستوى تكوينه الثقافي وإسهاماته المعرفية، والتأثيرات على بنيته الثقافية محليا وإقليميا.

- اكتساب القدرة على التحليل واستنباط المعلومات، ومقارنة الأحداث والتركيز عند المعالجة التاريخية دون الاعتماد على الأسلوب الوصفي والسرد الأدبي.
  - معرفة لغة الوثيقة \*معرفة جيدة والامام بفنونها حتى يحيط بالأبعاد التي يرمي إليها النص المراد تحليله، وثمة ملاحظة يجب التنويه لها أن جل وثائق أبحاثه في الفترة العثمانية باللغة التركية وقد تهيأت له ظروف عدة سهلت له الاعتماد عليها مثل: المساعدات الإدارية من مسئولو دار المحفوظات التاريخية، إضافة إلى الاستعانة بذوي الخبرة في اللغة التركية القديمة كمحمد الأسطى الذي استعان به كما يشير في كتاباته في قراءة وفهم ما استعصى عليه في بعض الوثائق التركية المكتوبة باللغة القديمة<sup>(6)</sup>.
- إن المنطلقات التكوينية والتأسيسية لنمط التفكير عند السوري مكنته من طرح مواضيع غاية في التعقيد اعتماداً على الوثائق الرسمية، ولقد فرضت الإشكاليات المطروحة بأن يلتزم قدرًا من التبصر والدقة في انتقاء وثائقه، والامعان في توظيفها ضمن متون البحث، فالنماذج الموجودة تطرح عدة استفسارات حول صحة محتوياتها، وأحياناً مدى واقعية الأحداث والأشخاص والاستنتاجات التي تضمنتها.

### توظيف النصوص الوثائقية في السياق التاريخي:

إن تحديد السياق التاريخي للنص هو تحديد الظرفية التاريخية التي أفرزته، أو تحديد الأحداث الكبرى التي تندرج ضمنها الأحداث الواردة فيه زمنياً ومجالياً. فكيف تمكن السوري من صياغة السياق التاريخي من خلال تحليل الوثائق الأرشيفية عدته الأساسية في البناء التاريخي؟

شرع في البداية في جمع وثائقه من الأرشيف، وعمل على قراءة الوثائق بطريقة مستفيضة متأنية، ثم بحث عن القاسم المشترك بين تلك الوثائق، لتحليل النصوص التي تضمنتها، وصياغة المحتوى التاريخي، حيث انتهج السوري خطوات منهجية للعمل على الوثائق كمصدر لأبحاثه بأن أخذ نوعاً معيناً من الموضوعات: الضرائب العثمانية — ظاهرة النفي وأبعادها — الأوضاع القبلية في شرق ليبيا — تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب، وقام بملاحظة القضايا المتعلقة بها عبر السجلات، بل وإنشاء فرضيات، وقام بمتابعتها من خلال المعطيات الوثائقية.

ففي سياق تناوله لظاهرة النفي لولاية طرابلس الغرب بعدها عملية أبعاد تأديبية كان الغرض منها عزل المناوئين لسلطة الدولة عن مجالات نشاطهم يبتدئ دراسة الظاهرة من خلال كتابات الرحالة العثماني عبد القادر الجامي في مؤلفه من طرابلس إلى الصحراء الكبرى الذي أشار في عدة نصوص تاريخية لتواجد مجموعات من هؤلاء في فزان ضمن نسيجها الاجتماعي واصفا أحوالهم المعيشية، وسياسة الولاة العثمانيين في التعامل معهم محاولا طرح عدة استفهامات يحاول مناقشتها وتحليلها من خلال الوثائق الرسمية العثمانية<sup>(7)</sup>.

دراسة وثائق المنفيين مكنته من القول إن النفي شاع بين الناس كعقوبة سياسية، واستخدم بمرونة بحيث شمل أعداد كبيرة وتزايدت وتيرة الابعاد في عهد السلطان عبدالحميد الثاني؛ لكثرة التحركات السياسية المناوئة في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية، واستقبلت فزان ومدينة مرزق بالذات المنفيين جماعات ووحدا؛ وذلك لتطرفها من مركز الإمبراطورية وعزلتها في الصحراء الأمر الذي من شأنه أن يمنع اتصالهم بالعالم الخارجي، ويحول دون هروبهم، ويسهل في الوقت نفسه مهمة مراقبتهم.

بل أن أسماء المنفيين الواردة في الوثائق العثمانية أحالت السوري الى القول بأن أصولهم متباينة فهم يمثلون مختلف الطوائف والملل والاجناس التي يتكون منها نسيج الإمبراطورية على أن أغلبهم تم استقدامه من المناطق الساخنة سياسيا أمثال المنطقة الكردية في شمال العراق وجبل لبنان وبلاد الشام ومكة المكرمة<sup>(8)</sup>. ولم يقتصر النفي السياسي عن العثمانيين بل أن سياسي البلاد نفوا الى تركيا كغومة المحمودي كما تبين رسالة من الباب العالي في 30 ديسمبر 1842 « لانريد الانتقام منهم ولكن نريد إجلاءهم عن طرابلس لهذا ينفون إلى طرابزون ويكفي هذا الجزاء»<sup>(9)</sup>.

نص الوثيقة يشير إلى أن السياسة العثمانية انتهجت العقوبة المخففة وهي عقوبة الابعاد عن الوطن بدلا من القتل والانتقام من الجماعات الراضية والمتمردة، وعدته كافيا وافيا لمعاقبة هؤلاء الخارجين عن السلطة المركزية في طرابلس.

هذا التبرير الايدلوجي للسلطة الحاكمة من خلال مراسلاتها الرسمية يقابل بمراجعات تصحيحية من قبل السوري بأن عقوبة الابعاد عن الوطن في منتهى القسوة، حيث عزل المنفيون إلى تركيا عن مجال نشاطه السياسي

والعسكري؛ الأمر الذي أدى إلى فتور انتفاضتهم في الجبل الغربي ضد السياسة الجبائية العثمانية، مما يعكس دقته في استخدام الوثيقة الأرشيفية مهما كانت نوعيتها، ومصدر تأليفها فلم يتقيد بنصيتها بل وقف حذرا محترزا من استعمالها في معالجة ظواهره التاريخية للوصول إلى الحقائق الموضوعية التي تضمنتها النصوص الوثائقية. وفي نموذج توضيحي آخر للتوظيف الوثائقي تمكن السوري في بحثه المعنون (بالضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي) من خلال اطلاعه على ملفات الضرائب من الربط بين السياسة الضريبية للدولة وبين مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عليها، فسجلات الديون الضريبية المراجعة في 16 سبتمبر 1872 من قبل محاسبة الولاية على أهالي متصرفية بنغازي والمكونة من 17 قضاء ديونا مجموعها الإجمالي يقدر بحوالي 13462582 قرشا و 28 يارة متراكمة على مدى 28 عاما<sup>(10)</sup> فسر من خلالها بأن التراكم جاء بسبب عدم القدرة على الاستيفاء من قبل الأهالي في ظل الوضع المعيشي الصعب، والذي زادت حدته بتوالي سنوات الجفاف على الولاية في أحيانا كثيرة. فنجمت عنه حالة من التوتر المجتمعي عبرت عن نفسها بطرق مختلفة كالالتماس والتظلم والاحتيال والتهرب والعصيان والتمرد الذي قاد للتفجر الثوري في المناطق الطرفية من الولاية، وذلك حسب ظروف كل فئة ومقدرتها على المقاومة، ومدى سهولة وقوعها تحت طائلة السلطة المركزية. والمراسيم السلطانية التي أوردتها في دراسته لتعيين شيوخ القبائل والنواحي تؤكد زيادة ضغوطات الدولة لتحصيل الدخل الضريبي، كما رسمه الذي صدر بخصوص تعيين مدير ناحية تاجوراء في فبراير 1877 « وشمر عن مساعد الجد في تحصيل سائر العائدات الميرية والأعشار في أدائها بجد وحزم من غير فتور ولا مراخاه...» ليستنتج في نهاية التحليل إلى أن السياسة المالية المتبعة للسلطة العثمانية الحاكمة شكلت عقبة كأداء أمام التقارب والتوافق بين الحكومة والأهالي فكان رفض السلطة المركزية محصلة نهائية عبر عن نفسه في الثورات والانتفاضات ضدها في أطراف مختلفة من الولاية الطرابلسية<sup>(11)</sup>. ولم يقتصر اعتماده الوثائقي على تلك الموجودة في دار المحفوظات التاريخية بل قام بعملية تنقيبية للمصادر الأولية في أرشيف مجلس الوزراء في استانبول، وخاصة في بحثه المتعلق بالأوضاع القبلية في شرق ليبيا خلال العهد العثماني، فالمراسيم العثمانية لتعيين الموظفين والولاة في إقليم برقة، فضلا عن الرسائل القبلية لممثل السلطان في طرابلس الغرب خلال السنوات 1867—1868 مكنته

من تحليل سياسة التغلغل العثماني في عمق البناء القبلي، ومحاولة استيعاب المكونات المحلية في وحدات إدارية لتصبح جزء من هيكل الدولة وأجهزتها، وتبيان مسارات السياسة المنتهجة وأدواتها لتحقيق الأهداف المتوخاه<sup>(12)</sup>. وتحددت المسارات المتبعة من السلطة المركزية في عدة اتجاهات منها: تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تعد أداة تغيير اجتماعي يتغلغل إلى قلب البنية القبلية، وتحدث فيها تأثيرات على المدى البعيد، واتخاذ التعليم وسيلة للتنمية المجتمعية بإنشاء المدارس في معظم المراكز القبلية، وإرسال أبناء المشايخ للمدارس التركية لتأهيلهم للوظائف الإدارية والمراكز القيادية، وضمان تبعيتهم للسلطة العثمانية مستقبلاً، وتطوير البنية التحتية لتطوير الاقتصاد الإقليمي بتوسيع الموانئ والخدمات البريدية، ودعم التجارة الساحلية والقافية. وما كان لهذه السياسة التحديثية أن تنفذ لولا مجهودات ثلة من الإداريين العثمانيين الذين جمعوا بين الضبط الإداري واليقظة والحزم والكفاءة من أمثال: خليل باشا ورشيد باشا وطاهر باشا<sup>(13)</sup>.

تلك السياسية التنظيمية كان لها حسب استنتاجات مؤرخنا انعكاساً على محاولة تفتيت شوكة القبيلة التقليدية، والقضاء على نزاعات أقطابها القوية — العبيدات والبراعصة — وإشراكها في هيكلية الدولة ومؤسساتها لتكون جزءاً من التركيبة السياسية للسلطة الحاكمة على مر فترات اللاحقة، ويتم توظيفها سياسياً من قبل الفاعلين سياسياً كلما دعت الحاجة لذلك. وثمة ملاحظة يجب التنويه لها وهي الموضوعية للوصول للحقائق التاريخية التي وسمت كتابات مؤرخنا، فانتقاداته لسياسة الدولة الجبائية لم تمنعه من الإشادة بعملية التحديث العثمانية التي تشكل نقلة نوعية غير مسبوقة في حياة البلاد والعباد وإن كانت متأخرة ومتزامنة مع سياسات التوسع الاستعماري لشمال أفريقيا. فمن خلال اطلاعه على ملف التعليم العثماني في دار المحفوظات التاريخية اقتفى النهج الشمولي لعملية التحديث العثمانية التي طالت المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية بسبب شدة وصعوبة الإصلاح فيها كونها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعقيدة الدينية والثقافة المجتمعية.

ففي المجال التعليمي أحالته الوثائق الخاصة ببرنامج المدارس الرشيدية للسنة الدراسية 1868—1869 إلى سياسة الدولة في نشر المعرفة العصرية من خلال فتح المدارس الحديثة للذكور والإناث، واستحداث المناهج الحديثة المزودة بالعلوم التطبيقية واللغات الأجنبية، وإرسال البعثات التعليمية إلى إستانبول

تلك البعثات القاصرة على المتنفذين من أبناء الشيوخ أو الموظفين، في خطوة متممة للسابقة لتأهيل الطلاب للوظائف الإدارية والقيادية في أجهزة الدولة لاحقاً<sup>(14)</sup>، ونوه في الوقت ذاته إلى التحديث الذي شمل القضاء كونه لم يعد قاصراً على المحاكم الشرعية بل تم استحداث محاكم جديدة وفق متطلبات المرحلة الجديدة: كمحاكم الصلح، ومحاكم البداية والجنایات والتجارة. تلك الخطوة التي قوبلت في مستهلها بالرفض والاستنكار من قبل علماء الدين؛ كونها بدعة مخالفة لروح الدين، إلا أن سياسة الدولة باستيعابهم داخل التنظيمات القضائية الجديدة قلل من معارضتهم وبذلك تمكنت الدولة من استكمال مشروعها التحديثي في الاستقلالية القضائية، حيث تم الفصل بين الجانب السياسي والإداري والجانب القضائي، وتشكيل مجلس أعلى للقضاء مما خلق نوعاً من التقارب بين الطرفين اختلف عن سابقه<sup>(15)</sup>.

إنالوثائق التي وظفها السوري في دراساته وأبحاثه تتوافر على معلومات تاريخية دقيقة في وصفها، متنوعة في اهتماماتها تمس سياسة الدولة وفعالية المجتمع، وسلوك الأفراد والجماعات، ونشاطهم الاقتصادي وتمكن من خلال قراءة منهجية وتناول علمي موضوعي للوثائق حصر معلومات تاريخية تتعلق بمواضيع في غاية الأهمية نحاول إجمالها في النقاط التالية:

1. التعرف على القبائل وطبيعة الصلات بينهم ومدى تضامنهم وتكافلهم في وجه الدولة المركزية.

2. الوقوف على سياسة الدولة العدائية اتجاه الفئات الراضية والمنتفضة ضد السياسة الضريبية.

3. تحديد الجماعات المنتفضة في المجتمع وصلتها بالسلطة السياسية، وكيفية توليها المهام الموكلة إليها واعفاءاتها الضريبية نظير خدماتها للدولة.

وتأسيساً على ما سبق يمكننا القول إن أبحاث السوري تجاوزت للعروض المكتفية بمعالجة الأخبار والوقائع السياسية والعسكرية، وتوسع في استقراء المسائل المتعلقة بالضرائب وحركات الاحتجاج الجماعي والاحتواء الديني وغيرها من السياقات الدالة على الانتقال من التاريخ الحداثي إلى التحولات الأساسية في البنى الاجتماعية والاقتصادية.

## إشكاليات التوظيف :

ومن أهم إشكاليات التوظيف التي واجهت السوري في أبحاثه ودراساته: المبالغة فالوثائق الرسمية العثمانية على سبيل الاستدلال التي تناولت

الانتفاضات ضد الضرائب على أنها تمردات من البدو الفوضويين رفضاً للسلطة المركزية ونظامها المؤسسي وذلك لتبرير قمعها وحسمها العسكري لضم تلك الأطراف لسلطة الدولة هي عبارة عن وثائق رسمية تمثل وجهة نظر المؤسسة السياسية الحاكمة لا وجهة النظر الأهلية.

على أن التناقض بين مانصت عليه الوثيقة وبين ما جرى في الواقع الفعلي للمسألة التي تتعرض لها الوثيقة يشكل تحدياً آخر أمام السوري لكشف الواقع المعاش استناداً على ثقافته التاريخية ومهارته المعرفية استناداً على العلوم المساعدة للدراسة التاريخية.

إن استخدام السوري للوثائق الأرشيفية كونها نصوصاً تاريخية في أبحاثه تمكننا من تقديم ملاحظات منهجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الوثائق الأرشيفية التي رجع إليها تختلف في مستوى بنية نصوصها وفي الإشكالات التي تطرحها.

2. السوري كان مختصاً وعلى دراية واسعة بالخصوصيات المجتمعية والثقافية والذهنية؛ مما مكنه من فك رموز هذه الوثائق، وتوظيفها في سياقاتها التاريخية.

3. هذه الوثائق رغم صبغتها السياسية لكنها تعكس الفضاء الاجتماعي المرتبط بالحياة اليومية وشؤون المجتمع واقتصاده المعاشي، فهي انعكاس لمشكلات المجتمع وبنيتة التحتية بما تقدمه من مادة تاريخية هامة تهم تاريخ الفئات الاجتماعية والمكونات الأولية.

إن الصعوبات التي يواجهها الباحث في التعامل مع الوثائق تتحكم في الطريقة التي يتعامل بها مع مضمون تلك الوثائق، والأسلوب الذي ينتهجه لتفسيرها وتأويلها الذي غالباً ما يحدد منهج الباحث وامكاناته ونوعية موضوعه، ولعل أهم تلك الأساليب تتمثل في الآتي:

### الطريقة الاستعراضية التقريرية :

وهذه الطريقة تركز في الغالب على سرد الاستشهادات وذكر الأمثلة العديدة من الوثائق لإقرار الحقائق التاريخية المتعلقة بموضوع الاستشهاد؛ وذلك بهدف اقناع القارئ بها، وجعلها من قبيل المسلمات المعرفية.

### الطريقة الاستقرائية الانتقائية:

تقوم على أساس عينات محددة من خلال ملفات تتضمن مجموعة من الوثائق يتم اختيارها بدقة وعناية فيبتعد بذلك الباحث عن التعميم، ويتجنب

النظرة السطحية الاستعراضية، ولكنه لا يصل في بحثه إلى مستوى الدراسة الاجمالية المفصلة التي تغطي جوانب الموضوع وأبعاده الزمنية والمكانية فيظل جهده يفتقر النظرة الشاملة وإن كان يتضمن بالعمل النوعي والدقة العلمية<sup>(16)</sup>، وهي المقاربة المنهجية التي اعتمدها مؤرخنا، وأضاف عليها تحليله الشمولي للظواهر التاريخية بناء على حصيلته المعرفية والثقافية ودراساته الدقيقة حول الفترة موضوع الدراسة.

والكم الوثائقي المتوافر عند السوري اتبع معه خطوات محددة من أجل استخلاص المعلومات التي تتضمنها الوثائق، وقام بتحليلها وصياغتها وتركيبها في بناء محكم من خلال اتباع الخطوات التالية:

1. تحديد مجموعة من الوثائق المتعلقة بموضوع بحقه، وضبط العينات المختارة اعتمادا على نوعية المعلومات التي يحتاج إليها، والفترة الزمنية والوسط الجغرافي الذي يتصل ببحثه.
2. استخلاص المعلومات المتعلقة بموضوعه، وتصنيفها اعتمادا على مضامين الوثائق.
3. غربلة وتمحيص المعلومات المتوافرة، والتعرف على مضمونها التاريخي من حيث دلالاتها الاجتماعية ومؤشراتها الاقتصادية ومظاهرها الثقافية والروحية.
4. صياغة الاستنتاجات والتأويلات في عروض تركيبية محكمة تعكس ثقافته وقدراته اللغوية.

## الاستنتاجات الختامية :

شكلت بحوث المؤرخ صلاح الدين السوري إسهاما منهجيا وتاريخيا للكتابة الوطنية، حيث حاول الابتعاد قدر الامكان عن المصادر الغربية، ورصد استعمالاتها في تاريخ المنطقة وأنثروبولوجيا مجتمعه بالولوج للعالم الوثائقي الغني بتفصيلات ومعطيات اقتصادية واجتماعية تعبر عن حركية المجتمع، ودور الفاعلين تاريخيا في صنع أحداثه.

فمؤرخنا ابتعد عن المنهج التاريخي المحض الذي يلاحق الحدث ويؤرخ له بشكل تقرير في سردية تاريخية تفتقر للنقد والمساءلة، واعتمد منهجية تشدد على النقد والاستنتاج، وتجعل من الوثيقة والوقائع أدوات وظيفية وليست عناصر مساهمة في البناء الفكري للموضوع. وعمل السوري على القراءات

المتعددة للنصوص أو الوثائق بالتزامن مع الاستعمال الوثائقي؛ مما جعل الشكل يتحول الى مضمون معرفي خاصة وأنه وظف أدوات ومفاهيم راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية. فتمكن من خلال توظيفه الوثائقي إثراء البحث التاريخي الذي يستهدف تناول الفعاليات البشرية في شتى تجلياتها الحضارية. وفرضت تقنية استنطاق الوثيقة معالجات جديدة على الخزان الوثائقي جعلت معالجة المؤرخ لمخلفات الماضي البشري تخضع لأسئلته وثقافته وبنيته الفكرية، فضلا على توظيف مكتسبات العلوم الإنسانية الأخرى في التوظيف والتحليل وصياغة المشاهد التاريخية.

إن الوثائق الأرشيفية مكنته من التفتن إلى النقلة التي طالت المعالجة التاريخية لموضوع الدولة وأشكال مقاربتها لمسائل الهوية أو المواطنة إلى إدراج مختلف مبادراتها ضمن الشبكة المتشعبة للفاعلين تاريخيا.

وختاما أن الوثائق التي وظفها السوري في أبحاثه تسمح لنا بالتعرف على الأصول التقليدية لمجتمعنا ومكوناته التأسيسية وذاكرته الوطنية، حيث أتاحت لنا دراساته الوثائقية معرفة مقدار استمرارية الماضي في الحاضر من خلال المؤسسات والمناصب ومراكز النفوذ والصراعات والنزاعات حول إشكالية بناء الدولة التي لا تزال اشكالا مفتوحا في الوقت الراهن؛ مما يقتضي ضرورة الاطلاع على الوثائق الارشيفية والتعويل عليها في بناء الفرضيات التاريخية بخصوص التاريخ الوطني وخصوصية تجربته المحلية اعتمادا على منهجيات علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا وتقنياتها بهدف تجاوز الكتابة التاريخية المؤسسة على فرضيات ايدلوجية.

## الهوامش:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، حرف الواو، مادة وثق، جزء 15، دار صادر، بيروت، 1975، ص153.
- (2) زكريا البدرأوي، قراءة في تطور مفهوم الوثيقة ما قبل الوضعانية إلى التاريخ الجديد، دورية كان التاريخية، السنة الثالثة عشر، العدد الخمسون، ديسمبر، 2020، ص200.
- (3) عبدالله العروي، مفهوم التاريخ الجزء الأول الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1997، ص80.
- (4) خالد طحطح، الكتابة التاريخية، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، 2000، ص79.
- (5) وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ اتجاهات — مدارس — مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012 ص169.
- \*كان والد المؤرخ حسن إبراهيم السوري (1907—1965) يجيد اللغتين الإنجليزية والإيطالية قراءة وكتابة وملما باللغة الفرنسية، إضافة إلى لغته الأصلية. <https://tieob.com/archives/55039>
- (6) صلاح الدين حسن السوري، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية — الظاهرة وأبعادها —، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الثاني، يونيو، 1985، ص11.
- (7) النص الذي أورده السوري في بحثه والجامي في رحلته مفاده «تشاهد في سوق مرزق التوارق بملابسهم البيضاء الفضفاضة وراءهم المبعدين السياسيين المختلفي الأديان واللغات والجنود والضباط مختلطين بالسكان المحليين من بدو وحضر وهم يتجولون في شارع حميدة فيضفون لها مشهد آخر غير عادي» عبدالقادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى، طرابلس، دار المصراطي، 1974، ص116.
- (8) صلاح الدين السوري، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية، المرجع السابق، ص18.
- (9) المرجع نفسه، ص17.
- (10) صلاح الدين حسن السوري، الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني، يولييه، 1984، ص364.
- (11) المرجع نفسه، ص383.
- (12) صلاح الدين السوري، الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الأول، يناير، 1984، ص23.

- (13) المرجع نفسه، ص25.
- (14) صلاح الدين السوري، تحديث المؤسسات، مجلة البحوث التاريخية، السنة الخامسة، العدد الثاني، يولييه 1982، ص 228.
- (15) المرجع نفسه، ص 231.
- (16) ناصر الدين سعيدوني، نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف - الحالة الجزائرية — مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، مارس 2008، ص 95.

# نماذج من بحوث وكتابات المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري مجلتي الشهيد والبحوث التاريخية (أنموذجاً)

محاضر-المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية-ليبيا

أ.مفتاح ناجي أبو الأجراس

محاضر - جامعة الزيتونة - ليبيا

أ.خليفة محمد الدويبي

## المستخلص:

خلال مسيرته العلمية الزاخرة بالعطاء نشر صلاح الدين حسن السوري العديد من البحوث العلمية في عدد من الدوريات العلمية المحكمة منها : مجلة كلية التربية طرابلس ، كلية الدعوة الإسلامية، مجلة الثقافة العربية ، مجلة الشهيد ، مجلة البحوث التاريخية .وفي هذا البحث سوف يتم تسليط الضوء على البحوث التي نشرها في مجلتي الشهيد والبحوث التاريخية اللتان تصدران عن المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز الجهاد سابقاً) ، وإبراز أهمية هذه البحوث كرافد للعلم والمعرفة، ومن خلالها يتم إيضاح معرفة وعلم صلاح السوري ومنهجه في الكتابة التاريخية. إن مجلة الشهيد مجلة علمية محكمة تهتم بالدراسات التاريخية المعاصرة القائمة على التوثيق والدراسات الميدانية تصدر سنويا عن المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية - ليبيا صدر العدد الأول منها على هيئة صحيفة في أكتوبر 1980م ، ثم تحولت إلى مجلة ومازالت مستمرة . إضافة إلى مجلة البحوث التاريخية التي يصدرها أيضا المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية والتي صدر العدد الأول منها في سنة 1979 وتتمثل الدراسة في محورين :

المحور الأول : بحث واحد في مجلة الشهيد، العدد الثاني 1981م وهو بعنوان مشكلة التعويضات وخلفيتها الدبلوماسية .

المحور الثاني : يتمثل في 7 بحوث في مجلة البحوث التاريخية :

1. التحديث عند مصطفى اتاتورك، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة، العدد الثاني 1982م .
2. مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب، والموقف الليبي، مجلة البحوث

- التاريخية، السنة الخامسة، العدد الأول، سنة 1983م.
3. آحديث المؤسسة التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية، مجلة البآثر التاريخية، السنة الخامسة، العدد الثاني 1983م.
4. الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البآثر التاريخية، السنة السادسة، العدد الأول، 1984م.
5. الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومنتصرية بنغازي، مجلة البآثر التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني 1984م.
6. الاستعمار الإيطالي ومحاولة آحتواء المؤسسة الدينية، مجلة البآثر التاريخية، السنة السابعة، العدد الأول، 1985م.
7. النفى إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية، الظاهرة وأبعادها، مجلة البآثر التاريخية، السنة السابعة، العدد الثاني 1985م.

#### **Abstract:**

Sallaheddin Hasan al-Sury the great scholar has authored scientific researches in many scientific periodical journals, including Faculty of Education in Tripoli faculty of Islamic call Arabic culture Shaheed and Historical research magazine. This research shed light on the researches that published by Sallaheddin al-Sury in Al-Shaheed and Historical Research The two magazines which are published by the National Center for Archives and Historical Studies (formerly the Jihad Center), Published in the Al-Shaheed and Historical Research magazines. I will highlight the importance of these researches as resource of science and knowledge and Sallaheddin al-Sury method in historical writings. The Al-Shaheed Journal is a scientific journal concerned with contemporary historical studies based on documentation and pilot studies, issued annually by the National Center for Archives and Historical Studies - Libya. In addition to the Journal of Historical Research, which is also issued by the National Center for Archives and Historical Studies, the first edition was published

in 1979. This study is divided into two parts: The first part a research in Al-Shaheed magazine, second issue 1981 AD, entitled indemnity Problem and its Diplomatic Background.

The second part consists of 7 research papers in the Journal of Historical Research.

1. Modernization according to Mustafa Ataturk policy , Journal of Historical Research, Fourth Year, Second Issue, 1982.
2. The Problem of indemnity for War Damage, and the Libyan Position, Journal of Historical Research, Fifth Year, Issue One, 1983.
3. Modernization of the educational, judicial and religious institution in the western Ottoman state of Tripoli, Journal of Historical Research, fifth year, second issue 1983.
4. Tribal Conditions in Eastern Libya in the Second Ottoman Era, Journal of Historical Research, Sixth Year, Issue One, 1984.
5. The Ottoman taxation in the state of Western Tripoli and the province of Benghazi, Journal of Historical Research, Sixth Year, Second Issue 1984.
6. Italian Colonialism and the attempt to restraining the Religious Institution, Journal of Historical Research, Seventh Year, Issue One, 1985.
7. Exile to the Western Ottoman State of Tripoli, the Phenomenon and its results, Journal of Historical Research, Seventh Year, Second edition, 1985.

## مقدمة:

خلال مسيرته العلمية الزاخرة بالعطاء نشر الأستاذ الدكتور / صلاح الدين حسن السوري العديد من البحوث العلمية في عدد من الدوريات العلمية المحكمة، منها: مجلة كلية التربية بجامعة طرابلس، مجلة كلية الدعوة

الإسلامية، مجلة الثقافة العربية، مجلة الشهيد، مجلة البحوث التاريخية. وقد وقع اختيار هذه الدراسة علي ما نشره المؤرخ صلاح الدين حسن السوري من أبحاث في دوريات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية وتتمثل في مجلة الشهيد ومجلة البحوث التاريخية . وهنا نحاول تسليط الضوء على البحوث التي نشرها في مجلتي: الشهيد والبحوث التاريخية.

وتجدر الإشارة إلي أن مجلة الشهيد هي مجلة علمية محكمة، تهتم بالدراسات التاريخية المعاصرة القائمة على التوثيق والدراسات الميدانية، تصدر مرة واحدة في العام، عن المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز الجهاد سابقاً). صدر العدد الأول منها على هيئة صحيفة في أكتوبر 1980م، ثم تحولت إلى مجلة، ومازالت مستمرة ، وبما أن الدراسة تتناول تلك المجلتين حسب البحوث المنشورة فيهما فقد قسمت إلى مقدمة ومحورين وخاتمة .

## المحور الأول:

بحث واحد في مجلة الشهيد، العدد الثاني 1981م، وهو بعنوان: مشكلة التعويضات وخلفيتها الدبلوماسية.

## المحور الثاني: يتمثل في سبعة بحوث في مجلة البحوث التاريخية:

1. التحديث عند مصطفى أتاتورك، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة، العدد الثاني 1982م.
2. مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب والموقف الليبي، مجلة البحوث التاريخية، السنة الخامسة، العدد الأول، سنة 1983م.
3. تحديث المؤسسة التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية، مجلة البحوث التاريخية، السنة الخامسة، العدد الثاني 1983م.
4. الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الأول، 1984م.
5. الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي: عوامل الضغط والتوتر، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الثاني 1984م.
6. الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الأول، 1985م.

7. النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية ، الظاهرة وأبعادها ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السابعة، العدد الثاني 1985م.

## 1. مجلة الشهيد الموضوع الأول:

### 1-1: مشكلة التعويضات وخلفتها الدبلوماسية :

تكمن أهمية هذا البحث الذي نشر في مجلة الشهيد، العدد الثاني في أكتوبر 1981م، ص: 96-105، أنه دراسة للجزور التاريخية لمبدأ التعويض عن الحروب، والذي أصبح من الأساسيات القانونية في العلاقات الدولية، ومنها الموقف الليبي الذي أعاد النظر في الحرب والسلام، حيث بدأ الباحث في سرد وتحليل بداية الخلفيات التاريخية الفعلية للتعويضات حيث كانت نتيجة للحرب الروسية الفرنسية سنة 1871م والتي تعتبر نموذجاً لمبدأ العلاقات الثنائية التي أقرتها عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، كذلك اتفاقيات السلام المبرمة بعد الحرب العالمية الثانية، وناقش الباحث مسألة التعويضات التي ألزمت ألمانيا بدفعها إلى إسرائيل.

كان مبدأ التعويضات محل نقاش وجدال حول مشروعيتها منذ الحرب النابليونية والتي أدت إلى معاهدة باريس الأولى في 30 مايو 1814م ، والنقاشات التي دارت في مؤتمر فيينا في سبتمبر عام 1814م ، وعقد مؤتمر آخر في المدينة نفسها عام 1815م ومعاهدة باريس الثانية في 20 من نوفمبر 1815م ، والتي حاولت علاج مشكلة السلام ومبدأ العلاقات بين الدول التي كانت تعتبره غرامة يدفعها المهزوم للمنتصر رغم اشتراك طرفي الحرب في تلك الخسائر.

حاولت الدول الأوروبية جاهدة لإرساء سبل السلام بين الدول بعد حرب نابليون بونابرت وعدم المساس بحدود أي دولة، بحيث يحقق التوازن بين تلك الدول، فكانت فرنسا نقطة البداية وما تمثله معاهدة باريس الأولى، والتي قامت بإجراء تعديلات بسيطة على بنودها، بحيث تصب في مصلحتها، حتى أصبح لويس الثامن عشر الوريث الشرعي، وتم تنصيبه ملكاً على فرنسا، فأسقطت الغرامة عليها بعد أن أقنع تاليران الدول المنتصرة بأن هذه الغرامة ستزيد من نقمة الشعب الفرنسي وخوفه من إزاحة الملك عن عرشه وبث الفوضى داخل فرنسا، فأسقطت الغرامة، ولكنها لم تدم طويلاً حتى ألزمتها الدول الأوروبية بدفعها بعد هزيمة نابليون بونابرت عندما استيلائه على الحكم لمدة 100 يوم وتم القبض عليه ونفيه إلى جزيرة سانتا هيلانة عندما

أقرت تلك الدول الغرامة على فرنسا والتي قدرت بسبعمائة مليون فرنك تعويض، وألزمها أيضاً بتمويل جيوش تلك الدول مدة وجودها التي حددتها الدولة المنتصرة كمبدأ عقوبة لفرنسا، وهذا يذكرنا بشروط الصلح التي وضعها بسمارك في فرنسا عام 1871م، والتي نصت على دفع فرنسا تعويضاً ستة ملايين فرنك تم خفضت إلى خمسة ملايين بعد مناقشات دبلوماسية كبيرة. ويعتبر مبدأ التعويض أصعب بنود الصلح بين الدول وظهرت تلك الإشكالية بالأخص في مؤتمر فرساي عام 1919م بعد الحرب العالمية الأولى والذي نص على وقف إطلاق النار الذي أقرته عصبة الأمم والذي اتخذت من مبادئ الرئيس وليست الأربع عشرة التي لم تنه أياً منها على مبدأ التعويض إلا في المادة (231) من تلك الاتفاقية التي أقرتها الدول المنتصرة المتمثلة في دول الخلفاء والتي فرضت على ألمانيا ووقفت عليها ملزمة هي والدول المشاركة معها في المسؤولية الكاملة على تلك الخسائر والأضرار، كما نصت المادة (232) بقصور ألمانيا في التعويض، فأنحصر على الأضرار التي لحقت بالمواطنين المدنيين وممتلكاتهم في الأرض والبحر والجو، وشكلت لجنة لحصص وتقدير المبالغ التي يجب أن تدفع في مقابل ذلك، وتكون اللجنة هي المشرفة على ذلك. خفضت التعويضات تدريجياً حتى انتهت عام 1932م.

استنتج الباحث أن واقع الغرامة كان نتيجة أرغمت الدول المهزومة على دفعها للدول المنتصرة وأصبحت ملزمة الدفع.

## 2. الحرب العالمية الثانية :

لقد أنتهت الحرب العالمية الثانية وإعلان وقف إطلاق النار بعد هزيمة دول المحور وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان، دون قيد أو شرط وأصبحت أكثر الدول تضرراً من الحرب هي الدول المهزومة بحث دارت فيها أكبر المعارك وأدت إلى سقوط أنظمة الحكم فيها وعلى أثر ذلك انقسم العالم لكن قطبين أساسيين وهو الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وأرغمت الدول المهزومة على دفع كامل تعويضات الحرب في الرابع من نوفمبر إلى الحادي عشر من عام 1946م، عقد اجتماع ثالث لوزراء خارجية الدول الكبرى والذي تم فيه توقيع اتفاقيات سلام مع بعض الدول التي فرض عليها دفع الغرامات ومن هذه الدول إيطاليا 360 مليون دولار - فلندا 300 مليون دولار - رومانيا 300 مليون دولار - بلغاريا 70 مليون دولار - المجر 2 مليون دولار -

ألمانيا كان الخلاف حولها فقد طالبت روسيا بدفع 10 مليون دولار كتعويض ولكنها رفضت من قبل دول الحلفاء فتم التعويض بطريقة أخرى تتمثل في:

1. فك المصانع وامتلاكها .
2. مصادرة السفن التجارية .
3. استيلاء على احتياطي الذهب و ما شبه ذلك.

أصبحت المطالبة بالتعويض عن الأضرار عقب انتهاء الحروب شيئاً تقليدياً في تكييف العلاقات الدولية تحت بندين رئيسين :

أولاً: أن تأخذ الطابع الإنساني أحياناً، كما جرى بعد الحرب العالمية الأولى، فهي لم تخرج كغرامة في وضعها الطبيعي التي يفرضها المنتصر على المهزوم باختلاف حجمها، وتكون ضمن اتفاق سلام يأخذ الطابع القانوني ، ولكنها خرجت عن التقليد، فأصبح هناك طرف ثالث، وهو ليس من الدول المنتصرة فقد تولت المنظمة الصهيونية المطالبة بالتعويض من ألمانيا حتى قبل قيام إسرائيل كدولة ، بحيث تطالب بحق اليهود كأفراد لاستعادة أملاكهم المشروعة والتعويض عنها والمطالبة بالتعويض الجماعي على أساس أخلاقي وليس أساس قانوني، وطالبت بضمانات من الحلفاء بتثبيت التعويضات قبل نقل السلطات إلى الحكومة الألمانية الجديدة بعد الحرب في 12 مارس 1951م ، وأعلنت إسرائيل من خلالها أن لها الحق والطرف الأساسي في المطالبة بالتعويضات عن المذابح والاضطهاد الذي تعرض له اليهود على أيدي القوات النازية وطالبت بتعويض مقداره ألف وخمسمائة مليون دولار وأن يكون على دفعات على مدى سنوات طويلة، ولا تدخل تلك التعويضات ضمن الأملاك المصادرة. وقعت اتفاقية بهذا الخصوص في لوكسومبرج بتاريخ 10 سبتمبر 1952م، وأصبحت سارية المفعول من 27 مارس 1953م وصلاحياتها تنتهي في مارس 1965م .

وأهم بنودها التزام ألمانيا بدفع 3 مليارات مارك ألماني وتم تقسيمه على النحو التالي :-

1. تدفع 2 على 3 على هيئة سلع ألمانية الصنع .
2. الثلث الباقي نقداً لشركات الزيت البريطانية ثمناً لشحنات من البترول صدر لإسرائيل .
3. تلتزم ألمانيا بإصدار تشريعات جديدة من أجل التعويض للأفراد .
4. تسلم ألمانيا لإسرائيل ما قيمته 450 مليون فرنك تسلم بعدها إلى مؤتمر المطالبة بالمادية المرفوعة ضد ألمانيا .

من خلال ذلك يتوقع أن يصل التعويض من ألمانيا إلى إسرائيل في النهاية إلى 8 ألف مليون دولار على أن يستمر إلى سنة 2008 م . كذلك أشار الباحث إلى أن هناك بنود في اتفاقية التعويضات تتمثل في نفقات الإدماج للاجئين اليهود وفي أوروبا، حيث اشتمل على صفقات الأسلحة مثل الدبابات وقذائف صاروخية وطائرات وغواصات وسفن وطوربيدات؛ مما أدى ببعض الدول العربية إلى الاحتجاج وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا نتيجة لتلك الاتفاقية، والتي تمثل دعماً صريحاً لإسرائيل بتغيير ميزان القوة لمصلحتها في صراعها مع الغرب ، والتي أقرت بأنها على الحياد في ذلك الصراع عام 1967م.

### تعويض الجماهيرية (ليبيا) :

لقد طالبت الجماهيرية (ليبيا) بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها جراء الألغام التي زرعت أبان الحرب العالمية الثانية، والمطالبة من الجهات ذات العلاقة حسب المستندات، والتي نصت عليه أسس العلاقات الدولية، فالتعويض لا يشكل غرامة يدفعها المغلوب أو المنتصر من المهزوم بالمفهوم العادي، أو تعويض طرف ثالث مثل: تعويض ألمانيا لإسرائيل، بل يشكل ظاهرة جديدة تختلف فتمثل التعويض من الطرفين الغالب والمغلوب على حد سواء وتحميلها المسؤولية عن الأضرار التي وقعت لطرف ثالث وهو الجماهيرية [ليبيا] التي لم يكن لها أي دور في ذلك الصراع وهذا الحق أكده الرئيس معمر القذافي في عدة مناسبات في خطابه للمواطنين ومقابلاته مع مراسلي الصحف والمجلات والإذاعات الأجنبية منها :

1. مقابلة مع قناة بانوراما في يوليه 1980م.
2. مقابلة مع قناة أيوكا الإيطالية في أكتوبر 1980م.
3. إذاعة صوت ألمانيا في فبراير 1981م .

كذلك في الحوارات التي قام بها مكتب الاتصال الخارجي بروما في ديسمبر 1980م ، والتي قام بها وزير الاقتصاد الإيطالي إلى طرابلس في يناير 1981م ، ونال تأييد المؤسسات السياسية الدولية من بينها مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ومؤتمر خارجية الدول الإسلامية .

حيث ندد المنذوب الدائم للجماهيرية لدى الأمم المتحدة في خطابه الذي أحرز فيه نجاحاً كبيراً في أكتوبر 1980م في الدورة الخامسة للجمعية

العامة بالدول التي زرعت الألغام وتركتها دون أن تكشف عن مكانها وحملها المسؤولية كاملة عن الخسائر البشرية والمادية وطالبهم بتقديم كامل الخرائط للمواقع التي زرعت فيها الألغام ولقي هذا الطلب تأييدا كاملا في اللجنة الثامنة التابعة للجمعية العامة حيث وافقت على المشروع المقدم بالخصوص في جلسة نوفمبر عام 1980م وصادقت عليه الجمعية العامة في ديسمبر عام 1980م ، وذلك بجعل الخرائط وكامل المعلومات تحت تصرف الدول المتضررة والتعويض عن الخسائر والدعوة إلى مؤتمر دولي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة واستجاب مندوبي كل الدول المعنية مثل ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا لهذه التوصية وابدوا استعدادهم لتقديم ما لديهم واعترافهم بالمسؤولية وما يترتب عنها من مطالب.

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها نتائج الظروف الدولية الجديدة الذي يتمثل في المطالبة باسترجاع الممتلكات الثقافية الخاصة مثل التحف التي تم نقلها من دول العالم الثالث أثناء فترة الاستعمار، وهذا المطلب تبنته الجماهيرية ودافعت عنه في مختلف المحافل الدولية والإقليمية ولكن مجال بحث المؤتمر العام لليونسكو يستند على الحق الطبيعي لاسترجاع ممتلكات الدول التي نقلت منها تلك الممتلكات بدون إذنها، والتي ترفض تسليمها الآن وتحفظ بها تحت مبررات قانونية مختلفة .

هذا وقد أرفق البحث بمجموعة من الخرائط تبين مواقع بعض حقول الألغام التي زرعت في ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية .  
هذا وقد اعتمد البحث على التقارير والدراسات باللغة العربية؛ وذلك لإحداثه الموضوع وبعض الدراسات والتقارير بلغات أجنبية.

## 2. مجلة البحوث التاريخية :

### 2-2. الموضوع الأول :

التحديث عند مصطفى كمال أتاتورك (دراسة تحليلية، مجلة البحوث التاريخية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الرابعة ، العدد الثاني يوليو 1982م، ص277-292).

يتناول البحث التحديث عند مصطفى كمال أتاتورك من جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، وذلك من خلال آرائه وممارساته التي وضعت أسس الدولة العصرية في تركيا دون الدخول في تفاصيل

نظرية عن ماهية التحديث وأسبابه ودوافعه ، ومؤثراته ونتائجه ، والمقصود هو عملية التغيير الجذرية في المجتمع التقليدي العثماني التي استهدفت تحويله إلى مجتمع عصري متطور لإرساء دعائم دولة عصرية حديثة بمعنى إعادة النظر في المؤسسات التقليدية وتغيير المؤسسات العصرية تواكب حاجات العصر ومتطلباته. وأشار إلى أن تلك النظرية الفريدة والمؤثرة في تاريخ الأتراك والعرب والمسلمين بل وفي تاريخ الإنسانية بوجه عام سيحاول الإشارة إلى خلفياتها التاريخية وسيجري مقارنات عابرة بتجارب مماثلة لها في العالم لعربي متبعا منها تحليليا يستبعد الأخبار عن الأحداث.

- إن التجربة لم تجد العناية والاهتمام إلا في الأوساط الأكاديمية الغربية وأن المؤسسات العلمية العربية لم تعرها الأطراف سريعة عابرة على اعتبار أنها حركة قومية تركية محدودة فوضت الخلافة الإسلامية .

إن الاهتمام بها ودراستها وتسليط الأضواء على إيجابياتها وسلبياتها واستخراج العبر منها اليوم أكثر من أي وقت مضى ، فمعظم المشاكل التي واجهها أتاتورك وحاول معالجتها مازالت قائمة هذا وقد خلص البحث إلى ما انجزه أتاتورك من إجراءات للانتقال بتركيا من مرحلة إلى أخرى .

في الجانب السياسي فإن أهم إنجازات أتاتورك على الصعيد السياسي كان القرار الجريء والبعيد المدى هو حل مشكلة السيادة حلا نهائياً بإرجاعها إلى الشعب دون أيه شروط أو تحفظات ، إلغاء تلك الهالة من القدسية التي كانت تجلج شخص السلطات . والقرار الآخر الذي يعتبر حجر الزاوية في بناء الدولة التركية العصرية هو اتخاذ العلمانية كمبدأ أساسى غير قابل للمجادلات السياسية وهو يقوم على طرح الدين من الدولة ويقوم على بناء دولة مدنية. إن علاقة الدين بالدولة ومدى إمكانية فصله عنها ومجال كل منهما ودور المفتي أو شيخ الإسلام وفتاويه فقد كانت منذ فترة طويلة مجال اخذ وردن إلا أنها ازدادت تبلورا في الفترة الأخيرة.

كما اتخذ مصطفى كمال قراراً تاريخياً آخر هو تحديد أسس وأصول القومية التركية ضمن حدود البلاد التي تضمها الحدود الحالية للدولة وبذلك وضع حلا نهائياً لهذه المشكلة حيث كانت هناك عدة تيارات تطالب كل منها بقومية معينة، هذا القرار واجه في بداية أمره متاعب من دعاة الفكر السامي ، ودعاة الفكرة الطورانية على السواء ، فالقرار ربط مشاعر التركي بتلك البقعة المحددة وأسدل الستار عن أية تطلعات ترابية وراءها وضمن

الطمأنينة والسلام والاستقرار في المستقبل ، أما على المستوى الإقليمي والعالمي فقد وضع المثل والنموذج للدولة القومية المسالمة التي ليست لها مطامع توسعية والتي تعرف بحق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها .  
إن أتاتورك بعد أن حسم مشكلة السيادة في الدولة وعلاقة الدين بالدولة ومشكلة القومية بقيت مشكلة تحديد نظام والحكم فحسم باعتماد النظام الديمقراطي الليبرالي الذي يمارس في بلاد أوروبا عقد عدة مقارنات في الممارسات السياسية وتغول أنظمة الحكم في المنطقة العربية و ما ساد أوروبا من أنظمة سياسية كانت عادلة وتناول بالحديث محاولات بعض السلاطين العثمانيين الإصلاح والصعوبات التي حالت دون ذلك. وعلى المستوى الاجتماعي فكانت عملية التحديث الكمالية استمرارا لبدائيات جرت في فترات مختلفة من التاريخ العثماني ، وكانت موازية لحركات مماثلة في بلاد مختلفة من المنطقة فالقوانين الحديثة بدأت تصدر تدريجيا مع حركة التنظيمات العثمانية ، فأتاتورك أجهز على المؤسسات ذات الصبغة الدينية للإفتاء والأوقاف والمحاكم الشرعية فتم إلغاء منصب الإفتاء وتم إلغاء الأوقاف أو الأحباس والتي كانت مؤسسات خيرية اجتماعية هدفها القيام بأعمال البر وبناء المساجد وتعهدتها ، إن ذلك قد استثار مشاعر الكثيرين الذين يربطون هذه المؤسسات بالإسلام ولعل أهم ما تميزت به أعمال مصطفى كمال في الجانب الاجتماعي هو تحرير المرأة وإصدار القوانين والنصوص لحمايتها وضمان حقوقها ، إن الحركة النسائية بأكملها أحرزت لظهورها الحاكم والتاريخي في تلك القرارات التي خص بها المرأة في بلاده والتي أصبحت نموذجا عمليا لما يمكن أن تكون عليه المرأة في ذلك الوقت .

- في الجانب الاقتصادي : لقد اعتمد أتاتورك مبدأ سيطرة الدولة على الاقتصاد، وهذه المسألة لها جانبها السياسي وهي ضمان مركزية الدولة وتوجيهها لعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك . وهناك آخر استلزم سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية في البلاد يتعلق بقضية تحديث المجتمع والانتقال به من المرحلة الزراعية البدائية إلى مرحلة التصنيع التي ستؤدي إضافة رفع مستوى البلاد الإنتاجي إلي تحريك المجتمع وربط أفراده بعجلة الصناعة المتحركة ، لهذا وضعت أول خطة حماسية للتوسع الصناعي في يناير 1934م ، وتضمنت إنشاء مجموعة من المصانع. هكذا سيطر أتاتورك على اقتصاد البلاد فلم

يتركه نهبا للاحتكارات الأجنبية ، كما دخل بالبلاد مرحلة التصنيع وما يستلزم من حفظ وتنظيم وتوجيه وما سيحدثه من تغيرات اجتماعية من شأنها أن تحرك المواطنين ضمن عملية التحديث.

- في الجانب الثقافي : لقد توجهت حركة أتاتورك إلى بناء المجتمع العصري الجديد الذي يعتمد العلم والتجربة ومواجهة الواقع ومحاربة الاتكالية، واتخذ من أوروبا المتقدمة المثل الذي يجب أن يحتذى به بعدما اتخذه من إجراءات في مجال الدين اتجه إلى التعليم العصري الحديث يتمثل في نشر المدارس وإنشاء الجامعات وتوجيه النشء توجيها علميا بمناهج مدروسة ومنفتحة . أن أهم أعمال أتاتورك في المجال الثقافي تغييره الحرف العربي إلى اللاتيني ، رغم انه جعل الصلة بالماضي أمرا صعبا إلا انه استطاع أن يساهم في الأمية بشكل كبير حيث استطاعت أعداد كبيرة من أن تتعلم الكتابة بسهولة ويسر في وقت غاية في القصر .

- في الجانب النفسي : كان أتاتورك حريصا على أن يكون المجتمع التركي الجديد على غرار المجتمعات الأوروبية في مظهره وفي قوته وفي علاقاته فأوروبا كانت تمثل الحضارة العصرية في أوضح صورها ، ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتحرر الأتراك من قيود الماضي وأثقاله وأن تتخلص من التزاماته وتبعاته وتعتبر فصلا معني وانتهى واسدل عليه الستار إلى الأبد ومن هنا كان توجيه الشعب التركي توجيهها نفسيا ومن أجل ذلك فرضت مجموعة من الإجراءات ، منها فرض اللباس الأوروبي ومنع الطربوش ووضع البرنيطة ، وفرض اختيار أسماء عائلية جديدة ، واعتبار يوم الأحد عطلة رسمية بذلك من يوم الجمعة والاحتفال برأس السنة الميلادية ، وإلغاء التاريخ الهجري والمالي .

## الخاتمة وفيها لخص إلى :

إن حركة أتاتورك كانت حركة تغيير جذرية التزمت بإعادة النظر في مؤسسات الدولة العثمانية التقليدية وتغييرها بمؤسسات حديثة بقصد نقل المجتمع التركي من الحياة التقليدية إلى حياة عصرية متطورة وقد بدأت بالسيطرة على القيادة السياسية في البلاد تبعها تنفيذ برنامج مخطط مدروس تناول مختلف الجوانب التي ذكرت في متن البحث .

إن هذه التجربة لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية ، وتسببت في ضغوط داخلية وخارجية أدت إلى محاولات التأقلم مع الواقع الجديد بإجراء إصلاحات في مختلف نواحي الحياة .

قد استتارت العلمانية إحدى الأركان الأساسية لنظام أتاتورك انتقادات المحافل الإسلامية في الداخل والخارج وفهمت على أنها تجريد البلاد من مثلها ومبادئها وقيمها الروحية .

إن مصطفى أتاتورك استبعد الإسلام من المجال السياسي والإداري للدولة فترك هذا الأمر للإنسان كفرد وكجزء من المجتمع وبذلك استمرت تركيا كما كانت قبله وفي عهده وبعد وفاته بلداً إسلامياً .

أشد ما أخذ على أتاتورك تقليده لأوروبا حتى في صغائر الأمور بشكل يؤدي منطقياً إلى طمس الشخصية والشعور بمركب النقص وهي مسألة مازالت تعاني منها شعوب المنطقة إلى الآن .

رغم الاختلاف بين ذلك العصر وهذا العصر فإن المشاكل التي واجهها أتاتورك مازالت قائمة والأسئلة التي حاول الإجابة عليها مازالت مطروحة ، مشاكل إعادة النظر في الواقع نعيشه ، وإعادة النظر في مؤسساتنا التقليدية وتطويرها أو تغييرها بما يحقق إرساء دعائم الدولة العصرية .

إننا نعيش اليوم في عالم يختلف عن العالم الذي عاش فيه أتاتورك وأمامنا تراث من التجارب الإنسانية تأتي في مقدمتها تجربة أتاتورك ، تشكل في مجملها مادة للدرس والتحليل للاستفادة من إيجابياتها واستبعاد سلبياتها . لقد وضع الباحث في الهامش ثباتاً بالتسلسل الزمني لبعض الأحداث التي وردت في البحث في مختلف المجالات التي تطرق لها ، كما أوضح الكثير من المفاهيم وأشار وارشد القارئ إلى مصادر ومراجع أخرى يمكن الاستفادة منها . واستخدم في بحثه العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ويعود ذلك إلى إجادته للغة العثمانية والإنجليزية . والجدير بالذكر أن المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبي سابقاً) قد أقام بمناسبة مرور مائة سنة على ميلاد مصطفى كمال أتاتورك ندوة علمية حول كمال أتاتورك والضباط العثمانيون الأتراك في حركة المقاومة الليبية 1911م-1912م بطرابلس 21-23 نوفمبر 1981م وكان المرحوم صلاح الدين أحد المشاركين فيها .

### 3-2. الموضوع الثاني :

مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب والموقف الليبي ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الخامسة ، العدد الأول يناير 1983م ، ص 27-36  
الدراسة أعدت في إطار المناقشات التي أثرت حول مطالبة ليبيا بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة الألغام التي زرعت في أرضها خلال الحرب العالمية الثانية تلك الحرب التي لم تكن ليبيا طرفا فيها ، مع الأخذ في الاعتبار أن أضرار تلك الألغام مازالت قائمة وأثارها مستمرة ، وما يترتب عن وجودها من خسائر في الأرواح والممتلكات على الخلفيات التاريخية لبدأ التعويض عن الأضرار التي نجمت عن الحروب ، وما أقر من مبادئ صار أسسا قانونية متعارفا عليها في العلاقات الدولية والموقف الليبي من هذه القضية وما قد يترتب عنه في حالة الأخذ به من أساء مثل ومبادئ جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الموقف التقليدي من هذه المشكلة .

أما ما دار من جدل ومناقشات في مؤتمر فيينا حول مشكلة السلام ومستقبل العلاقات الدولية فإن التعويضات كانت تتجاوز قيمتها بل وطبيعتها كتعويضات عن أضرار لتصبح في حكم الغرامة التي يدفعها المغلوب للغالب بالرغم من أن الضرر واقع بين الطرفين المتحاربين ، فالتعويضات كانت تأخذ بشكل العقوبة التي تتأثر في حجمها وفي كفييتها بالوضع السياسي والتوقعات المنتظرة لمستقبل العلاقات الدولية .

لقد كانت أحد شروط الصلح التي وضعها بسمارك أمام الفرنسيين في فرساي فبراير 1871م ، إرغامهم على دفع تعويض قدره ستة ملايين من الفرنكات خفضت بعد ذلك إلى خمسة بعد جهود دبلوماسية مضيئة .

إن مشكلة التعويضات كانت من أعقد المشاكل التي واجهها مؤتمر فرساي سنة 1919م ، الذي عقد في نهاية الحرب العالمية الأولى لوضع اتفاقيات الصلح وميثاق عصبة الأمم ، وبالرغم من أن وقف إطلاق النار على أساس نقاط ولون الأربع عشرة التي لم تعرض للتعويض إلا فيما يتعلق بالأزاسواللورين . أما في الحرب العالمية الثانية فان وقف إطلاق النار على أثر هزيمة المحور كان بدون قيد أو شرط وكان التدمير الشامل الذي لحق بالغالب والمغلوب والإصابات التي قدرت بالملايين قد يستحيل تعويضها وتأخرت اتفاقيات السلام لفترة طويلة نتيجة للخلاف بين الخلفاء وما بدا يلوح في الأفق من استقطاب للعالم بين روسيا والولايات .

يتضح مما تقدم إن المطالبة بالتعويض عن الأضرار بعد انتهاء الحروب مسألة تقليدية في العلاقات الدولية وهي وإن اتخذت الطابع الإنساني أحيانا، كما هي الحال في الحرب العالمية الأولى ، فإنها لم تخرج عن طبيعتها كغرامة يفرضها الغالب على المغلوب وتختلف في حجمها وطريقة تسديدها باختلاف الموقف السياسي وأبعاده وتتم ضمن اتفاقيات السلام بعد الحرب وتأخذ الطابع القانوني .

لقد خرج عن ذلك التقليد مشكلة تناولها التعويض بشكل مغاير تماما للإطار الدبلوماسي التقليدي وشكلت ظاهرة متميزة في العلاقات الدولية، حيث كان التعويض عن مغلوب إلى طرف ثالث غير الغالب في مفاوضات سلمية، وهي مشكلة التعويضات الألمانية لإسرائيل، تلك التعويضات التي يفت المنظمة الصهيونية فرصة أثارته خلال سنوات الحرب وقبل قيام إسرائيل كدولة، حيث أكدت على ضرورة الاعتراف بحق اليهود كأفراد في استعادة أملاكهم المشروعة في التعويض عنها، وأيضا في الاعتراف بحقهم كاملا في التعويضات ك مطلب جماعي يستند إلى أسس أخلاقية وليست قانونية .

إن التعويض الألماني لم يكن تعويضا قانونيا والمنظمة الصهيونية تجنبت منذ بداية الدخول في مفاوضات قانونية لا تحقق أغراضها فطالبت به على أسس أخلاقية وتحصلت عليه وفقا لذلك بعد مفاوضات سياسية، وتم في النهاية دفعة من طرف مغلوب إلى طرف متضرر لا علاقة له بالحرب .

### المطالبة اللبية بالتعويض :

أن نظرة سريعة إلى مطالبة ليبيا بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها من أجراء الألغام التي زرعت أثناء الحرب، والى الجهات التي شملتها المطالبة، والمستندات التي ارتكزت عليها، وتبين لنا هذا الموقف يشكل ظاهرة جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الموقف التقليدي من هذه القضية، فالتعويض المطلوب لا يشكل غرامة يدفعها المغلوب للغالب ويتم تحديده بالشكل القانوني في اتفاقيات السلام التي تعقب كل حرب، لم يقتصر التعويض على ما يدفعه المغلوب لطرف ثالث متضرر، كما هو الحال في التعويضات الألمانية لإسرائيل بل يشكل وجهة جديدة تختلف عن هذه وتلك، وهي مطالبة التعويض من الطرفين الغالب والمغلوب على حد سواء، وتحميلها مسؤولية الأضرار التي وقعت لطرف ثالث لم يكن له دور في الصراع .

إن هذه الظاهرة قد تستفيد من سوابق تاريخية وخاصة التعويضات الألمانية لإسرائيل والتي لم تعتمد على قواعد قانونية بل على مبادئ ومثل أخلاقية وإنسانية تم قبولها ووقع الطرفان الاتفاقية التي دفعت التعويضات بمقتضاها لتصبح سابقة في العلاقات الدولية ، فالمطالبة الليبية تستند على الحق الطبيعي للإنسان هذا الحق أكده الرئيس معمر القذافي عديد من المناسبات وماعرضته ليبيا في كثير من المؤتمرات والمحافل الدولية ولقي مطلب التعويض الذي تقدمت به ليبيا تأييدا كاملا في اللجنة الثامنة التابعة للجمعية العامة حيث وافقت على المشروع المقدم في هذا الخصوص في جلستها في نوفمبر 1980م ، وتوجت هذا بمصادقة الجمعية العامة على المشروع في ديسمبر 1980م. إن ليبيا وهي تتقدم بهذا المطلب رغم ما يعترضه من صعوبات قانونية، إنما تؤكد بذلك قوة الوجود الدولي للعالم الثالث وما يفرضه هذا الوجود من حقوق تستوجب إعادة النظر في العلاقات الدولية والأنظمة الدولية ، والقانون الدولي العام .

أيضا مطالبات ليبيا باسترجاع الممتلكات الثقافية ، خاصة المتحف التي تم نقلها من بلاد العالم الثالث أثناء فترة الاستعمار وكان مجال بحث المؤتمر العام لليونيسكو .

البحث اعتمد على مصادر اغلبها باللغة الإنجليزية وبعضها باللغة العربية ومنها تقارير للأمم المتحدة واليونيسكو .

ومما يجدر الإشارة إليه أن د. صلاح الدين حسن السوري ، قد أدار ونشر ندوة حول التعويضات وأضرار الحرب في مجلة الشهيد ، العدد الثاني. وأقام المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبيين سابقا ) عدداً من الندوات العلمية منها ندوة قانونية حول التعويض عن أضرار الحروب والاستعمار ، طرابلس 27-29 يناير 1985م ، والندوة حول أضرار الاستعمار والتعويض عنها ، طرابلس 4-6 / 6 / 1988م ، وندوة عن الأضرار التي تعرض لها الشعب الليبي من جراء الحروب الاستعمارية بالاشتراك مع جامعة بيروجيا إيطاليا ، طرابلس فبراير 1985م ، وكان د. صلاح الدين أحد المشاركين فيهم وأشرف الدكتور صلاح الدين حسن السوري على رسالة ماجستير بعنوان الغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية وأضرارها الاقتصادية والاجتماعية قدمها أحمد محمد بشارة إلى كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس ، 1988م ، ونشرها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

## 4-2. الموضوع الثالث:

تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، 1983 ، ص 227-237.

تتناول الدراسة التحديث في ولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني الثاني 1835م-1911م، من خلال دراسة بعض الجوانب التعليمية والقضائية والدينية والتي تتعرض لمحاولات إصلاح فيها إلى صعوبات أشد وأعقد من غيرها بسبب ارتباطها أكثر من غيرها بالعقيدة الدينية والمؤسسات السياسية التقليدية التي اكتسبت بحكم تقادمها على مدى العصور طابع القداسة الدينية . إن دراسة تحديث تلك المؤسسات تتضمن دراسة المدى الذي وصلت إليه محاولات الإصلاح ليس في ولاية طرابلس فقط بل في الإمبراطورية العثمانية.

### 1 / في مجال التعليم :

في فترة موضوع الدراسة التعليم لم يستمر كما كان في السابق تعليماً دينياً في الكتاتيب والزوايا ، بل صار يواجه تحدياً عصبياً جديداً متمثلاً في ضروب من المعرفة لم تكن تقدم للطلاب في السابق ، وفي مناهج منظمة مخططة وفي مدارس عصرية حديثة .

لقد تم تأسيس المدرسة الرشيدية سنة 1858م وهي المدارس الإعدادية التي تدرس فيها اللغات الأجنبية مع اللغة العثمانية، وتضم دار المحفوظات التاريخية في طرابلس وثائق عن برنامج المدارس الرشيدية لسنة دراسية 1868-1869م ، والمواد المقررة بها ويتضح من نفس الوثيقة إنشاء مدارس رشدية للبنات وافتتاح مدرسة ثانوية وأخرى لتخريج المعلمين ، وفي سنة 1874م أنشأت (إصلاح خانة) وهي مدرسة إصلاحية لتعليم الفقراء من الأطفال وتأهيلهم تأهيلاً حرفياً عصبياً.

لقد حاولت إدارة الولاية تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أنحاء البلاد وتمويله عن طريق التبرعات وفي سنة 1898م أنشأت بطرابلس مدرسة متقدمة للفنون والصنائع وكان بعض الطلاب المتفوقين يوفدون إلى إسطنبول للدراسة في مدارسها العسكرية والمدنية والحرفية لتلقي تعليماً عصبياً، أيضاً كان يرسل أبناء بعض الأعيان إلى المدرسة العشرية بإسطنبول التي أنشأها السلطان عبد الحميد في إحدى ضواحي إسطنبول لتلقي تدريباً مدنياً وعسكرياً

من أجل تأهيلهم قيادياً وقد تم تعيين بعض هؤلاء في وظائف إدارية قيادية من بينهم على العبيدي ومختار كعبار ويمكن القول أن التعليم العصري في هذه الفترة قد بلغ ذروته بعد ثروة 1908م ، حيث انتشرت المدارس الحديثة في مختلف أنحاء الولاية كما كانت الخطط المستقبلية تبشر بنقلة جذرية في حياة البلاد التعليمية وهذا ما كشفته إحدى الوثائق في دار المحفوظات التاريخية .

وشهدت هذه الفترة إنشاء مجموعة من المدارس العصرية من قبل بعض المواطنين وآخرين غرباً، كمكتب عرفان ومكتب محمود شوكت ومكتب الاتحاد والترقي وكانت مدرسة عرفان قد نشأت لتنافس المدارس الأجنبية التي أخذت في الانتشار والتي كانت تؤسسها الحكومات والبعثات الأجنبية.

ولم يقتصر وجود المدارس على مدينة طرابلس بل امتد إلى غيرها من المناطق وقد كانت تدير المدارس الفرنسية وتشرف عليها البعثات الكاثوليكية الفرنسية أما المدارس الإيطالية فتشرف عليها وتديرها الحكومة الإيطالية ، ومما تجدر الإشارة إليه أن المدارس الأجنبية قد استقطبت الطلاب لما تقدمه من دراسة وما تبشر به من إمكانيات تأهيل طلابها لمواصلة دراستهم التخصصية وتمكينهم من تولي مناصب إدارية وعسكرية أو امتهان أعمال فنية أو حرفية .

إن هذا لا يعني أن المدارس الدينية التقليدية (الكتاتيب والزوايا ) قد تلاشت وأن الدولة أمسكت مساعداتها عنها ، بل على العكس الكتاتيب والزوايا استمرت في أداء مهمتها .

## 2 / التحديث في مجال القضاء:

في هذه الفترة لم تبق المحاكم الشرعية هيا المحاكم الوحيدة المعمول بها في البلاد ، كما أن الأحكام الشرعية لم تشكل وحدها النظام القانوني فيها .

لقد استحدثت عدة محاكم عملت جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية مثل محاكم الصلح ، ومحاكم البداية ، ومحاكم الجنايات ، ومحاكم الاستئناف والتي كانت تتولى قضايا الاستئناف ضد محاكم البداية والجنايات كما كانت توجد محاكم ذات صلاحيات مختلفة أمثال محكمة التجارة واستحدثت محكمة الإجراءات لضمان تنفيذ أحكام المحاكم ، كما كانت وظيفة مدعي العموم بهيئتها ومكاتبها جزءاً من هذا التنظيم القضائي الجديد ، كما استحدثت محاكم جديدة ضمن التنظيم القضائي الجديد لم يقلل من أهمية المحاكم الشرعية ولم يقلل من منزلة قضاتها في المجتمع بل على العكس قد ضمن

لهم مكانة خاصة ابعده من اختصاصاتهم الشرعية المحدودة ، لقد صدم رجال الدين من هذا التحديث واعتبروه بدعة مخالفة لروح الدين وأعلنوا رأيهم بوضوح للوالي ، ولكن سرعان ما نفذ النظام القضائي الجديد مع بعد التعديلات الطفيفة ، التي تتناسب وأوضاع الولاية ووجد علماء الدين أنفسهم يعملون ضمن أجهزته وتأقلموا معه دون كثير عناء .

إن التنظيم القضائي قد احتل مكانه ضمن التنظيم الإداري الجديد الذي حفظ للولاية ذاتها المتميزة نتيجة للتنظيمات الإدارية المتلاحقة خلال الفترة 1868م-1870م ، تحولت الإيالة إلى ولاية لها كل الحقوق والواجبات التي خولها لها القانون فمنها الاستقلالية الذاتية للولاية و ثم الفصل بين الاختصاصات الإدارية السياسية والاختصاصات القضائية ، ووضعت بذلك أسس استقلالية القضاء فأصبحت التعيينات القضائية تتم بإرادة من الباب العالي بعد التشاور مع نضارة العدلية والمذاهب ، وشكل مجلس قضائي أعلى برئاسة قاضي طرابلس الأشرف على الشؤون القضائية في البلاد .

وضمن هذا التنظيم احتفظت المحاكم الشرعية بمكان الصدارة وترأس كبار قضاتها للمحاكم المدنية العليا وأخذوا مكانهم الرسمي في المجلس الأعلى للقضاء في الولاية ، فأصبح القاضي يلي الوالي في الأهمية وينوب عنه عند غيابه وثاني خمسة أعضاء بعد الوالي يشكلون الهيئة الإدارية للولاية أو كما كانت تسمى أركان الولاية ، والقاضي والمفتي هما عضوان دائمان في مجلس الولاية التي يتكون من أربعة أعضاء دائمين وخمسة منتخبين ، والقاضي يتولى رئاسة محكمة الاستئناف وتسندهم مهمات أخرى كرئاسة لجنة المعارف وعمم هذا النظام في مختلف فروع الولاية .

### 3/ تحديث التفكير الديني:

شهدت فترة موضوع البحث تغيير ملحوظاً في النظرة إلى الدين ودوره الاجتماعي وإلى بعض المؤسسات ذات الصبغة الدينية التي أخذت على مر الزمن طابع القداسة ، هذه النظرة كان استجابة طبيعية لمتطلبات العصرية التي نبهت إليها دواعي التجديد في الإمبراطورية العثمانية وبقية البلاد الإسلامية إثر مواجهات والهزائم المتلاحقة والشعور بالتفوق الأوروبي عسكرياً وتكنولوجياً وثقافياً وضرورة إعادة النظر في المؤسسات التقليدية وتحديثها لتوائم متطلبات الموقف والأهم من ذلك التيار الإسلامي الذي رأى ضرورة الرجوع إلى الإسلام

الصحيح ولا يأتي ذلك إلا بتجريد الإسلام مما علق به من بدع .  
لم تكن طرابلس الغرب بمعزل عن هذه التطورات، فبدأت النظرة إلى بعض المؤسسات الدينية التي اتخذت على مر العصور طابع القداسة كالطرق الصوفية ومكانة الأشراف والمرابطين تتغير كما تغيرت النظرة إلى الدين ووظيفته الاجتماعية والسياسية ، فالطرق الصوفية التقليدية واصلت نشاطها إلا أن تأثيرها في أغلب الأحيان كان مقتصرأ على الأغلبية غير المتنورة التي كانت تجد متعتأ في مداثها وأذكارها ودفوفها وطبولها وفيما عذا ذلك لم تكن لها أي نشاطات سياسية أو ثقافية يستثنى من ذلك السنوسية والمدنية اللتان كانتا نتاج تغيرات الجديدة وتعبيراً صادقاً عنها .

فالطريقة السنوسية جمعت بين النظرة العقلية العملية للدين والناحية الصوفية العاطفية وتوغلت بين البدو واستصحبهم إليها ، وأدارت شؤونها الإدارية والسياسية والاقتصادية عن طريق زواياها التي انتشرت في كل مكان ودخلت في علاقات سياسية كما خاضت الحروب ضد الفرنسيين في تشاد والإنجليز في مصر ، والإيطاليين في ليبيا تحت زعامة المهدي وأحمد الشريف كما هو معروف ، أما الطريقة المدنية فإن نشاطها في هذه الفترة قد اتخذت الطابع الفردي وارتبطت بسياسة الدولة واقتصرت على مجالات محددة داخل المدن ، حيث تم استدعاء ابن مؤسسها ظافر المدني إلى بلاط السلطان عبد الحميد الزاخرة بالكثير من العلماء في العالم الإسلامي حيث كتب هناك كتابه الشهير (النور الساطع) ونظم قصائد الصوفية وكتب عن الفكرة الإسلامية التي تبناها السلطان نفسه وتمتع أخوه حمزه بنفس المكانة وأرسل في مهام دبلوماسية إلى أواسط أفريقيا ، ثم كانت له نشاطات سياسية سرية ضمن حركة سراج الدين المشهورة فتم نفيه إلى إسطنبول .

بداية القرن العشرين بدأت الطرق الصوفية تأخذ شكلها التقليدي بزواياها وأعلامها وأذكارها ودفوفها وطبولها فتعرض لانتقادات واضحة خاصة في الصحف، وصنفت بأنها بدع مخالفة للتعليم الإسلامي وفي فترة الدراسة بدأت تتزعزع المكانة التقليدية التي تمتع بها الأشراف والمرابطين التي اكتسبها على مدى العصور...وتتنمي معظم قبائل الأشراف في ولاية طرابلس إلى بقايا دولة الأدارسة التي تأسست في المغرب على يدي إدريس بن عبدالله الذي ادعى بأنه سلسل النبي عن طريق ابنته فاطمة أما المرابطون فقد قدموا إلى الولاية من المغرب والأندلس وتمتعوا بمكانة اجتماعية مرموقة بين قبائل

ليبين معرفتهم بالدين والفقهاء ، ومنهم من رفعوا إلى منزلة القداسة فنصبت لهم الأضرحة ونسبت إليهم الكرامات .

وعلى مر العصور تكونت للأشراف والمرابطين انتماءاتهم القبلية المستقلة التي ميزتهم عن غيرهم من القبائل العربية وغير العربية واعترفت لهم الدولة بمكانتهم الاجتماعية وأعفتهم من الضرائب ، ولكن رغم كل التغييرات فقد استمر استعمال الدين كأداة سياسية وإن كان بصورة أكثر واقعية وتناولت القضية التي كانت تمثل ثقلًا في سياسة الدولة والفكرة الإسلامية والتجنيد الإجباري وبعض المشاريع الاقتصادية كخط حديد الحجاز .

## الخاتمة :

يتضح أن عملية التحديث العثمانية كانت من الشمول بحيث وصلت ولاية طرابلس الغرب ومن القول بحيث تناولت بعض المؤسسات التقليدية ذات العلاقة الدينية في هذه الولاية المحافظة فلم يعد التعليم دينياً محضاً بل انتشر التعليم العصري، ولم تعد المحاكم الشرعية تمثل النوع الوحيد من المحاكم الموجودة في الولاية، وفقدت الطرق الصوفية التقليدية أهميتها واقتصرت على العلوم والإصلاح وفقد الأشراف والمرابطين مكانتهم الاجتماعية وشعرت الحكومة بذلك.

نلفت بأن البحث كان مشاركة في مؤتمر العلاقات العربية التركية الثاني الذي نظمه مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سابقاً في الفترة من 13-18 ديسمبر 1982 م .

## وقد اعتمد على مجموعة من المصادر :

1. تتمثل في الوثائق بدار المحفوظات التاريخية طرابلس ، وملفات التعليم.
2. أرشيف مجلس الوزراء بإسطنبول .
3. سالنامه ولاية طرابلس الغرب .
4. كتاب محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة محمد الأسطى - عبد السلام أدهم ، الجامعة الليبية بنغازي 1971م .
5. مصادر باللغة الإيطالية تتمثل في كتاب ايتوري روسي الذي ترجمه خليفة محمد التليسي .
6. مصادر باللغة الإنجليزية تمثل في كتاب أنتوني .ج. كاكيل الذي ترجم تحت عنوان الاحتلال العثماني وغيرها من المصادر التي يمكن الرجوع إليها من خلال البحث الرئيسي.

## 5-2. الموضوع الرابع:

الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني ، العدد الثاني ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السادسة ، العدد الأول ، يناير 1984م ، ص19-ص28. كانت الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الأول وفي العهد القرمانلي ثابتة مستقرة فقد كانت القبائل تتمتع باستقلالية ذاتية ، تدير شؤونها بنفسها ، وتدبر أمور حياتها وتكتسب قوت يومها بطريقتها الخاصة ، دون تدخل حكومي طالما حافظت على ولائها للسلطة ودفعت الضرائب المطلوبة منها.

لكن تلك الترتيبات قد اعترتها بعض التغييرات خلال العهد العثماني الثاني (1835م-1911م) التي حدثت بالتدريج ، وفي مراحل مختلفة وكانت لها نتائج بعيدة المدى .

إن التنظيمات الإدارية العصرية والتغييرات المتكررة في وضعية الإقليم والإصلاحات التي قام بها بعض الموظفين ذي الكفاءة ، وإنشاء المدارس في وسط القبائل ، وتدريب بعض المشائخ والأعيان لتولي مناصب حكومية قيادية ، جميعها أمور طارئة تميزت بها تلك الفترة وكان لها ضغوطها التي وجهت القبيلة وجهة مختلفة لتلعب دورا اجتماعيا جديدا ، فأصبحت في النظام الجديد وحدة اجتماعية لها مشاركتها الفعالة في تسيير دفة الأمور في الإقليم ، ولها تأثير واستجاباتها وردود فعلها لما يجد من تطورات على مستوى الولاية ، بل أحيانا على مستوى الإمبراطورية العثمانية .

إن التنظيمات الإدارية الجديدة التي جاءها العثمانيون خلال العهد العثماني الثاني 1835هـ-1911م كان من اصعب التجارب التي امتحنت بها قبائل الإقليم ، حيث فقدت القبيلة الاستقلالية الذاتية المتوارثة ، لتصبح جزء من نظام خارجي مفروض ، فلن تعد الحكومة قانعة بمجرد الاعتراف بالسيادة وتسديد الضرائب.

لقد واجهت القبيلة صعوبة فقدان الاستقلالية الذاتية التي لم تعرف بها من قبل بديلا ، وواجهتها صعوبة التأقلم مع واقع جديد لم يكن لها به سابق عهد ، وواجهت الحكومة صعوبة مواءمة نظام قبلي تقليدي بكل ما عرف عنه مع نظام إداري عصري مستورد ، بأصوله وقوانينه وسجلاته وأحكامه ، كما واجهت صعوبة إقناع القبيلة بوجاهة تلك القرارات وحكمة مشروعيتها من الصعوبات التي واجهت الطرفان (السلطان والقبائل) هي :

وضعية الإقليم الإدارية ففي الفترة (1836هـ-1863هـ) كان الإقليم أحد أربع قائمقاميات تشكل ما يسمى بإيالة طرابلس غرب ، أطلق عليه اسم قائمقامية بنغازي .

فصلت قائمقامية بنغازي عن طرابلس لتصبح متصرفية مستقلة ملحقة بإسطنبول مباشرة في الفترة ما بين سنتي 1863هـ-1864هـ.

سنة 1872هـ أعيدت متصرفية بنغازي إلى ولاية طرابلس الغرب.

بعد فترة أصبحت ولاية عثمانية كسائد الولايات حتى سنة 1888م وعندما أعيدت مرة أخرى متصرفية مستقلة تحت إسطنبول مباشرة واستمرت على هذا الحال حتى نهاية العهد العثماني الثاني .

كانت المحاولة الأولى متمثلة في مواءمة التقسيمات الإدارية راسيا مع التنظيمات القبلية التقليدية وسميت الأفضية أو القائمقاميات بأسماء القبائل الكبيرة وسميت النواحي أو المديرات بأسماء فروع تلك القبائل أو أسماء القبائل الأخرى الأصغر حجما فكان هناك مثلا قضاء أو قائمقامية العواقر ، وناحية أو مديرية مطاوع ، وهي فرع من العواقر ، وقائمقامية العبيدات ، ومديرية البراعة وما إلى ذلك.

كانت الدولة تعمل على تأكيد سلطتها على تلك القبائل من ناحية ومحاولة إشراك القبائل ومشائخهم ضمن النظام الإداري من ناحية أخرى فكان الإداريون يصدر بتعيينهم قرارات من إسطنبول رات أما من غير الليبيين أو من الحضر أي من خارج المنظومة القبلية فقد تم اختيار عدد من أعيان بنغازي وربما اختيروا إضافة لتأكيد سلطة الدولة لحيادهم بين القبائل وخبرتهم وتعليمهم وكان المديرون مسؤولين عن حفظ الأمن والنظام في النواحي المسندة اليهم ، ومن صميم أعمالهم جمع الضرائب لخزينة الحكومة ، ويساعدهم في مهمتهم أفراد من الشرطة (الزابطية).

أما اشترك القبائل ومحاولة استيعابهم ضمن النظام الجديد فقد جاء عن طريق محاولة التوفيق بين فكرة المجالس القبلية التقليدية ، ومجالس القضاة أو القائمقاميات الإدارية المستخدمة فقد كان لكل قضاء مجلس استشاري به أعضاء دائمون وآخرون وعددهم 6 في أغلب الأحوال منتخبون فكان أعضاء قضاة القبائل ينتخبون من بين مشائخها ، وفي القضاة المختلطة من بدو وحضر كان للقبائل ممثلوها على تلك المجالس أما النواحي أو المديريات فلا مجالس لها بحكم التنظيم الإداري.

في مراحل لاحقة غيرت أسماء النواحي والأقضية فلم يعد تحكل أسماء القبائل وفروعها بل سميت على المدن والقرى (فمديرية مطاوع .... صارت مديرية قمينس ومديرية البراعصة صارت مديرية سلطنة) وهذا الأمر يبدو في الظاهر أمراً عادياً، إنما هو في الواقع الأمر تغيير بالغ الأهمية أن قبول القبائل لهذا التغيير يعتبر في حد ذاته دليلاً على أن القبيلة التقليدية المتعصبة والمتطرفة بدأت تهدأ وتخفف من غلواتها. وهناك محاولة أخرى جرت لاستيعاب القبائل في النظام الجديد هي اشتراك القبائل بصورة أكثر فعالية وذلك بتعيين الأقوياء من شيوخها بعد تدريبهم وشاهدتهم على رأس المناصب الإدارية في القضاء والنواحي، فلم تعد علاقات القبيلة بالنظام علاقة استشارية عن طريق المجالس المحلية، بل صار لها دورها في تسيير دفة الأمور الإدارية والأمثلة على ذلك كثير.

إن تغلغل السلطة الحكومية في عمق البناء القبلي، ومحاولة إدماج القبائل في وحدات إدارية، حتى تصبح جزء من هيكل الدولة وأجهزتها، لم يكن بالأمر السهل، لأنه لم يكن متوقفاً أن تقبل القبائل ذلك الإجراء ببساطة، وتقف إزاءه مكشوفة الأيدي، بل كانت معارضتها في غاية الشدة، واتسمت بعض الأحوال بطابع التمرد والعصيان، ومن هناك كانت الجهود مكثفة من جانب الدولة تمثلت في اتباع سياسة اللين والترغيب تارة واستخدام القوة والعنف تارة أخرى، والقيام ببعض الإصلاحات وتقديم الخدمات الاجتماعية داخل النطاق القبلي ومحاولة إشعار المواطنين أن الدولة تعمل لمصلحتهم، فكان ما رأيناه من تمثيل القبائل في مجالس القضاءات بل أحياناً في النواحي، والدور المزدوج لشيوخ القبائل باعتبارهم محتلين لقبائلهم لدى الحكومة وللحكومة لدى قبائلهم، وتدريب بعض المشايخ البارزين وتوليبتهم بعض القضاءات والنواحي.

أما القوة كانت تستخدم من آن لآخر في ظروف خاصة لإخماد وفض المنازعات التي كانت تفش بينهما لمختلف الأسباب، فالحكومة لم تعد مستعدة لترك القبائل المتنازعة وشأنها تفض نزاعاتها بنفسها على طريقتها التقليدية، ولم تكن لتتبع الأسلوب القرمانلي في التورط في المنازعات القبلية السياسية والتدخل لصالح قبيلة أو أخرى.

لقد أصبح أمن الإقليم من تمام أمن الإمبراطورية وأولته الحكومة اهتمام خاص فهو لن يتحقق دون استقرار داخلي وتم توضيح تلك السياسة

للقبائل قولاً وعملاً ، فكثير ما تدخلت الحكومة في أحداث ونزاعات بين القبائل (1897م البراعة والعبيدات) ثم التدخل وإيقاف النزاع بالقوة وربما اقتراح من متصرف بنغازي وجه ممثلو القبائل رسالة إلى الوالي في طرابلس (باسم أهالي برقة ) عبروا فيها عن ولائهم للسلطان ..... وأكدوا استعدادهم لدفع الضرائب بالكامل وفي مواعيدها وفتح مخازنهم لمقديري الحكومة وأن يعاقبوا من يغش منهم ويجبروه على دفع ما استحق عليه مضاعفاً. إضافة إلى ما تقدم بعثت كل قبيلة برسالة منفردة أمضاها شيوخها تؤكد نفس الإلتزامات وتعهدت قبيلتي البراعة والعبيدات بالأ تحارب الواحدة الأخرى ... وتعدى هذا إلى تعهد كل قبيلة بأن تجبر أي فرد منها يمنع عن دفع الضرائب على دفعها ، وإذا لزم الأمر فإنها ستحارب مع جنود السلطان لإجباره على الدخول في الطاعة ، ووضعت القبائل أبناءها كرهائن لدى متصرف بنغازي.

إن استخدام القوة عند الضرورة كان إحدى وسائل السلطة للسيطرة على القبائل والمديرون يجمعون الضرائب عادة عن طريق المشائخ والباطنية ، وكان المدير يذهب إلى الأماكن النائية مصحوباً بقوة عسكرية صغيرة. وتقديم الخدمات الاجتماعية وسيلة أخرى من وسائل التغلغل داخل القبائل في محاولة لاحتوائها ضمن النظام الجديد ولعلها من أهم الوسائل وأشدها فاعلية وأبعدها مدى لأن منافعها من شأنها أن تشد القبائل إليها وأنها على المدى البعيدة أداة تغيير اجتماعي.... والخدمات الاجتماعية التي قدمت في تلك الفترة كانت محدودة بسبب ضعف الإمكانيات ولكن أهميتها تكمن في كونها البداية والأساس.

لقد انتشرت المدارس في معظم المراكز القبلية تقريباً (مدرستين في قضاء البراعة ... ومدرستان في قضاء الدراسة سجل فيهم عدد من الطلبة كما قامت الدولة بإرسال أبناء المشائخ إلى مدرسة العشيرة في اسطنبول تخرج البعض منهم وعاد إلى موطنه وتقلد مناصب مهمة أما في الجانب الاقتصادي فقد وضعت الخطط لتنشيط مينا اليومية الواقع في حدود منطقة العبيدات ، ووضعت الأسس لمد خط سكة حديدية ، وأدخلت الخدمات البريدية والهاتفية حيث أصبح في الإمكان الاتصال بينناجي بل وبترابلس وإسطنبول على وجه السرعة عند الضرورة ، خاصة في الحالات الطارئة. واستفادت القبائل بصورة عملية من اهتمام الحكومة الخاص بالزراعة حيث غرست أعداداً كبيرة من

الأشجار المثمرة وخاصة في قضاء درنة، كما ازدهرت تجارة القوافل والتجارة الخارجية بسبب تمتع الإقليم بالاستقرار واستفادت القبائل من عملية تصدير إنتاجها من الإبل والماشية والأصواف والحبوب والعسل إلى تركيا وسوريا ومالطا واليونان وتونس، وما أظهرته الحكومة من اهتمام و ما بذلته من جهود في حالات الجفاف الكوارث الطبيعية والمجاعات حيث سارعت بتقديم المساعدات من إسطنبول ومناطق أخرى من الإمبراطورية.

إن ما تحدثنا عنه سابقاً من مساعي لإدماج القبائل والصعوبات التي واجهت الحكومة في سبيل ذلك ومحاولة تذليل تلك الصعوبات وفي النهاية تأكيد سلطة الدولة والحفاظ على أمن الإقليم كل ذلك تم بفضل مجموعة من الإداريين الذين جمعوا بين الضبط الإداري واليقظة، والحزم والكفاءة، وكانوا في مستوى المهمة الصعبة التي ارتبطت بهم، ومن تلك الشخصيات التي كانت في موقع المسؤولية في تلك الفترة الصعبة والتي كان يتم اختيارها بعناية خاصة نذكر:

- خليل باشا 1863م-1868م الذي تصرف بمقدرة وحزم عند معالجة المشاكل القبلية وخاصة الأحداث التي وقفت بين قبيلتي البراعصة والعبيدات واستطاع أن تحمل الجميع على الطاعة والالتزام بقوانين الإمبراطورية.
- وواصل خلفه أحمد مختار باشا نفس البرامج الإصلاحية التي إشتملت على فض الخلافات القبلية، و دفع الميري والعشر وإصلاح ميناء البومبة والاهتمام بالزراعة.
- رشيد باشا توليد مقاليد الأمور في الإقليم مرتين، الأولى كانت بين سنتي 1882م-1893م، عندما كان الإقليم ولاية وجاء تعيينه بعد استشارة والي طرابلس بين شخصين فرد الوالي بقوله: إن تعيين حاجي رشيد لولاية بنغازي أكثر مناسبة فتمت إجراءات التعيين بإرادة سلطانية، أما المرة الثانية فكانت بين سنتي 1889م-1839م، بعدما أصبحت بنغازي متصرفية مستقلة تتبع إسطنبول مباشرة وكان تعيينه بناء على تقرير من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء).
- طاهر باشا الذي حكم بين سنتي 1893م-1904م وكان رجل جد ونشاط، وجه اهتمامه إلى الإصلاحات الإدارية والخدمات العامة، وتحسين مستوى الأداء في الإقليم بوجه عام.

## الخلاصة :

هكذا رأينا كيف حاول العثمانيون خلال فترة ما عرف بالعهد العثماني الثاني التغلغل داخل الأوساط القبلية وتعويض استقلالها الذاتي والحد من خلافاتها ، وكيف استخدموا كل السبل في سبيل تحقيق ذلك....

البحث جزء من تاريخ منطقة برقة السياسي والاجتماعي خلال العهد العثماني الثاني ولا غنى عنه لمن يبتدئ لتاريخ المنطقة وقد اعتمدت فيه الدكتور صلاح على مصادر أولية تمثلت في وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (فهرس عبدالسلام أدهم وسالنامة طرابلس الغرب سنوات 1870م-1875م-1876م-1269م، وملف التعليم وعلى أرشيف مجلس الوزراء إسطنبول ، وعلى مصادر باللغتين الإنجليزية والإيطالية وأخرى بالعربية وكان موفقا في طرحه ومناقشته وتناوله للأحداث التي تناولها بأسلوب شيق وصين.

## الموضوع الخامس :

الضرائب العثمانية ومصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني ، مشاكل الضغط والتوتر ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السادسة ، العدد الثاني يولييه 1984م ، ص 367-397.

تناول البحث بالدرس والتحليل مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عن العملية الضريبية في ولاية طرابلس وسنجق بنغازي في العهد العثماني من واقع ما أمكن الاطلاع عليه من وثائق مودعة بدار المحفوظات التاريخية ، طرابلس سابقا. والقضية تكمن في الضغوط التي كانت تمارسها الدولة العثمانية ضمن سياستها الضريبية العامة على الأهالي رغم فقرهم وحاجتهم لحملهم على دفع الضرائب في وقتها دون تأخير.

فالضرائب تمثل وظيفة مزدوجة بالنسبة للدولة ، يمثل احد جوانبها العلاقة السياسية بينها وبين ملحقاتها وبين السلطان ورعاياه ، ويمثل الجانب الآخر العلاقة الاقتصادية بين الدولة وتوليها حيث تشكل الضريبة المصدر الوحيد للدخل تقريبا بالنسبة للخزينة العامة ، وذلك استثناء لبعض الاحتكارات الجزئية البسيطة والممتلكات الأسرية المحدودة القيمة ، والدخول الجانبية الأخرى، فهي في كل الحالتين ملزمة وواجبة الدفع بصورة فورية ومستمرة ، فلا تنازل ولا تهاون في أمرها.

كان في الإمكان أن تسير الأمور سيرها العادي ، دون حدوث مشاكل تذكر، لو أن حالة البلاد والعباد ميسرة فتم جبايه المستحقاٲ دون كثير متاعب ، ولكن إمكانيات البلاد محدودة وجل اعتمادها على الزراعة بالري البدائي أو موسمية على هطول الأمطار ، وكانت البلاد تمر بسنوات جفاف تتفاوت في القسوة ، فيكون المحصول هزيل أحياناً ومنعدماً أحياناً أخرى ، ولكن المتطلبات الضريبية المقدره مقدماً تظل باقية بما يتقل كاهل الفلاح الذي يعجز أحياناً عن الحصول حتى على ما يسد رمقه ، ولم يقتصر دفع الضرائب على الفلاحين حتى يمكن عزلها في فئتهم ، وقصر مشاكلها عليهم ، بل هناك أنواع ضريبية متعددة تدخل تحتها مختلف الفئات الأخرى ، وتأثر الجميع بالضائقة الاقتصادية التي تكاد تكون مستمرة في بلد ذات إمكانيات ضعيفة ، ومن هنا كان التوتر المستمر الذي يزداد حده بازدياد الضغوط الضريبية التي يرتفع مؤشراها بارتفاع حدة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها البلاد خلال فترة موضوع الدراسة .

## المشاكل التي ترتب عن العملية الضريبية العثمانية في ليبيا :

- مشكلة الديون المتراكمة : إن الضرائب كانت تقدر مقدماً بمبالغ مقطوعة في بداية كل سنة مالية تبدأ مع بداية شهر مارس في اجتماع يحضر مشائخ القبائل في مركز القضاء ، حيث تسدد المبالغ المتبقية وتم التسويات السابقة ، والتي على أساسها يثبت المشائخ في مراكزهم بمنهم البذل والبرانيس ، بعد دفعهم مبلغاً مقطوعاً يسمى النفقة ثم يتم في نفس الاجتماع تقدير المبلغ المطلوب من السنة الجديدة ، وتنزل في السجلات المالية ، كما يتم التوقيع عليه في ورق مفردة تثبت فيها الحسابات المتبقية ، والحسابات الجديدة ، وبختمه المشائخ ، ويسجلون تقريراً يتعهدون فيه تسديد ما عليهم من مستحقاٲ في وقتها وذلك بصيغة تكاد تكون ثابتة في جميع التقارير مع فارق المكان والزمان والأرقام ويورد في نص احد التقارير.
- ويحدث أن تصاب البلاد بسنوات جفاف يعجز المواطنون بسببها عن توفير المبلغ الضريبي الذي التزموا بدفعه عن طريق تعهدات شيوخهم ، فيتحول المبلغ إلى دين بسجل عليهم قد يتناقض أحياناً

بتسديد أجزاء منه ، أو بل يتضخم وهبوط القيمة الشرائية للعملة ، ولكن قد يتزايد اذا تعرضت البلاد إلى سنوات جفاف جديدة ، ومن ثم تراكمت مبالغ مالية كبيرة على مر السنين وأصبحت تشكل عبئاً مالياً يتقل كاهل المواطن ، إضافة إلى الأعباء الضريبية السنوية العادية التي تجد مطلع كل سنة مالية. وثائق الفترة الديونية تكاد تكون عامة في جميع أنحاء البلاد فنجد في سجل الديون الضريبي المراجع في 14 أيلول سنة 1288هـ مالية الموافق 16 سبتمبر 1872م ، من قبل محاسبة الولاية على أهالي متصرفية بنغازي المكونة من 17 قضية ، ديونا مجموعها 13462582 ثلاث و 28 بارة متراكمة على مدى ثمانية وعشرين عاما .

ونلاحظ أن الديون أكثرها تراكما على القبائل البدوية في الدواخل ؛ وذلك لأن القبائل البدوية أكثر عرضة للتضرر من الجفاف ولبعدها عن مراكز السلطة وقدرتها بذلك على الماطلة بصورة أكثر فاعليه. ويذكر أمثلة أخرى على ذلك فنجد بنغازي المركز ، و قبيلة العبيدات ، والحاسة . وكذلك كان الحال في ولاية طرابلس الغرب والتي ليس بالإمكان الدخول في تفاصيل ضرائبها المتراكمة التي أعدها إدارة المحاسبة واعتمدها مجلس الإدارة بالولاية . ويمكن اعتبار الديون الضريبية إحدى المشاكل الرئيسية التي ابتلى بها النظام العثماني في فترة حكمه الثانية حيث عايشته منذ بدايته الأولى إلى سنواته الأخيرة وكانت تشكل عقبة كأداء في سبيل الوصول إلى أي تقارب بين الحكومة والمواطنين ويورد جدول الضرائب غريان المتراكمة نموذجاً لذلك فهذا النموذج نجده قد شمل جميع أنواع الضرائب المطلوبة وبالتالي جميع قطاعات المواطنين ومن خلال الأرقام يمكن أن نستشف المتاعب التي كان يعانيها الأهالي والضغوط المستمرة عليهم من أجل تسديد تكاليف المطالبات ، وحالة التوتر التي كانوا يعيشونها تحت ذلك النظام منذ البدايات الأولى لفترة حكمه. ولم تكن سنواته الأخيرة بأحسن حالا ، فنجد أن في إحدى الوثائق بيانات الضرائب التي تمت جبايتها من ناحية ترهونة 1322-1906م.

هذا وقد كانت الدول من أن لآخر تعمل على الحصول على دخول جديدة عن طريق فرض التبرعات الإجبارية أو عن طريق الضغط والإجراج ، وذلك للمساهمة في حل أزمة طارئة ، أو تمويل مشروع معين في الولاية أو في أجزاء أخرى من الإمبراطورية ، وكان للمجهود الحربي نصيب كبير من تلك

الدخول في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني خاصة أثناء حرب البلقان الأولى ، وتكررت طلبات الإعانة تباعاً والتي من بينها الإعانة التي دفعت للمناسبات العسكرية في 21 رجب 1314هـ الموافق 4 ديسمبر 1896م .

لقد اتخذت تلك الإعانات بالتدريج شكل الإلزام حيث بدأ نفور الأهالي تم تدمرهم وصدرت إرادة سلطانية بإضافة 6% عن جميع أنواع الضرائب لما كان يسمى بالتجهيزات العسكرية اعتباراً من سنة 1316هـ الموافق 1900م ، فشككت بذلك عبئاً جديداً ودخلت ضمن التراكمات الضريبية كما يتضح من السجلات المالية ، زد على ذلك استمرت الضغوط على قطاع الموظفين للتبرع من رواتبهم وآخر خصم تقرر عليهم كان بواقع 1% لصالح الأسطول الحربي 1910م .

كما كانت هناك تبرعات لصالح مشاريع أخرى مختلفة بعضها إجباري والآخر شبه إجباري فمثلاً كان الأهالي يدفعون 5% لصالح التعليم العام ، ولكم هناك مؤسسات كمدرسة الصنائع بطرابلس تتقاضى بعض الإعانات وأيضاً قيمة محددة من بعض الضرائب وأيضاً عشرة قروش من ضريبة كل نخلة تقطع اللاقبي وبعد إضافة قسم للإناث بالمدرسة لتعليم صناعة البسط والزراعي فرضت زيادة إضافية قدرها عشرون قرشاً على الضريبة المذكورة . وتظهر الوثائق تبرعات لمنكوبي الزلازل في إسطنبول سنة 1312م-1896م، ولعل أهم التبرعات التي كانت تجمع لمشروع سكة حديد الحجاز لما للمشروع من أهمية من الناحية الدينية ويظهر ذلك من خلال المبالغ الكبيرة التي قررتها اللجان التي شكلت في جميع المتصرفيات ومن الأمثلة على ذلك برقية بعثت بها متصرف الجبل إلى والي طرابلس في 9 أغسطس 1900م ، ورد فيها ذكر مبالغ كبيرة تتفاوت بتفاوت أوضاع كل منطقة يفرن ، فساطو، الحوض .

على أن تكرر طلبات التبرعات والضرائب الاستثنائية إلى غير ذلك من الضغوط مع ضعف الإمكانيات الاقتصادية في البلاد جعل الأهالي يطبقون بها لدرجة لم يعد معها في إمكان المسؤولين المباشرين في الإدارات حملهم على دفعها وقد عبر عن ذلك متصرف الجبل في برقية إلى الوالي تتعلق بالتبرعات لضحايا وادي المجنين مؤرخة في 13 مارس 1320هـ الموافق 26 سبتمبر 1904م ، وجاء رد الوالي إلى المتصرف المذكور بتاريخ 13 مارس 1320هـ الموافق 1904م يفيد أنه نظراً للحاجة إلى المساعدة للمتضررين فإن مبلغ الخمسة وثلاثين ألف قرش

(الذي اقترضه المتصرف على الوالي) فيل ويجب التفضل بجميع ما يمكن جمعه فوق المبلغ المذكور .

## كيف كانت ردة فعل الأهالي تجاه:

تضايق المواطنون من السياسة المالية العثمانية التي طلت تلاحقهم طوال العام في شكل ضرائب وضرائب متراكمة ، وزيادات ضريبية مفاجئة وتبرعات إجبارية متكررة وشعروا بان تلك الطلبات تشكل عبئا ثقيلا عليهم الذي يزداد حده في سنوات الجفاف وقسوة الحياة فنتجت عن ذلك حالة التوتر التي عاشها المواطنون تلك الفترة وقد عبروا عن ذلك بطرق مختلفة ، كالالتماس والتظلم ، والاحتيايل والتهرب ، والعصيان والتمرد ، وذلك حسب ظروف كل فئة ومقدرتها على المقاومة ومدى سهولة وقوعها تحت طائلة السلطات .

## موقف الأهالي :

كانت المناطق الريفية وخاصة البدوية منها أكثر حساسية لتلك الضغوط وأشد تأثيرا بها وكان شيوخها يحاولون تجنب قبائلهم للاصطدامات مع السلطة ، لذلك نجدهم يتجاوزون أحيانا حرفة التعليمات ، ويعالجون مختلف القضايا الضريبية بمبادرات شخصية وظهر ذلك في تقرير قبائل العواقيروالدرسة والعييد والعرفة التابعين لقضاء بنغازي الذي رفعوه إلى المتصرفية ضمن تعهدهم بضرائب 1266الموافق 1850م ، وجزء من الديون السابقة والذي يحظرون في السلطات بانهم قد اجتهدوا في الالتزام بتوفير المطلوب وهو سداد الديون دون التقييد بالكيفية المنصوص عليها التي ربما تستثير الأهالي .

## اقتباس لبعض التقارير .

وسواء كان التعسف من الدولة او من عملها ، وأيا كانت طريقة التطبيق وسبل الإجراءات ، فإن المواطنين هم المتضررون الذين يدفعون الثمن باهضا ماديا ونفسيا ، ويظهر ذلك واضحا في التظلم التي تقدم به عربان الشرق إلى الوالي في سنة 1277 الموافق 1861م ، ضد قائمقام القضاء ومدير الناحية مفاده أنه رغم عزلهما فإن الأهالي مازالوا يعيشون في جو إرهابيها ويطالبون الوالي بعدم الاعتداد بتقاريرهما التي تمت بالضغظ والإرهاب وإرغام الشيوخ ضمنها وسجن من يتردد منهم أو يمتنع .

أحياناً يضطر المواطنون إلى التحايل والمماطلة خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية وفي الواحات حيث الاتصال بهم لم يكن من الأمور السهلة في ذلك الوقت يظهر ذلك من خلال تقرير كتبه وكيل متصرف فزان أول أبريل 1872م شرح فيه الوضع في واحة زلة التي ابعده عن مركز اللواء مسيرة 15 يوم ولم يجد فيها أي حصر لا شجارها ويشتكي من مماطلة شيخها في دفع ما عليه من مستحقات وأنه يعد ولا شيء يفي بوعوده وأنه اضطر لحبسه ولكن لا جدوى من تلك العقوبة ويختم تقريره باقتراحه ضم الواحة إلى قضاء سوكنه ، وقد تقرر ضمها إلى قضاء سوكنه وتسجيل الديون المترتبة عليها في القضاء المذكور.

لكن مشاكل زلة لم تنته بضمها إلى سوكنه بل تكرر فيها الرفض وآخر المعلومات المتوفرة عنها ما ورد في تقرير متصرف فزان سنة 1901م والذي يفيد أنه بعث إليهم بخمسين جندي بقيادة اليوزباشي باورأفندي وبرفقتهم مدير الجفرة الشرقية بجباية ضرائب الحكومة ف ضربوا الطبل وسدوا طريق القوة الوافدة وامطروها بالرصاص للحيلولة دون اقترابها من بلدتهم ومنعوا عنها الماء مما اضطرها إلى الانسحاب وهو في ذلك يستأذن الولاية في إرسال مئتي جندي من طابور فزان .

يذكر نماذج من حالات الامتناع أو الرفض لدفع وتسديد الضرائب المفروضة ففي سنة 1868م امتنع أهالي جادو وأوجله عن تسديد الضرائب الصيفية التي كان متعهدا بها عمر المجمعياً أحد المواطنين بكفالة سالم دغيم احد كبار أعيان بنغازي في ذلك الوقت. وعلى العموم فإن الضغط المزدوج المترتب عن سنوات الجفاف وجباية الضرائب قد زاد من حدة التوتر في تلك المناطق ، وبذلك نلاحظ من نظرة شاملة إلى وثائق الفترة تزامن سنوات الجفاف والقحط مع التمرد والثورة في المناطق القبلية ، وليس بالإمكان تتبع تلك الحركة المتكررة في القبائل والواحات النائية يذكر مثال على ذلك ثورة قامت بها القبائل في المنطقة الشرقية على اثر خلاف نشب على حراثة الأرض بين البراعة والعبيدات تطور إلى نزاع مسلح بينهما وتمرد على السلطة وامتناع عام عن دفع الضرائب للمتصرفية وخروج عن طاعتها واستطاعت الإدارة في النهاية إخمادها ، بعد أن تحركت كامل قوتها ، وحصر الوالي بنفسه ، واخذ التعهدات على شيوخ القبائل بالدخول في الطاعة ودفع الضرائب المستحقة دون تأخير. وعلى العموم لم تنته عمليات التمرد في المنطقة الشرقية بانتهاء تلك

الحوادث واستتباب الأمن بين القبائل فقد تكرر امتناع جالو وأوجله مرة أخرى عن دفع الضرائب في سنة 1902م.

استمرت عملية الضغط والتوتر بصورة واضحة في الجزء الشرقي من ليبيا الذي يقع معظمه ضمن الصلاحيات الإدارية لمتصرفية بنغازي، وقد انعكس على الوضع الإداري للإقليم، فتحول من قضاء إلى متصرفية تتبع طرابلس إلى ولاية، وأخيرا إلى متصرفية مستقلة تتبع الداخلية في إسطنبول مباشرة. ولم يكن الحال في ولاية طرابلس الغرب بأحسن منها في متصرفية بنغازي، فعملية الضغط الضريبي ربما كانت اشد قوة بسبب تنوع الضرائب وعمومتها، بحيث لم يقتصر عمل شرعية معينة، كما أنها لن تتقيد زمنيا بموسم معين، وكانت تحيي عن طريق متعهدين في عطاءات مع كفالات مالية يقدمونها أو في بعض الأحيان مباشرة، وعملية التوتر كانت ملازمة لعمليات الضغط المستمر إلا أن التعبير عنها لم يأخذ طابع العنف في أسوأ الأحوال، كما حدث من قبائل متصرفية بنغازي، وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية. وفي الوثائق المتوفرة في دار المحفوظات التاريخية ما يفيد قبولهم بالأمر الواقع، واستجابتهم للضغوط الضريبية، وتعهدهم بدفعها وأيضا مساهماتهم في من إعانات وتبرعات إجبارية. وقد قدم الأهالي وبعض المسئولين طلبات التماس إلى الجهات ذات العلاقة يلتمسون فيها تخفيف عن الضرائب عليهم. ولم يقتصر الضغوط على المناطق الزراعية بل ندها واضحة في مختلف المجالات الضريبية، فنجد مدينة غدامس وقد أصيبت بكساد بسبب تحول الطرق التجارية أدى إلى نقص دخلها فتدهور وضعها ولكن ضرائبها ظلت كما هي، عندئذ كتب أهلها استعطافا للوالي طلبوا منه تخفيض الربع.

لقد كانت الضغوط الضريبية عامة، حيث شملت جميع قطاعات الشعب وفئاته، ووثائق الفترة وضحت الشكاوي المتكررة من الطائفة اليهودية التي كانت تحتج بشكل خاص على الجزية أو ما يسمى تخفيض الضريبة البذل العسكرية بحجة التجنيد لم يطبق في الولاية، وكانت شكاياتهم تتكرر من أن لآخر احتجاج على المبالغ الباهظة التي كانوا يدفعونها.

## موقف الحكومة العثمانية ازاء حالة التوتر:

كان المواطنون يعيشون حالة من التوتر طوال العهد العثماني في جميع أنحاء البلاد الليبية نتيجة الضغوط الضريبية التي كانت تتزايد بصورة

مطرده وقد عبروا عن تدمرهم بمختلف الطرق والوسائل ، بحيث لم تعد خافية باي شكل من الأشكال عن المسئولين في الحكومة ويظهر ذلك من خلال الوثائق المتعلقة بالمراسلات المالية والسجلات الضريبية، وما فيها من دقة وضبط ومتابعة ، ما يشعر الباحث بان عمليات الجباية كانت شغل الدولة الشاغل فلنحظ على المستوى السياسي العالي اتباع أسلوب التصميم والحزم لما لا يدع مجال للشك لدى المواطن في أن الضريبة قدر لامحالة واقع ، وانه لامجال للتهرب منها أو التحايل عن دفعها أو نسيانها بالتقادم.

كانت اهم ما تحتويه مراسيم تعيين مشائخ تعيين القبائل ومديري النواحي التأكيد على الاهتمام والحرص والدقة في جميع الضرائب ، وكان التقاعس في جميع الضرائب سببا في فقد الكثير من المسئولين لوظائفهم ، فمعظم التغييرات في الولاة والمتصرفين ترجع في أغلب الأحوال إلى أمور مالية منها التباطؤ في العملة الضريبة والأمثلة على ذلك كثير ويورد بعض الوثائق بالخصوص. وتمثل وزارة في إسطنبول يدولون حساباتها الدقيقة ، وأجهزة مراجعتها الكفاءة ودوائر متابعتها المتيقظة ، أداة مراقبة فعالة لجميع الإجراءات المالية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، خاصة الجانب الضريب منها ، وساعدها على أداء مهمتها بنجاح في الربع الأخير منالقرن التاسع عشر إمكانية الاتصال بسرعة وبسهولة بعد تعميم استعمال البرق في الإمبراطورية . إن عملية التشدد السياسي في التحصيل الضريبي كانت تتم بفضل نظام إداري مالي محكم يقوم على أساس التفتيش والمراقبة ، وسد ثغرات التسبب، وتوفير الضمانات التي من شأنها أن تؤكد جباية الضريبة المستحقة.

هذه الطريقة البسيطة المحكمة بدأت تتطور بالتدريج عبر السنين مع تطور المجتمع وتتخذ وضعاً جديداً يتفق وظروف الحياة الجديدة المتطورة ويتوخى الدقة والوضوح وتحديد المسئوليات ضماناً لوصول التحصيلات إلى الخزينة العامة . كان هناك حافظ مادي للمشائخ والمديرين وبعض المأمورين ، يتقاضون بموجبه نسبة مئوية محدد من بعض الدخول الضريبية ، وخاصة الأعشار ، او تعرف بالعائدات ، وفي بعض أنواع الضرائب لتلك المتعلقة بقطع النخيل كان المأمور يتقاضى مبلغ 7 % نظير خدماته ، وفي الضرائب العشرية كانت النسبة أقل بطبيعة الحال .

يؤكد الباحث من خلال الوثائق التي اطلع عليها عصران عملية الجمع الضريبية كانت الشغل الشاغل للدولة ، لذلك فأنها لم تعر أي اهتمام بالمتاعب

التي كان يقيسها المواطنين الذين كانوا يعانون شظف العيش ، ويقاسون الآلام الحرمان، ويتعرضون من آن لآخر إلى مجاعات قاتلة ، وفي بلد محدود الإمكانيات، لا يوفر أكثر من حياة الكفاف في أحسن الأحوال، لا بل على العكس من ذلك كانت تحاول جاهدة العمل على زيادة وحلها الضريبي بمختلف الطرق والأساليب والوسائل والتي يمكن أن تستعرض بعضها فيما يلي:

1. إصدار بعض اللوائح التنظيمية التي من شأنها أن تسهل عملية الجمع الضريبي.
2. إجراء التسويات الضريبية بصورة اسمية بحيث يدفعها الجميع دون استثناء وبشيء من التسهيل بالنسبة لغير القادرين، وأيضاً الحيلولة دون تهرب الفاضلين من الإيفاء بالتزاماتهم .
3. إصدار التعليمات بمنع المسافرين مع أسرهم خارج الولاية بحجة التجارة والسياحة والعلاج لإلزامهم بالضرائب وإبراز وصل بذلك.
4. العمل على تحقيق زيادة ضريبية بزيادة رسوم بعض المواد، فنجد أن ضريبة اللاقبي رفعت ، ثم أضيفت إليها مبالغ أخرى لصالح مشاريع تعليمية وهناك رسوم الإسفنج التي أعيد تنظيمها لتضمن دخلاً أكبر فصنفت حسب حجم السقي، وأمثلة الزيادات الضريبية كثيرة ولكن أقسامها وأشدها كانت الضريبة الباهظة التي كانت تؤخذ من صيادي السمك وهم من الطبقة الفقيرة .
5. تعديل النظام الضريب بما يضمن تحقيق زيادة كبيرة في الدخل بتعميم الضريبة من ناحية وبزيادة أعداد المكفيين بدفع الضرائب حيث صدرت العديد من القرارات بهذا الخصوص ألغيت بموجب أحدها جميع الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض الفئات وبعض الأشخاص.
6. بعض الحوافز التي تصدر من حين إلى آخر لاستدراج المواطنين للدفع بإعطائهم تخفيضاً بسيطاً مقابل تسديدهم الضرائب المستحقة عليهم.

## الخلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عن العملية الضريبية في ليبيا أثناء العهد العثماني استمرت منذ البداية إلى النهاية، فالضريبة بالنسبة للدولة لها دور سياسي تقليدي ثابت، إذ أن دفعها يتضمن

البيعة والاعتراف بالرعوية للسالكان (تأكيد سيادة الدولة) كما أن دورها اقتصادي لا يقل أهمية عن سابقه.

إن هذا البحث اعتمد على مصادر أصلية وهي وثائق محفوظة بدار المحفوظات التاريخية بمدينة طرابلس وهي مادة مصدرية لا يمكن الاستغناء عنها لدراسة هذا الموضوع.

## 6-2. الموضوع السادس:

الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية، مجلة البحوث التاريخية، السنة السابعة، العدد الأول، يناير 1985م، ص193-204.

الهدف: محاولة التعرف على الأساليب التي استخدمتها إيطاليا في محاولة لتأكيد سيطرتها على ليبيا من خلال المؤسسات المكونة للبيئة الاجتماعية الليبية، حيث اتضح للساسة الإيطاليين من خلال دراستهم النظرية للمعيشة العلمية لأنه لاجمال لأحداث التغييرات بالقوة، فلم يكن أمامهم غير التعاون مع المؤسسات المشار إليها، في محاولة لاستيعابها ضمن نظامه وتحقيق مصالح ومكاسب في ورائها أو على أقل تقدير ضمان حيادها ويظهر ذلك الاتجاه في واضحاً في سياسة الإيطاليين اتجاه المؤسسة الدينية وتعامله مع الزعامات القبيلة وبعض العائلات المتنفذة في كبرى المدن والقرى والبحث اقتصر على إبراز سياسة المستعمر الدينية كنموذج لتلك الأساليب.

لقد أدرك الإيطاليون أن الدين الإسلامي يمثل قوة روحية، وممارسة عملية، وعلاقة اجتماعية ورابطة إنسانية وفي ذات الوقت عقيدة وجاهد، وشعروا بضعف موقفهم كدولة مسيحية جاءت لتحل محل دولة إسلامية حكمت البلاد باسم الإسلام، وتوقعوا استثارة العاطفة الدينية في داخل البلاد لتنظيم مقاومة عنيفة ترفع شعار الجهاد وتوقعوا تعاطف ومساندة المسلمين لأخوتهم في ليبيا فاحتاطوا لذلك واتبعوا سياسة مدروسة محكمة تقوم على تأكيد احترامهم للإسلام وتقدير للمعتقدات الإسلامية وتعاطف مع الأعراف والتقاليد المحلية.

ظهر ذلك في منشور الجنرال كارلو كانيفيا قائد القوات الإيطالية في طرابلس المؤرخ في 19 أكتوبر 1911م، وفي مثاليات أخرى عديدة حاولت إيطاليا من خلالها استعمار المواطنين بحسن نواياها وأنه لم يكن في نيتها إطلاقاً أن تفرض ثقافتها عليهم ومن هذه السياسة وضعت برامجها التنفيذية بكل دقة وحذر.

في مجال التعليم شكلت لجنة الأعداد برنامج تعليمي لليبيين المسلمين أنهت أعمالها بتقديم مجموعة من الدراسات أخذت في الاعتبار إيلاء أهمية خاصة للغة العربية والدين الإسلامي ، فصدر مرسوم بتأسيس ما اطلق عليه المدارس العربية الإيطالية لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي إضافة إلى العلوم الاجتماعية والطبيعية على أن تستمر الكتابيب والزوايا والمدارس الدينية في القيام برسالتها المعهودة لكن بوصول الفاشست إلى السلطة دخلت العلاقات الليبية الإيطالية مرحلة جديدة ، حيث صمم الفاشست على إنهاء المقاومة المسلحة في اسرع وقت وبمختلف الوسائل لكن ذلك لم يكن بالبساطة إلى توقعها الإيطاليون ، اذا اشتدت ضراوة المقاومة فاشتد ضغط الفاشست ليس فقط على المحاربين في الميدان ولكن امتدت وطالت على المدنيين واتخذ مختلف مظاهر الإرهاب (إبادة جماعية) معسكرات الاعتقال المحاكم الطائرة ، أحكام صورية قتالية ، إبادة للثروة الحيوانية وإتلاف المزروعات .

بعد استشهاد عمر المختار وفي خضم النفقة عليهم في الداخل والخارج اظهر الفاشست اهتماما خاص بالدين الإسلامي وحاولوا طمأنة المواطنين بانهم يحترمون الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية والتقاليد والعادات المحلية ، وكانت أجهزتهم الدعائية فهي تعزف نفس النغم خاصة في مصر والسودان حيث يعيش عدد الأكبر من المهجرين الليبيين .

رأى الفاشست في المدارس وسيلة أساسية للتغلغل في الأوساط الشعبية (العائلات والقبائل) والترويج لسياساتهم ، كذلك إنشاء المدارس الابتدائية في أماكن مختلفة وهي تنقسم إلى قسمين :

أولي: مدته 3 سنوات وآخر عالي ومدته سنتان كانت تدرس فيها اللغة العربية والدين الإسلامي إضافة إلى اللغة الإيطالية والمواد الاجتماعية والعلوم الطبيعية اتخذت المدارس وسيلة للتعريف بإيطاليا تاريخيا وجغرافيا وسياسة.

- المدرسة الإسلامية العليا اعتبرت من اهم إنجازات تلك الفترة واستمرت فترة غير قصيرة مادية للدعاية في الداخل والخارج، ظهرت للوجود في عهد ايتالو بالبو حيث صدر مرسوم ملكي بإنشائها في 13 مايو 1935م، يتطرق إلى التعريف بالمدرسة والهدف الطاهر والحقيقي من إنشائها ومدة الدراسة بها ومواد الدراسة وأقسامها، وكانت اللغة العربية لغة الدراسة بها واختبر لرئاستها مفتي طرابلس ، وقد أغلقت أبوابها أثناء الحرب العالمية الثانية وتوقفت نهائيا بانتهاء الحكم الإيطالي .

إن المؤسسات التعليمية الدينية الأهلية (الكتاتيب والزوايا) استمرت في أداء رسالتها التقليدية وتخرج منها العديد من الطلاب الذين واصل البعض منهم دراسته في الجامع الأزهر أو جامع الزيتونة.

أبدى الإيطاليون اهتماماً بالقضاء الشرعي وبالمحاكم الشرعية بالنظر لمكانة الشريعة عند المسلمين ودورها في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وللقدسية المحاطة بالمحاكم، قرر إمكانية استغلال تلك المؤسسات سياسياً في محاولة لاكتساب رضا المواطنين وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها: إعادة البناء وإعادة تنظيم هيئتها بحيث أصبحت تتكون من ستة أعضاء أربعة قضاة مالكيين وواحد إباضي والأخر حنفي.

- حضرت القضاة بامتيازات استثنائية دون بقية الموظفين الليبيين ومنحتهم الاستقلالية في اعلانهم ولم يكونوا عرضة للعزل التعسفي، كما خلعت عليهم الألقاب والرتب الشرفية.

جرى تنظيم القضاء في بناء هرمي حسب التقادم وبجكم وظيفة القاضي ووضع الاجتماعى كان يكلف بعضوية المجالس ذات العلاقة الدينية كالأوقاف ويعين أحياناً مخالفاً في المحاكم المدنية وعضواً في المجالس الإدارية في المقاطعات والمتصرفيات، ويتخذ القاضي مجلسه في مكان الصادرة وفي اغلب الأحيان يكون في مقدمة الخطبات، كثيراً ما يفرض عليه منصبه الحديث في الاحتفالات السياسية وهذا ما وقع عند زيارة موسوليني لليبيا عام 1937م (الملك الإيطالي في عام 1938م)، وكان يرسل القضاة ضمن الوفود التي ترسل إلى إيطاليا.

- إن إعادة تنظيم المؤسسة القضائية الشرعية ومنح العاملين فيها تلك الامتيازات والصلاحيات وإظهار التقدير والاحترام لهم اعتراف رسمي من السلطة بالمكانة الاجتماعية الخاصة التي كان يتمتع بها القضاة والتي استغلها البعض منهم في تكوين علاقات خاصة ابعدهم عن حدود الوظيفة فاخذوا يتقربون من الإيطاليين ولم يترددوا في التعبير عن ولائهم وتعلقهم بالسلطة الحاكمة وكان بعضهم من الشعراء والأدباء فدمجوا القصائد في مختلف المناسبات كزيارة ملك إيطاليا وموسوليني وعند انتهاء خدمات الوالي وقدم آخر جديد ورثاء المارشال بالبو..... إلى غير ذلك من المناسبات.

- العلاقة الحسنة بين القضاة ورجال الدين من جانب والسلطات

الإيطالية من جانب آخر استغلت من أجل القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية والدينية ومثال ذلك الاجتماع الذي عقد المارشال بالبو وإلى ليبيا مع بعض القضاة وعلماء الدين في سبتمبر 1935م ، والذي ناقش فيه بعض القضايا الاجتماعية واتخذ القرارات بشأنها منع زواج البنت قبل سن 15 عام وغير ذلك .

- كانت السياسة الدينية الإيطالية تستهدف كسب ثقة المواطنين وذلك من خلال ما صدر من مراسيم وإجراءات رسمية والتي صدرت عن السلطات الإيطالية في المناسبات المختلفة مثل خلال شهر رمضان تطلق المدافع أثناء الإفطار والإمسك وتقفل بيوت الدعارة المرخص بها رسمياً ، وكانت تقام الاحتفالات بمناسبة أعياد المسلمين ويحضرها الوالي وكبار الموظفين .

## الخلاصة:

أبدى الإيطاليون اهتماماً بالقضاء الشرعي وبالمحاكم الشرعية بالنظر لمكانة الشريعة عند المسلمين ودورها في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وللقدسية المحاطة بالمحاكم ، قرر إمكانية استغلال تلك المؤسسات سياسياً في محاولة لاكتساب رضا المواطنين وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها : إعادة البناء وإعادة تنظيم هيئتها بحيث أصبحت تتكون من ستة أعضاء أربعة قضاة مالكيين وواحد إباضي والأخر حنفي .

- حُضت القضاة بامتيازات استثنائية دون بقية الموظفين الليبيين ، ومنحتهم الاستقلالية في اعلانهم ولم يكونوا عرضة للعزل التعسفي ، كما خلعت عليهم الألقاب والرتب الشرفية .

جرى تنظيم القضاء في بناء هرمي حسب التقادم وبجكم وظيفة القاضي ووضعه الاجتماعي كان يكلف بعضوية المجالس ذات العلاقة الدينية كالأوقاف ويعين أحياناً مخالفاً في المحاكم المدنية وعضواً في المجالس الإدارية في المقاطعات والمصرفيات ، ويتخذ القاضي مجلسه في مكان الصادرة وفي أغلب الأحيان يكون في مقدمة الخطبات، كثيراً ما يفرض عليه منصبه الحديث في الاحتفالات السياسية وهذا ما وقع عند زيارة موسوليني لليبيا عام 1937م (الملك الإيطالي في عام 1938م) ، وكان يرسل القضاة ضمن الوفود التي ترسل إلى إيطاليا .

- إن إعادة تنظيم المؤسسة القضائية الشرعية ومنح العاملين فيها تلك الامتيازات والصلاحيات وإظهار التقدير والاحترام لهم اعتراف رسمي من السلطة بالمكانة الاجتماعية الخاصة التي كان يتمتع بها القضاة والتي استغلها البعض منهم في تكوين علاقات خاصة ابعد من حدود الوظيفة فاخذوا يتقربون من الإيطاليين ولم يترددوا في التعبير عن ولائهم وتعلقهم بالسلطة الحاكمة وكان بعضهم من الشعراء والأدباء فدمجوا القصائد في مختلف المناسبات كزيارة ملك إيطاليا وموسوليني وعند انتهاء خدمات الوالي وقدم أحر جديد ورثاء المارشال بالبو ..... إلي غير ذلك من المناسبات .
- العلاقة الحسنة بين القضاة ورجال الدين من جانب والسلطات الإيطالية من جانب آخر استغلت من أجل القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية والدينية ومثال ذلك الاجتماع الذي عقد المارشال بالبو وإلى ليبيا مع بعض القضاة وعلماء الدين في سبتمبر 1935م ، والذي ناقش فيه بعض القضايا الاجتماعية واتخذ القرارات بشأنها منع زواج البنت قبل سن 15 عام وغير ذلك .
- كانت السياسة الدينية الإيطالية تستهدف كسب ثقة المواطنين وذلك من خلال ما صدر من مراسيم وإجراءات المحارسة الرسمية التي صدرت عن السلطات الإيطالية في المناسبات المختلفة مثل خلال شهر رمضان تطلق المدافع أثناء الإفطار والإمسك وتقفل بيوت الدعارة المرخص بها رسمياً ، وكانت تقام الاحتفالات بمناسبة أعياد المسلمين ويحضرها الوالي وكبار الموظفين .
- أبدى الإيطاليون اهتماماً بالمساجد والأضرحة حيث تم بناء مجموعة من المساجد في هون ومرتوبة وأم الرزم والحنية ، وترميم وصيانة أخرى في طرابلس وزليطن والبيضاء وزار الملك الإيطالي ضريح سيدي رافع ، وسيدي عبدالسلام .
- كان من ضمن التوجيهات المقدمة للمستوطنين الإيطاليين مثل توجيههم إلى ليبيا ضرورة مراعاة الوضع الاجتماعي الجديد الذي يعيشونه خاصة أنهم سيتعاملون مع أناس يتميزون بجالية خاصة فيما يتعلق بالدين ، وأن لهم عادات وتقاليدهم موروثه فعليهم احترامها وإشعار المواطنين بذلك .

- إنه عندهم الولايات الأربع التي تكون ساحل ليبيا لتصبح جزءاً من المملكة الإيطالية بمقتضى المرسوم الصادر في 18 أبريل 1938م ، صدر ما سمي بدستور الليبيين الإيطاليين الذي لم ... عند الطلب الجنسية الخاصة للمواطنين الليبيين (cittadinanza) وقد وصفت تلك الجنسية بنها الطريق سياستي الفصل والإدماج.
- لقد كان موسوليني يتابع بنفسه السياسة الدينية الإيطالية ويؤكد عليها في زيارته للأضرحة وحسن استقباله للقضاة والعلماء في خطبة تلك المناسبات وكان يتودد للمسلمين والزعامات الإسلامية ويحاول إظهار نفسه على أنه حامى الإسلام وظهر هذا جلياً في مارس 1937م ، عندما صنع في إحدى ضواحي طرابلس 3000 فارس في استعراض ضخم كان في صدارته كل من المفتي والقضاة الشرعيين وكبار موظفي الحكومة وعندما تقدم أحد الزعماء الليبيين التقاة لديه فالقى خطاباً حماسياً أكد فيه ولاء الشعب لحكومته الفاشستية وختمه بتقديم (سيف الإسلام) إلى الزعيم المظفر بنيو موسوليني ، فاستل موسوليني السيف من غمده وشهره في الهواء مردداً عبارة الاستنفار الليبية ((يا أولاد يا زين)).

## الخلاصة :

إن الإيطاليين أدركوا من الوهلة الأولى قوة العاطفة الدينية عند المسلمين وغيرتهم الشديدة وتمسكهم بالعادات والتقاليد والأعراف ، وتأكدوا من خطورة المساس بها لان في ذلك ما يلحق الضرر بمخططاتهم التي قدموا من أجلها ، فأتبعوا سياسة احتوائية بديلة تقوم على إشعار المواطنين بتعاطفهم مع تلك المعتقدات وحرصهم على المحافظة عليها وتقديرهم واحترامهم لها ، مقابل محاولة التغلغل من خلالها داخل المجتمع ، لتنفيذ سياستهم وآرائهم وأفكارهم، والنتيجة أنه رغم التسامح الديني ، ورغم بعض التساهلات الأخرى التي لن تتعرض لها الدراسة ، فإن ما سنحت به إيطاليا للأغلبية الساحقة من الليبيين لم يتجاوز الحد الأدنى من الحقوق الذي يسمح به للأقليات في مختلف دول أن يكون لهم الحق في تقرير مصيرهم.

إن البحث أوضح حقيقة الادعاءات الإيطالية الوهمية الزاعمة أنها قادمة لتحضير وتمدين الليبيين وتحريرهم من جور العثمانيين وان ما اتخذ من

إجراءات هي لصالح إيطاليا ورعاياهم ومحاولة إيهام الرأي العام الليبي أن أهمها وهدفها حماية الدين وأن الزعيم هو حامي الإسلام ومحاولة استقطاب بعض الشخصيات المنفذة لمصالحها .

## 7-2. الموضوع السابع :

النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية ، الطاهرة وأبعادها ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الثاني يونيو 2004م ، ص11.

استهلال : استهل حديثه بالقول : انهى عبد القادر جامي حديثه عن مدينة مرزق مركز متصرفية فزان والتي عمل بها عدة سنوات ... صباح 10 تموز 1324هـ يونيو 1908م ، انطلقت البقية الباقية من المجاهدين الأحرار من متفاهم نحو الشمال كطيور اندفعت من أقفاصها ، مخلفين وراءهم قيود وفاقهم الحزينة منسية بين أطلال مرزق تاركين أيضاً بين الأرواح الغربية المطلة على أسرار لياليها الصامتة أشباح مئات المنفيين ..

إن جامي كتب بعاطفة عن المنفيين ، ورأى فيهم تجمعاً منفعلاً بشكل إضافة شاذة التركيبة السكانية في المدينة ... واشاد بالمساعدات التي قدمها صديقه الشخصي المستر هاني منذوب بريطانيا في يونيو من استطلاع منهم الإفلات من المنفى السياسيين المنفيين في فزان ، وصل 8 منهم إلى برنو في حالة يرثى لها لقصر من مرزق عشرة من المحكومين.

## النفي :

هو نوع من العقوبات التي توقع على نفر من رعايا الدولة بسبب خروجهم على نظامها، والذي كان له بدون شك مضاعفات بعيدة المدى في مختلف مناحي حياة البلاد الأمنية والإدارية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبحث يحاول الإجابة عن بعض التساؤلات حول ظاهرة النفي في شكلها الكلي ومن الأسئلة المطروحة :

- هل هو نفي سياسي اقتصر على عزل فئة من المعارضين عن مجالات نشاطهم أم هو نفي عام شمل من بين من شمل أشخاصاً ادينوا بمخالفة القوانين و الأنظمة ؟؟
- هل اقتصر النفي على فئة أو طائفة محددة ، لم كان عاماً بحث شمل مختلف الانتماءات الوطنية والمذهبية ؟.

- هل هو نفي فردي محدد في كل الأحوال ، أم شمل أحيانا جماعات بكاملها؟.
  - هل كانت فزان بالذات وكما اشتهرت هي المنطقة الوحيدة التي اختيرت مكاناً لتنفيذ ذلك النوع من العقوبة ام كان لغيرها مشاركة معها؟.
  - ماهي نوعية المشاكل التي كان يعانيتها المنفيون انفسهم ، وماهي تلك التي كانت تعانيتها الإدارة؟.
  - هل انتهت عملية النفي في صباح 23 يونيه 1908م ، كما كتب عنها جامي أم استمرت بعد ذلك التاريخ؟.
- إن الإجابة عن هذه التساؤلات التي طرحت بما يوضح ظاهرة النفي بالقدر الذي يضعها في الوضع الصحيح ضمن اطار عمل الإدارة العثمانية ويمكن الدارسين في نفس الوقت من تناول مختلف جوانبها بالبحث المتعمق والنظرة الفاحصة .
- أمثاله على عمليات النفي في يوم 5 ربيع الأول سنو 1263هـ الموافق 21 فبراير 1947م ، ارسل الوالي محمد امين باشا مذكرة إلى قائمقام فزان يفيد انه ارسل فيما مضى نائب مسلاته سابقا لأجل نفيه وتعذيبه في جانب مرزق على خلفية جنحة الواقعة لأجلالتأديب لموجب بيورلدي ... ورغم توسط قائمقام الخمس مثلما العفو عنه ، إلا انه لم يكن بالإمكان الاستجابة له لان الموضوع تحكمه مسائل قانونية وبعاداتها ، المدة المحددة صد مرسوم بالعفو عنه وإرجاعه إلىمكانه بشرط انه لا يدخل في أمور بلده ولا في المواد الشرعية ... ويمكن في محله ويشغل في الأمور المخصوصة لنفسه (نفي داخلي).
- هناك عملية نفي او تبعيد ظريفة صدرت في نوفمبر 1878م ، تبدو أنها ضمة خفيفة فكان بخصوص مواطن من ولاية طرابزون بالأناضول وصف بانه (سفل وشريير ومعجز) وانه تجرا وتلفظ بالشتائم ربما كانت من نوع خاص وليست من النوع العادي الذي يسمع عادة في الشوارع في اي وقت وفي اي مكان .
- وهناك حالات كثيرة استخدم فيها النفي المؤقت عقوبة أساسية أو إضافية بعد قضاء عقوبات أخرى وهدفها كما نص عليه صراحة التقويم والإصلاح.
- لقد تظلم احد المنفيين إلىمرزق وهو نقيب بحري كان يعمل في بنغازي في مذكرة قدمها إلى المتصرفية بتاريخ 27 مارس 1882م ، بأنه جرى تكليفه

بتفتيش سفينة عثمانية تحمل التبغ وهو بضاعة متنوعة ورغم أنه لم يصدر له الأمر شخصياً بالتفتيش اتهم بالتقاعس ، فشرب وسجن في بنغازي ثم نقل إلى سجن طرابلس ، واخذ ارسل منطقياً إلى فزان .

إن وثائق الفترة تظهر بجلاء أن العقوبة استمرت على مدى السنين وسيلة للحيلولة دون اتصالات المشتبه فيه بالمتورطين معه ، وذلك لان الحكم بالسجن في حالة تبو وث النهضة مرهون بفترة معينة تورها نصوص المادة القانونية يطلق سراح السجن بعدها دون أن يكون هناك ما يضمن للسلطة توقفه عن ممارسة تحركاته ، فكان النفي بديلاً مناسباً لمعالجة ذلك النوع من القضايا.

لقد تزايدت عمليات النفي في عهد السلطان عبد الحميد كثرة الحركات السياسية المناهضة في مختلف أنحاء الإمبراطورية وعزلتها في الصحراء الأمر الذي من شأنه أن يمنع اتصالهم بالعالم الخارجي من جهة ويحول دون هربهم من جهة أخرى ، ويسهل في نفس الوقت مهمة مراقبتهم .

لم تكن فزان هي المكان الوحيد الذي كان ينفى إليه السياسيون ، فالبعض من أهل البلاد وينتقلون أو ينفون إلى تركيا فغومة المحمودي ومن معه نفوا إلى طرابزون بالأناضول بناء على مذكرة الوالي محمد أمين باشا بتاريخ 30 ديسمبر 1842م ، التي نالت موافقة الباب العالي.

كما اقترح الوالي في 12 مايو 1947م ، معالجة العربان المؤيدين للثورة في الجبل والذين يقومون بترويج الشائعات ، كان في مقدمتهم وحسب وصفه رأس الأشقياء محمد طوبجي بالنفي إلى اسطنبول . وحركة إبراهيم سراج الدين التي جرى التحقيق فيها وأغسطس 1882م ، حيث أدين واودع السجن حيث بقى حتى وفاته أما شركاؤه (حمزة المدني) احمد النائب فقد صدر الأوامر بنفيهما إلى اسطنبول .

لقد كانت ولاية طرابلس بما فيها متصرفية بنغازي مكاناً مناسباً لتطبيق ذلك النوع من العقوبة من حيث بعد المسافة وطبيعة البلاد الصحراوية .

لقد شهدت البلاد نماذج لمختلف الطوائف والملل والأجناس التي كان يتكون منها نسيج الإمبراطورية العثمانية وبطبيعة الحال كانت أغليبتهم تستقطن من المناطق الساخنة سياسياً أمثال المنطقة الكردية في شمال العراق وجبل لبنان وبلاد الشام ومكة .

النفي من بلاد الشام إلى ولاية طرابلس كان يتم بشكل متواتر ويورد

في البحث أمثلة على ذلك نفي سنة 1861م ، حدثت فتنة بعض المسلمين والمسيحيين لعبت فيها الدعاية دورها فاتبع بناء حرق المسجد الأموي وتمت اعتداءات من الطرفين ، واستمرت التحقيقات عن تورط محمد حوا شيخ قرية دوما ومجموعة أخرى وبناء على ذلك صدرت الأوامر بنفيهم إلى طرابلس الغرب إلى اجب غير مسمى، ونفي أربعة عشر شخص من ولاية سوسة وبصورة نهائية إلى فزان وذلك بتاريخ 1889م ، والسبب أقدامه على ختان راعي كنيسة وهم من ولاية جزائر البحر المتوسط (رودس). وأقاموا في فزان حتى تم العفو عنهم في 10 يونيو 1887م ، بعد مرور 18 سنة تقريبا وصرفت الف قرش لكل منهم على أن تتم تسويتها من وزارة المالية .

كانت أكثر القبائل في عدد المنفيين هي قبيلة الهموند وهي جزء من قبائل الأكراد وتقع في منطقة السلیمانية شمال العراق و كانت إقامتهم محددة في أماكن مختلفة من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، وقد جيء بهم في فزان مختلفة وبكامل أفراد عائلاتهم وكان عدد كبير يقيم في طرابلس مركز الولاية، فكان لنمط حياتهم ومظهرهم واختلاف لغتهم أثره الاجتماعي المميز في تلك المدينة .واستقدمت دفعة جديدة من المنفيين تتكون من 51 شخص طلبوا الحاقهم بمتصرفية بنغازي للعمل في الزراعة أسوة بأقارب لهم حددت إقامتهم هناك ، كان ذلك عام 1889م ، ولكن الولاية اختارت لهم سرت ومنحتهم البذور مجاناً . ونظرا لتزايد عددهم وما شكله من عبئا على خزينة الدولة ، فقد صدرت التعليمات إلى قيادة الجيش والبحرية والشرطة بتوفير العمل للمؤهلين منهم في المعسكرات الموجودة في طرابلس والداخل وفي الموانئ والسفن والضبطية والفرسان ، فكتن يدفع لكل من يتم تشغيله وكل فرد في أسرته 40 بارة أي ما يعادل نصف قرش يوميا ، يدفع لهم من بند خاص في ميزانية الداخلية تحت عنوان (يوميات الساموين) وهي قرية زهيدة لا تكفي لسد الاحتياجات مما اضطر البعض إلى طلب الإحسان والتوسل وارتكاب بعض المخلفات واستمر الأمر إلى أن صدرت الأوامر بالعفو وإعادة القبيلة بكاملها إلى بلادها عبر أزمير في سنة 1893م.

لقد ازدادت أعداد المنفيين باطراد في السنوات الأخيرة من العهد العثماني وتعددت تبعاً لذلك المشاكل المرتبة عن تلك الزيادة ولم يكن امام الإدارة العثمانية في الولاية من خيار غير مواجهتها ومحاولة إيجاد الحلول ولم يكن ذلك بالأمر اليسير ، فالأعداد كانت تصل تباعا بالشعار بريقي أو رسالة مرفقة دون أن يكون للمسؤولين الفرصة الزمنية الكافية لتدبر الأمر (لتهيئة المكان واتخاذ الاحتياطات).

من المشاكل التي يعانها المنفيون صعوبة التأقلم في البيئة الجديدة تحت وطأة ظروف نفسية قاسية ، مشكلة توفير العمل في بلد فقير، مشكلة تدبير المبالغ المالية للاستقبال والهيئة في البداية وللإعانة ، المشكلة الأمنية المتمثلة في تطبيق قرارا تقييد الحرية بالنسبة لبعض الأشخاص والإقامة الجبرية ومنع الاتصال بالنسبة للآخرين ، فكانت من أعقد المشكلات وأشدّها حساسية؛ وذلك لان عظم مسؤوليتها متناقض مع واقع الإمكانيات المتاحة ففي 4 يونيو 1903م، ارسل الوالي مذكرة إلى كل من وزارة الداخلية و الأمن وديوان السلطان يرجو فيها صرف النظر عن إرسال أي أشخاص جدد إلى هذه الولاية.

من خلال المراسلات يتضح أن طرابلس قد اتخذت كمنفى منذ خمسة وعشرين و ثلاثين عاما بسبب مناعتها وقلّة الإمكانيات جعلت الهروب عن طريق تونس والجزائر غاية في السهولة ولم يعد بالإمكان ضمان الحفاظ على أولئك المنفيين ومنعهم من الاتصال مع السياسيين الآخرين في أوروبا.

إن مشكلة هروب المنفيين تعتبر من المشاكل المعقدة التي كان على الإدارة مواجهتها ، رغم صعوبة الظروف وقلّة الإمكانيات ، ولذلك فان هروب المنفيين يشكل بالضرورة تعقيدا إداريا يصنع مختلف الأجهزة ذات العلاقة أمام المسألة ، ومن ثم كان حرصها على استعادة الهاربين منهم شديدا مما اضطرها إلى الدخول أحيانا في مواجهة مسلحة معهم. ويتطرق البحث إلى ذكر عدد من الحوادث والمواجهات التي جرت بين السلطات الحاكمة والهاربين من المنفيين وهناك العديد من الوثائق التي تتعلق بذلك وقد تكشف الدراسات التفصيلية في هذه الناحية بالذات عن تورط جهات أجنبية فيها.

إن بعض المحاولات قد استتارت المسؤولين ودفعتهم إلى استخدام القوة وتحولت المواجهات إلى قضايا قانونية وضعت أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف للبحث فيها ومثال لذلك محاولة عصيان على ظهر احدى البواخر في أوائل سنة 1885م ، حيث تمرد 60 منفيًا كانوا مكبلين بواقع كل عشر في سلسلة واحدة وهاجموا حراسهم ، ولكنهم أعيدوا بالقوة إلى عنابرهـم ،،،،، وبعد وصولهم إلى طرابلس أجريت التحقيقات القانونية معهم ، وأحيلوا إلى المحاكم فصدر الحكم بحبس البعض منهم لفترة زمنية محددة.

أيضا قضية هروب الهموند الأكراد من محل إقامتهم في طرابلس 1893م، وما تخللها من عنف ومآسي أثناء المطاردة والتحقيقات الموسعة والمثيرة التي اشتملت عليها القضية .

إن المنفيين كانوا أولاً وقبل كل شيء مادة تلك المعاناة ، فهم الضحايا الذين دفعوا الثمن غالباً ذلك الثمن في التشرذم والتشتت العائلي ، وفي الفقر المدفع ، ومتاعب الغربة والقلق ، ومختلف الآلام الجسمية والنفسية ، ومن خلال التحقيقات يتضح لنا جانباً من تلك المتاعب التي كانوا يعانونها فهم يعيشون في بيئة غير بيئتهم ويتقاضون مبلغاً هزليلاً فاضطروا للخروج إلى التسول وان صبرهم قد نفذ.

إن المنفيين في فزان كانوا يواجهون حياة أشد إيلاماً إذ كانوا يعيشون في عزلة قاتلة في جو صحراوي ، وظروف مادية حرجة إضافة إلى الأحوال النفسية المؤلمة ، تلك المعاناة حركت مشاعر المكلفين بهم فكتبوا المذكرات مستعطفين الجهات المعنية في الدولة للنظر في أوضاعهم ، وأنهم لم يبلغوا هذا اللون من الحياة ويتوسل في النهاية للعمل على نقل مفاهيم من فزان إلى طرابلس وتكررت الإستعطافات بالعفو عن هؤلاء الأشخاص والسماح لهم بالعيش مع أسرهم أو على أقل تقدير في الأماكن التي تمكنهم من الاتصال بأهله.

إن عدد المنفيين اخذ في التناقص في نهاية عهد السلطان عبدالحميد ، فقد بلغ عدد المحبوسين والمنفيين في فزان في مارس 1908م إلى 38 شخصاً يضاف إليهم عدد آخر من المنقولين للعمل ولحدي الإقامة بدون تقاضي إعانات مالية وأثر الانقلاب وإعلان الدستور 1908م ، صدرت الإرادة السلطانية بالعفو العام فأطلق سراحهم وأعيدوا إلي بلدانهم، وقد أصدرت وزارة الداخلية تلك البشرية السارة في 26 يونيو 1908م ، وتم تعريبها وتعميمها باللغتين العربية والعثمانية على مختلف الدوائر المعنية .

### اقتصر العفو على ثلاث فئات :

الأولى / وتضم الأشخاص المرسلين والمبعدين إلى الخارج لأفعالهم وحركاتهم غير المرضية المكلفين بعمل معين أو بمجرد الإقامة والتوفيق دون إسناد عمل محدد .  
الثانية / المحكوم عليهم بالإبعاد من الجيش .

إن صدور العفو لا يعني بآية حال انتهاء ظاهرة الظفر النفسي كعقوبة إدارية سياسية لمناوى السلطة والنظام بل على العكس ، فإنها استمرت كأقوى ما تكون تحت النظام الجديد فاتخذت كوسيلة انتقامية ضد مؤيدي النظام السابق ومؤيديه وقد لعبت تلك النغمة دورها فتحمس لتطبيق تلك العقوبة أولئك الذين كانوا يتعاطفون في الماضي مع المنفيين والمبعدين ، وبذلك ازدادت أعداد المنفيين تحت النظام الجديد بشكل ملفت للنظر.

حضر بعض الصفحات الحديث عن المنفيين بعد 1908م ، وذكر منهم 55 شخصاً من العاملين في مقر السلطان عبدالحميد ومدير المطبوعات السابق ، ومدير معارف حلب السابق ، واللواء أركان حرب رجب أفندي الذي يشير ملف اتهامه إلى أنه أحد أركان الاستبداد وبقاؤه في اسطنبول أمر غير قابل للنظر فيه أسوة أمثاله يقع تحت طائلة القرار العرفي ، كما نال العقيد أركان حرب .... فيهم أفندي نفس العقاب الذي ناله زميله اللواء رجب أفندي .

## الخلاصة :

إن النفي عملية إبعاد تأديبية كان الغرض منها أساساً عزل المشاغبين والمنحرفين عن النظام والقانون والمناوئين للسلطة بوجه عام سياسيين وغيرهم ، عن مختلف مجالات نشاطهم وتعتبر في نظر المسؤولين عقوبة مخففة كانت تنزل بأخف المخالفين ذنباً.

وتستهدف التقويم والإصلاح ، وإتاحة الفرصة للمراجعة والاستقامة وتتم منذ البداية وفق ضوابط قانونية محددة ، تصدر بوضعها موضع التنفيذ وبانتهائها الإرادة السلطانية بقوارب هذه العقوبة في الفترة الأخيرة من عمر الإمبراطورية حتى كادت تقتصر على الجانب السياسي واشتهرت في المحافل السياسية كأحدى وسائل القمع الإرهابية التي ارتبطت بحكم السلطان عبد الحميد ، وتضرر فيها العديد من الافراد والجماعات (الذين منهم من حفظ تحت القفل والحراسة).

فمنهم من حدد مكان إقامته ليعيش حياة الكفاف وليعاني آلام النفي مذلة الفاقة ومثلت عبئاً ثقيلاً على الإداريين الذين أنيط بهم مسؤولية تنفيذها بإمكانيات محدودة. كانت موافقهم حرجة ومتناقضة والتي تمثلت في مطاردة الهاربين والدخول معهم في مواجهات مسلحة من جهة التعاطف معهم بكتابة المذكرات المتتالية مستدرة لهم الشفقة والرحمة وملتمسة لهم العفو والمسامحة من جهة أخرى . استمرت تلك الحالة إلى أن وقع الانقلاب الدستوري عام 1908م ، وصدر العفو على جميع المنفيين والمسجونين فهلل الجميع لذلك معتقدين خطأ أن عمليات النفي والتباعد قد ولت مع عهد السلطان عبد الحميد الي غير رجعه. بعد الانقلاب تضاعف عدد المنفيين من عسكريين ومدنيين حيث غصت بهم قلاع الجبل الغربي ، وغدامس ، وورقلة ، وسوكنة ، علاوة على طرابلس وفزان . كان متطلبوا العهد الحميدي قد حظوا بتعاطف المسؤولين الإداريين فقدموا لهم المساعدات وخففوا عنهم المتاعب.



أثار ومازال يثير الكثير من الجدل وما أحدثه من تغيير في البناء الاجتماعي والاقتصادي في دولة تركيا.

إن الأبحاث المنشورة تناولت جزء من تاريخ ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي خلال العهد العثماني الثاني 1835\_1911م وهي التي صار فيها الاستعمار الغربي محققاً بها بعد احتلال فرنسا للجزائر 1830م، وفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م، واحتلال إنجلترا لمصر والسودان 1882م، وبذلك كانت هي الولاية الوحيدة الباقية للدولة العثمانية في شرق أفريقيا.

إن تلك الفترة شهدت محاولات من الدولة العثمانية للإصلاح وتحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية وإستقطاب القبائل البدوية في الجزء الشرقي من ليبيا إليها بإتخاذ بعض الإجراءات التي جعلت تلك القبائل تستجيب لمحاولة التحديث كما درس في إحدى البحوث الضرائب التي كان التزام بتسديدها من الأسس الاعتراف بالسيادة العثمانية . ولعل من المواضيع المهمة في تاريخ الدولة العثمانية ظاهرة النفى التي شاعت في تلك الفترة وكان لها أثرها على مواطني الدولة واستمرت آثارها حتى الوقت الحالي حيث أحدثت تغييرات في التركيبة السكانية أو بما يكون الإيطاليون قد استشهدوا بظاهرة النفى التي نفذت في ليبيا عند الغزو الإيطالي من التجربة العثمانية .

خصص الدكتور صلاح بحثين في تاريخ ليبيا المعاصر ، الاستعمار الإيطالي ومحاولة تحديث المؤسسة الدينية وكيف نظر الإيطاليون إلى تأثير الدين على حركة المجتمع ، كما تطرق إلى موضوع التعويض الناجم عن الأضرار التي لحقت بالشعب الليبي جراء الحقبة الإستعمارية 1911م\_1943م ، وجهود السلطات الليبية في المطالبة بحق التعويض وتحقق ذلك المطلب بالاعتراف الإيطالي بحق الليبيين في التعويض وتوج ذلك بتوقيع اتفاقية الصداقة بين ليبيا وإيطاليا.

لقد إعتد الدكتور صلاح الدين في بحوثه على مصادر وثائقية تمثلت في الوثائق الموجودة في الأرشيف العثماني في مدينة اسطنبول ووثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ومصادر كتبت باللغة الإنجليزية والإيطالية والعثمانية وكان لإلمام الدكتور صلاح الدين باللغات الإنجليزية والإيطالية والعثمانية دوراً كبيراً في جديّة تلك البحوث ورسالتها إضافة إلى عمله لفترة من الزمن بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .وفي الختام يعتبر الأستاذ دكتور صلاح الدين حسن السوري علم من أعلام ليبيا العلمية والثقافية والذي كرس جهد حياته في سبيل العلم .